خلق الوقائع على الأرض:
ديناميات الصراع في أبيي

بقلم جوشوا كريز

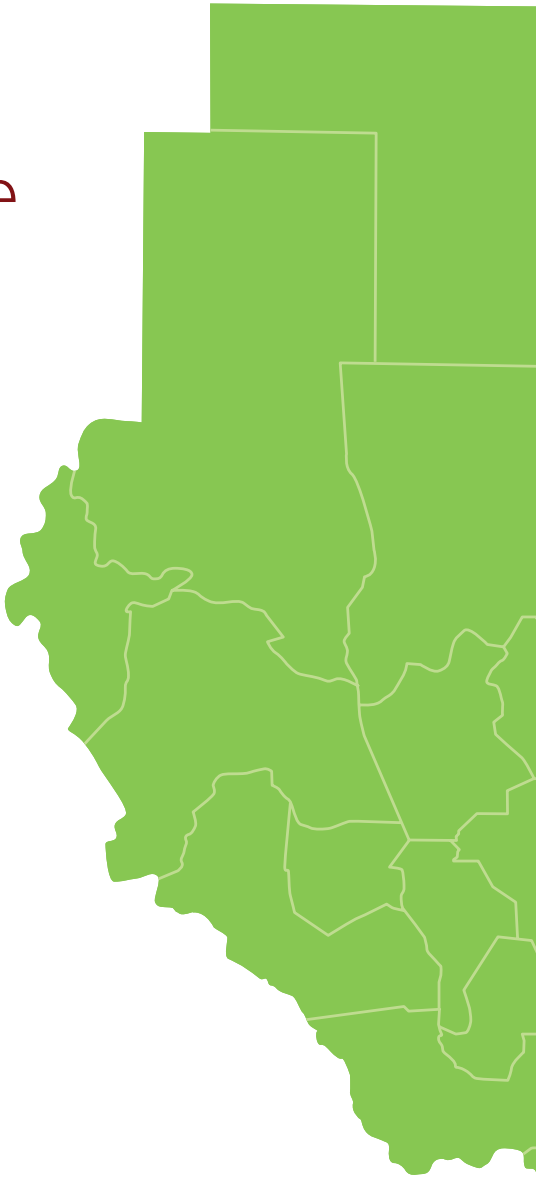

small arms survey
HSBA

خلق الوقائع على الأرض:
ديناميات الصراع
في أبيي
بقلم جوشوا كريز

DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA
Ministerie van Buitenlandse Zaken
Ministry of Foreign Affairs of Denmark
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١١

طبعة أولى يونيو/حزيران ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا المطبوع أو حفظه في نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الإصدار التي تخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202, Geneva,Switzerland

تحرير: إميل ليبرن
تحضير النسخة: أليكس بوتر (fpcc@mtnloaded.co.za)
تدقيق اللغة: دونالد ستراكان (johnlinnegar@gmail.com)
الخرائط: جيليان لوف (http://www.mapgrafix.com)

طبع في أوبتما وبالاتينو من قبل ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 978-2-940415-72-2

المحتويات

مصطلحات ومختصرات ٥
الموجز التنفيذي ٦
١. أبيي قبل العام ٢٠٠٥ ٩
الحرب الأهلية الأولى واتفاق أديس أبابا ١٠
الحرب الأهلية الثانية ١١
٢. فترة اتفاق السلام الشامل (CPA) الانتقالية ١٣
لجنة حدود أبيي (ABC) ١٣
الصراع في أبيي خلال العام ٢٠٠٨ ١٤
قرار محكمة التحكيم الدائمة ١٥
مواقف الجهات المعنية بشأن حدود أبيي ١٨
الانعكاسات الأوسع نطاقاً للمفاوضات بشأن الحدود بين الشمال والجنوب ٢٠
٣. المأزق الناجم عن استفتاء أبيي ٢٢
المواقف من استفتاء أبيي ٢٢
إعلان من جانب واحد؟ ٢٤
٤. أعمال العنف في أوائل العام ٢٠١١ ومحاولات تحقيق المصالحة ٢٦
اتفاق كادوقلي الأول (١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١١) ٢٨
اتفاق كادوقلي الثاني (١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١١) ٣٠
الصراع في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١ ٣٢
المهاجمون ودوافعهم ٣٣
العلاقات القائمة بين حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية ٣٥
الهجوم على أبيي ٣٦
وجهات النظر بشأن الهجوم على أبيي ٣٩
٥. الجهات المسلحة الفاعلة على الأرض ٤١
القوات المسلحة السودانية ٤١
الشرطة الاحتياطية المركزية ٤٤
ميليشيات المسيرية ٤٤
شرطة أبيي / الجيش الشعبي لتحرير السودان ٤٧
الوحدات المشتركة المتكاملة ٤٩
بعثة الأمم المتحدة في السودان ٥٠
٦. وجهات نظر الجهات المعنية بتاريخ ٢٣ مايو/أيار ٢٠١١ ٥٢
المسيرية ٥٢
دينكا نقوك ٥٤
حزب المؤتمر الوطني ٥٥
الحركة الشعبية لتحرير السودان ٥٦
٧. نظرة استشرافية للمستقبل ٥٨

الهوامش ٦٠
قائمة المراجع ٦٨
نبذة عن المؤلف ٧٢
شكر وتقدير ٧٣

مصطلحات ومختصرات

لجنة حدود أبيي	ABC
لجنة استفتاء أبيي	ARC
الاتحاد الأفريقي	AU
الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ	AUHIP
اتفاق السلام الشامل	CPA
الشرطة الاحتياطية المركزية	CRP
حكومة السودان	GoS
حكومة جنوب السودان	GoSS
مجلس الدفاع المشترك	JDB
حركة العدل والمساواة	JEM
وحدة مشتركة متكاملة	JIU
حزب المؤتمر الوطني	NCP
محكمة التحكيم الدائمة	PCA
قوات الدفاع الشعبية	PDF
قذيفة صاروخية (قاذفة)	RPG
القوات المسلحة السودانية	SAF
جنيه سوداني	SDG
الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLA
الحركة الشعبية لتحرير السودان	SPLM
مشروع سنتينل للأقمار الصناعية	SSP
حركة وحدة جنوب السودان	SSUM
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS
دولار أميركي	USD

الموجز التنفيذي

لقد شهدت الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١١ أسوأ حالة عنف في أبيي منذ نهاية الحرب الأهلية السودانية الثانية. ففي تاريخ ٢٣ مايو/أيار ٢٠١١، كانت بلدة أبيي تشتعل بالنيران في حين كانت الميليشيات المسلحة تنهب وتحرق الممتلكات عقب احتلال المنطقة بكاملها من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF). وخلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار ٢٠١١، قام حزب المؤتمر الوطني (NCP)، وهو الحزب الحاكم في السودان، بدعم وتسليح قوات الميليشيات التي هاجمت مواقع للشرطة في مختلف أنحاء وسط أبيي، ممّا أسفر عن مقتل أكثر من ١٥٠ شخصاً. وفي مايو/أيار، ازداد الخطاب السياسي حدة من كلا الجانبين، ممّا دفع بالوحدات التي كان قد تم تشكيلها من أجل حماية الإقليم إلى التصادم. في أعقاب حادثة ١٩ مايو/أيار، نفذت القوات المسلحة السودانية (SAF) غزواً كامل النطاق لمنطقة أبيي، رافقته حملة قصف جوي. وبحلول ٢٢ مايو/أيار، كان المدنيون جميعهم في المنطقة قد فروا إلى جنوب السودان وكانت بلدة أبيي في أيدي القوات المسلحة السودانية (SAF).

لقد أثرت هذه الهجمات سلباً في كل من قبائل دينكا نقوك وجماعات المسيرية التي تتنقل سنوياً عبر المنطقة خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان. لقد فر النقوك، وهم جزء من قبيلة دينكا الأوسع نطاقاً في جنوب السودان، ويقيمون بشكل دائم في أبيي، من المنطقة بعد أن تمّ إحراق قراهم وممتلكاتهم.

كما أن المسيرية قد تأثرت بدورها. فبسبب الاشتباكات وتصلب المواقف من سائر الأطراف، كان موسم الرعي للعام ٢٠١٠–١١ الأول في الذاكرة الحية الذي لا يصل فيه رعاة المسيرية إلى نهر كير،[١] جنوب مدينة أبيي. وافادت المسيرية عن النقص في المياه والمراعي لماشيتهم.

لقد ألهبت الهجمات الخطاب السياسي لكل من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، الحزب الحاكم في جنوب السودان، ممّا جعل أي احتمال لحل أزمة أبيي أبعد من أي وقت مضى.

لقد شكلت أبيي محوراً للعديد من اتفاقات السلام ومحاولات الوساطة الدولية على مدى السنوات الـ٤٠ الماضية. عند نقلها إلى إقليم كردفان في العام ١٩٠٥، [٢] تلقت أبيي الوعد بإجراء استفتاء حول مصيرها في العام ١٩٧٢ كجزء من اتفاق أديس أبابا الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى. كما أن اتفاق السلام الشامل (CPA) في العام ٢٠٠٥ قد دعا مجدداً إلى إجراء استفتاء بشأن مستقبل أبيي، فضلاً عن ترسيم الحدود الدقيقة للمنطقة. لكن، وبعد مرور ست سنوات، لم يتمّ تنفيذ شيء من ذلك.

منذ العام ٢٠٠٥، عرقل حزب المؤتمر الوطني (NCP) بشكل متكرر محاولات ترسيم حدود أبيي، كما أن المفاوضات بشأن إجراء استفتاء قد اصطدمت بحائط مسدود في ما يتصل بمسألة تحديد الأشخاص الذين ينبغي اعتبارهم من سكان الإقليم، والسماح لهم بالتالي بالتصويت. في غضون ذلك، كان شمال أبيي بحكم الواقع تحت احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) وميليشيات المسيرية المتحالفة معها.

تحلل ورقة العمل هذه ديناميات الصراع في أبيي وتنظر في الآثار المترتبة على هذه الاشتباكات بالنسبة إلى استفتاء أبيي وترسيم حدود المنطقة وعملية السلام بين الشمال والجنوب بشكل عام. وهي تركز على تصاعد الصراع في العام ٢٠١١، واضعة ذلك في سياق أنماط العنف التاريخية

في الإقليم. وهي تتناول في المقام الأول الأحداث التي شهدتها المنطقة وصولاً إلى ٢٣ مايو/أيار ٢٠١١، مع التركيز بشكل مفصل على صراع فبراير/شباط – مارس/آذار الذي مهد الطريق لغزو القوات المسلحة السودانية (SAF).

ومن نتائج ورقة العمل الرئيسية:

- من غير المرجح أن يؤدي غزو القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي إلى حرب شاملة بين الشمال والجنوب. فما لم تعمد هذه القوات إلى عبور نهر كير، لن تعرّض الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) الإعلان الرسمي لاستقلال جنوب السودان في ٩ يوليو/تموز ٢٠١١ للخطر من خلال الرد عسكرياً على الغزو. كما أن مصلحة حزب المؤتمر الوطني (NCP) لا تقضي ببدء حرب أخرى، وإنما باستخدام أبيي كأداة للمساومة في مفاوضات مرحلة ما بعد الاستفتاء وما بعد الاستقلال الحساسة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).
- إن محاولات المجتمع الدولي للتدخل في أزمة أبيي في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١١ لم تحسن الوضع وإنما ساهمت بالفعل في تفاقمه.
- لقد أدت الترتيبات الأمنية التي تم اعتمادها بعد الاشتباكات في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، والتي رمت إلى تحسين الوضع الأمني في أبيي، إلى عكس ذلك إذ سمحت بشكل جزئي بالهجوم العسكري الذي نفذته القوات المسلحة السودانية (SAF) على أبيي.
- تعكس هجمات العام ٢٠١١ وفشل الاتفاقات المحلية أسوأ انهيار في العلاقات بين قبائل دينكا نقوك والمسيرية حتى هذا التاريخ. كما أن تورط حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قد أدى بدوره إلى تفاقم الصراع.
- ثمة أدلة قاطعة تثبت أن جنود القوات المسلحة السودانية (SAF) قد شاركوا في هجمات فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١، وأن الحكومة السودانية كانت تقوم في الوقت نفسه بتسليح ميليشيات المسيرية وتوجيه على الأقل بعض من تلك الهجمات.
- وخلافاً لبعض ترتيبات ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA) الأخرى، لا يمكن حلّ أزمة أبيي فقط من خلال اتفاقات سرية بين النخبة من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM). يجدر بأي مفاوضات الاشتمال على المشاركة النشطة من كل من المسيرية ودينكا نقوك، وأن تحظى بموافقة قادتهم. غير أنه ما من سيناريوهات محتملة قادرة على ما يبدو على إرضاء سائر الجهات المعنية المحلية والوطنية.
- نظراً إلى الفجوة القائمة بين المواقف السياسية لحزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، واحتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي في مايو/أيار ٢٠١١، من المستبعد جداً التوصل إلى أي حلّ مرض لمختلف الأطراف في المستقبل القريب. ومع التوترات القائمة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بشأن ما إذا كان يجب القتال من أجل أبيي، ووضع الإعلان الرسمي لاستقلال الجنوب في ٩ يوليو/تموز نصب أعينها، فمن غير المرجح أن يكون الحزب على استعداد لتعريض نجاح عملية الانفصال للخطر عبر الإصرار على حلّ أزمة أبيي أولاً. وفي ظلّ غياب أي ضغوط دولية جدية، ثمة خطر بأن تستمرّ الأزمة الحالية إلى ما بعد شهر يوليو/تموز.
- في ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠١١، وقع الطرفان اتفاقاً لإنهاء احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي والسماح بنشر قوات حفظ السلام الإثيوبية بموجب تفويض من الأمم المتحدة. إن تقييم دور الأمم المتحدة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠١١ يشير إلى أن أي قوة

لحفظ السلام ستضطر إلى الصراع والمكافحة من أجل منع اندلاع المزيد من أعمال العنف في الإقليم.

لقد أجريت الأبحاث المتصلة بورقة العمل هذه في جوبا وأبيي خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار ٢٠١١، اعقبتها مقابلات تكميلية بين مارس/آذار ويونيو/حزيران ٢٠١١. كما تعتمد الورقة على أبحاث سابقة كان المؤلف قد قام بها خلال المرافعات الشفهية لقضية أبيي في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي خلال شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٩. وبسبب صعوبة قدرة الوصول، تمّت الغالبية العظمى من المقابلات التي أجريت في سياق هذه الورقة مع مجموعات من دينكا نقوك من سكان أبيي، بدلاً من أعضاء من المسيرية في جنوب كردفان.

١. أبيي قبل العام ٢٠٠٥

تقع أبيي حالياً بين ولايات الوحدة وواراب وشمال بحر الغزال في جنوب السودان وولايتي جنوب كردفان وجنوب دارفور في شمال السودان. غالبية سكان المنطقة هم من دينكا نقوك، وهي جماعة من الرحل، متفرعة من قبيلة دينكا بادانج وبشكل أوسع جزء من قبيلة دينكا في جنوب السودان. تعيش في شمالها وشرقها جماعة المسيرية التي تمتد أراضيها عبر جنوب دارفور وما يُعرف الآن بجنوب كردفان. تمرّ عدة مجموعات من المسيرية عبر أبيي سنوياً (نوفمبر/تشرين الثاني حتى أبريل/نيسان) بحثاً عن مراع لمواشيهم في موسم الجفاف.[٣]

لقد وقعت أول مجموعة رئيسية من الاضطرابات في العلاقات بين دينكا نقوك والمسيرية خلال فترة الحكم التركي للسودان (١٨٢٠–٥٥). بحلول منتصف هذا القرن، كان هنالك عدد كبير من شركات المتاجرة بالرق والعاج الناشطة في بحر الغزال وجنوب كردفان، وكانت تشكل تحالفات مع المسيرية الحمر، أحد الفرعين الرئيسيين للمسيرية والفرع الرئيسي الناشط في أبيي. كانت تغير بانتظام دينكا نقوك من أجل أسر الرقيق. حاولت دينكا نقوك مقاومة هذه الهجمات بقيادة أروب بيونج، ولكنها أقامت أيضاً علاقات وثيقة مع عناصر من الحمر. وقد أدت هذه التحالفات الوثيقة إلى حماية دينكا نقوك من أسوأ الغارات (جونسون، ٢٠٠٨، ص ص. ٣–٥).

انقسم الحمر خلال هذه الفترة، إذ رفضت بعض الجماعات الانضمام إلى خليفة عبد اللاهي في أم درمان بعد استيلاء المهدي على الخرطوم في العام ١٨٨٥. فلجأ عندها بعض عناصر الحمر إلى دينكا نقوك (جونسون، ٢٠٠٨، ص ص. ٣–٥). غير أن بعض العناصر الأخرى، خاصة من الحمر العائدين من المدهية، بدأوا بالإغارة على دينكا نقوك. وقد أدت شكاوي دينكا نقوك بشأن هذه المداهمات إلى نقل الحكومة الأنجلو مصرية أراضي دينكا نقوك وجزء من أراضي دينكا تويك من بحر الغزال إلى إقليم كردفان في العام ١٩٠٥. كانت السياسة الاستعمارية السائدة في تلك الفترة تقضي بالحفاظ على الجماعات المتصارعة ضمن الأقاليم الإدارية نفسها بحيث يسهل أكثر على الضباط المستعمرين مواجهة النزاعات ومعالجتها.

إن ما تم نقله إلى كردفان في العام ١٩٠٥ قد شكل لاحقاً مسألة ذات أهمية كبرى طوال ما يزيد قليلاً عن المائة عام. ففي العام ١٩٠٥، ساد قدر كبير من الإرباك بشأن المنطقة التي تم نقلها. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان ما نقل هي منطقة جغرافية نهائية أو زعامات دينكا نقوك التسع كمجموعة سياسية. وبعد مرور مائة عام، اضطرت لجنة حدود أبيي (ABC) لإعادة النظر في ما كان يعرف بمنطقة دينكا نقوك خلال هذه الفترة.

للأسف، لم تكن الخرائط المعاصرة كافية لحسم هذه المسألة؛ لم يكن المسؤولون في الإدارة الاستعمارية يسافرون إلى الإقليم إلاّ في موسم الجفاف، عندما يكون المسيرية قد انتقلوا إلى الجنوب (وبالتالي فقد كانوا يمتلكون نظرة مشوهة، أو على الأقل غير مكتملة، عن استخدام الأراضي)، كما أن تسمية الأنهار التي تمر عبر أبيي لم تكن متسقة. رسمياً، كان نهر كير، المشار إليه في الخرائط الاستعمارية على أنه بحر العرب، يُعتبر الحد الفاصل بين كردفان وبحر الغزال. غير أن هذه الخرائط قد خلطت بين نهر كير ونهر نقول،[٤] فصعب فهم أي من النهرين كان قادة الاستعمار يشيرون إليه في تقاريرهم الميدانية. ولم يكن أي من دينكا أو المسيرية يطلقون اسم

بحر العرب على هذا النهر، وإنما كير وجرف، على التوالي. بالنسبة إلى لجنة حدود أبيي (ABC)، فقد تمثل أحد التحديات الرئيسية في عملية ترسيم حدود أبيي بعدم موثوقية ودقة السجلات الوثائقية واجتزائها (لجنة حدود أبيي (ABC)، ٢٠٠٥، ص. ٤).

بقيت أبيي في كردفان خلال فترة استقلال السودان. ومباشرة قبل الاستقلال، في العام ١٩٥٣، عرضت الحكومة الأنجلو–مصرية على دينق ماجوك، رئيس قبيلة دينكا نقوك، فرصة إعادة الانضمام إلى بحر الغزال، غير أنه قد رفض هذا العرض. عارض العديد من قادة دينكا نقوك هذا الرفض الذي استند إلى التوترات التي كانت قائمة مع دينكا تويك في الأقاليم الجنوبية. لا يزال هذا الرفض يشكل حتى اليوم مصدراً من المصادر التاريخية للهوة القائمة بين إدارة أبيي ودينكا نقوك. إذ تخضع هذه الإدارة لأقارب دينق ماجوك والرئيس الحالي لقبيلة دينكا نقوك، كول دينق كول.

الحرب الأهلية الأولى واتفاق أديس أبابا

لقد شهدت الحرب الأهلية الأولى (١٩٥٥–٧٢) بداية لتعميق الانقسامات بين المسيرية ودينكا نقوك، خاصة مع تزايد تجنيد أفراد المسيرية في الميليشيات الحكومية مقابل انضمام أفراد دينكا نقوك إلى أفراد دينكا في حركة أنيانيا المتمردة، الحركة الأم للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM). وقد زادت هذه الانقسامات في العام ١٩٦٥، عندما تمّ إحراق ٧٢ مدنياً من دينكا نقوك وهم على قيد الحياة في بابنوسة (دينغ، ١٩٩٥، ص. ٢٩٢). ولا يزال صدى هذه المجزرة عميقاً حتى اليوم.[٥]

مع استمرار الحرب، اشتبكت عناصر دينكا نقوك مع المسيرية في مناطق الرعي في أبيي ففر المدنيون من شمال الإقليم، مما جعله خالياً من السكان.[٦] بعد مرور عام على مجزرة بابنوسة، طالبت جماعة المسيرية بأجزاء من أبيي باعتبارها أراض مسيرية حصرية وذلك للمرة الأولى، بحجة أنهم يمتلكون هذه المنطقة وصولاً إلى نهر نقول. غير أن لجنة برئاسة شيخ الحمر في شمال كردفان، منعم منصور، قد رفضت هذا الاقتراح.[٧]

لقد نصّ اتفاق أديس أبابا، الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى في العام ١٩٧٢، على بند يمنح دينكا نقوك الحق بإجراء استفتاء حول ما إذا كانوا يريدون الاندماج في المنطقة الجنوبية الجديدة. في غضون ذلك، منح أبيي وضعاً إدارياً خاصاً تابعاً مباشرة لولاية الرئيس. لقد حدّد الاتفاق أن المناطق التي كانت جزءاً من الناحيتين «الثقافية والجغرافية» مما أصبح لاحقاً جنوب السودان يمكنها اجراء استفتاء حول مسألة الانضمام إلى الجنوب (اتفاق أديس أبابا، ١٩٧٢، البند ٣(ج)).

لقد أدى هذا الاتفاق إلى حالة اضطراب وقلق كبيرة لدى المسيرية، الذين باتوا يشعرون بالآثار الطويلة الأجل للضغوط البيئية والاجتماعية والاقتصادية. فقد كانت التغيرات في أنماط هطول الأمطار قد بدأت بتغيير مناطق الرعي التقليدية، كما أن التوسع في المخططات الزراعية الواسعة النطاق في ولاية جنوب كردفان المعاصرة قد أدى إلى تقلص أراضي الرعي، ممّا فرض ضغوطاً إضافية على مراعيهم لموسم الجفاف في الجنوب. بالإضافة إلى ذلك، فقد كانوا يعانون من التهميش المتزايد من جانب القوى السياسية الوطنية (كين، ١٩٩٤، ص ص. ٦٠–٦٢). ونظراً إلى أن أبيي كانت تتمتع بوضع إداري خاص بموجب اتفاق أديس أبابا وأن الإدارة كانت قد سحبت إلى حد كبير من دينكا نقوك المحلية، فقد شعر المسيرية أيضاً بالتهميش في أبيي وبالقلق من أن أي استفتاء بين دينكا نقوك يسفر عن انضمام أبيي إلى المنطقة الجنوبية قد يعني خسارتهم

الدائمة لأراضي الرعي.

في العام ١٩٧٧، قبل بداية الحرب الأهلية الثانية، نظم المسيرية أنفسهم ضمن ميليشيات عرفت باسم «المرحلين»[٨] وهاجموا مستوطنات دينكا نقوك في أبيي. لم تكن هذه الهجمات تشبه أياً من الغارات التقليدية التي كانت تحدث عادةً في نهاية موسم الجفاف أثناء عودة المسيرية إلى الشمال للرعي في موسم الأمطار ومحاولتهم الاستيلاء على قطعان دينكا نقوك لأخذها معهم. فهذه الهجمات الجديدة قد استهدفت المستوطنات والمدنيين. وقد تكرر هذا النمط خلال الحرب الأهلية الثانية وهجمات ما بعد مرحلة اتفاق السلام الشامل (CPA). كان الهدف من هذه الهجمات ضمان اعتبار أبيي على أنها أراض حصرية لاستخدام المسيرية (دي وال، ١٩٩٣).

الحرب الأهلية الثانية

لقد تزايدت حدة وكثافة هجمات المسيرية خلال الحرب الأهلية الثانية (١٩٨٣–٢٠٠٥). ولا يزال سكان أبيي المعاصرون يتذكرون كيف فروا من منازلهم عندما قامت الميليشيات بتدمير ممتلكاتهم وقتل المدنيين في شمال الإقليم.[٩] إن خطط دينكا نقوك الحالية الرامية إلى إعادة الاستيطان في هذه المناطق عند البتّ بمستقبل الوضع السياسي لأبيي إنما تستند إلى هذه الذكريات الأليمة.[١٠]

وعلى الرغم من أن هذه الهجمات قد حافظت على البنية الأساسية نفسها كما في فترة ما قبل الحرب الأهلية، إلا أن السياق السياسي والاقتصادي قد تغيّر. والأهم من ذلك هو أن الحكومة الشمالية قد دعمت الميليشيات. بعد اكتشاف النفط في أبيي في أواخر السبعينيات، تم استخدام الميليشيات في شمال الإقليم من أجل التخلّص من السكان الذي ينتمون إلى دينكا نقوك وفتح الطريق من أجل استغلال احتياطي النفط. لقد وجد هذا النوع من الحرب الديموغرافية صدى في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA)، إذ أن هجمات الميليشيات قد دفعت المدنيين من دينكا نقوك على الفرار، ممّا خلق «أمراً واقعاً على الأرض» يمكن استخدامه لدعم المطالبة بتقسيم مستقبلي لأبيي. خلال الثمانينيات، قدمت وكالات المعونة الدولية المساعدة على غير قصد لاستراتيجية الحكومة الوطنية من خلال المساعدة على استيطان المسيرية على أراض كانت مأهولة في السابق من قبل دينكا نقوك (جونسون، ٢٠١٠ب، ص. ٣٦). وقد أضفى الرئيس السوداني عمر البشير طابعاً رسمياً على الميليشيات باعتبارها كياناً قانونياً قباتت تُعرف باسم قوات الدفاع الشعبية (PDF) في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩ (سالمون، ٢٠٠٧، ص. ١٢).

لقد أدت الهجمات في التسعينيات إلى تكثيف هذه الحملة، إذ أنها قد استهدفت المواشي بشكل متعمد في محاولة لتدمير المصدر الرئيسي لكسب الرزق لدى دينكا نقوك (دينغ، ٢٠١٠، ص ص. ٢٣١–٢٥٠). لقد تمّ تأكيد حدة هذه الهجمات على مستوطنات دينكا نقوك ومواشيهم خلال الحرب الأهلية الثانية من خلال السجلات المعاصرة والمقابلات الأخيرة.[١١]

في الوقت نفسه، فقد ازداد نفور دينكا نقوك وغضبهم حيال عدم تحقق الوعد بإجراء استفتاء أبيي. لقد شكل العديد من أفراد دينكا نقوك وحدات في حركة أنيانيا التمردية الثانية[١٢] التي لعبت دوراً محورياً في تشكيل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) في العام ١٩٨٣. ولا يزال هنالك وجود قوي للدينكا نقوك في المراتب العليا في الحركة (SPLM) فضلاً عن سيادة شعور

مشترك بأن دينكا نقوك قد شاركوا في الكفاح من أجل الاستقلال مع بقية الجنوب. وهو من الأسباب الرئيسية لعدم احتمال موافقة حكومة الجنوب اليوم على أي «حل» لأزمة أبيي من شأنه إبقاؤها في شمال السودان.

٢. فترة اتفاق السلام الشامل (CPA) الانتقالية

خلال المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق السلام الشامل (CPA)، اتسمت المناقشات المتصلة بأبيي بجو مشحون. وقد تشابهت أسباب هذا العقم في المناقشات إلى حد كبير بأسباب الصراع في أوائل العام ٢٠١١. كان حزب المؤتمر الوطني (NCP) مصمماً على عدم فقدان السيطرة على حقول النفط في الإقليم والمحافظة على ولاء المسيرية الذين كانوا قلقين حيال مسألة انضمام أبيي إلى الجنوب. غير أن الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قد أرادت التأكد من انضمام أبيي إلى الجنوب. نتيجة لهذا الاختلاف في الآراء، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن مستقبل أبيي السياسي.

لم تتم صياغة مسودة بروتوكول اتفاق السلام الشامل (CPA) بشأن أبيي من جانب الطرفين في الاتفاق – حكومة السودان (GoS) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) / الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) – وإنما من جانب الفريق الأميركي في المفاوضات. فقد رفع المبعوث الأميركي، السناتور جون دانفورث، مسودة النص إلى الطرفين في محاولة لحلحلة الأمور. وقد تضمن بروتوكول أبيي وعداً بإجراء الاستفتاء بشأن مصير أبيي، وذلك بالتزامن مع الاستفتاء بشأن حق تقرير مصير الجنوب، وكلّف لجنة حدود أبيي (ABC) بترسيم حدود الإقليم. وفي الفترة الانتقالية، توجب على الرئاسة تعيين مجلس تنفيذي، في انتظار الانتخابات المحلية. كما أن بروتوكول أبيي قد حظر وجود سائر القوات العسكرية على أراضي الإقليم، باستثناء ثلاث قوات: الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) المؤلفة من كل من القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ووحدات شرطة أبيي، والمراقبين الدوليين.

لجنة حدود أبيي

لقد تألفت لجنة حدود أبيي (ABC) من خمسة أعضاء من حزب المؤتمر الوطني (NCP)، وخمسة أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، وخمسة خبراء دوليين. وقضت مهمة هؤلاء الأعضاء بتحديد مساحة المنطقة، «المعرفة على أنها منطقة زعامات دينكا نقوك التسع التي نزحت إلى كردفان عام ١٩٠٥» (بروتوكول أبيي، ٢٠٠٥، البند ١-١-٢). ونظراً للتباين بين مواقف كلا الطرفين في اتفاق السلام الشامل (CPA)، بات الخبراء الدوليون يشكلون هم فريق حسم القرار.

لم تتسم مهمة اللجنة بالسهولة. فقد كانت مزاعم الطرفين اللذين تمّت استشارتهما شديدة التباين. بالنسبة إلى المسيرية، كانت أراضيهم تمتد إلى جنوب كير؛ أما دينكا نقوك، فقد زعموا أن أراضيهم تمتد شمالاً وصولاً إلى العدية، وأن الحدود بين دينكا نقوك والمسيرية يجب أن تمتد أسفل مقلد (لجنة حدود أبيي (ABC)، ٢٠٠٥، الاقتراح ١، ص. ١٢).

لم يتفق موقف المسيرية بالضرورة مع موقف حزب المؤتمر الوطني (NCP). وخلال مشاورات لجنة حدود أبيي (ABC)، كان موقف الحكومة أن كير هي الحدود الإقليمية بين كردفان وبحر الغزال في العام ١٩٠٥، في حين أن العديد من المسيرية قد أشاروا إلى أن الحدود كانت في الواقع جنوب كير،[١٣] مما زاد من حجم ادعاءات المسيرية التي قاموا بها أولاً بعد مجزرة بابنوسة. كانت المسافة

بين الموقفين أعظم من تلك التي كانت قائمة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ودينكا نقوك، ممّا أسس للخلاف في المستقبل. لقد رفض العديد من المسيرية الاعتراف بلجنة حدود أبيي (ABC) إذ أنهم شعروا بأن أعضاءها لم يستشيروهم بالشكل الصحيح وأنه قد تم تجاهل وجهات نظرهم من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP). كما أن مشاورات اللجنة قد أدت إلى تعزيز شعور المسيرية بالتهميش من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP). فأظهرت العملية بوضوح أن هدف حزب المؤتمر الوطني الرئيسي هو السيطرة على حقول النفط التي لم يكن رعاة المسيرية أنفسهم مهتمين إلى حد كبير بها.[١٤]

إن عدم اكتمال السجلات الوثائقية والالتباسات حول التسميات وغيرها من التحديات المتصلة بالسجلات التاريخية قد جعلت من عملية اتخاذ القرارات من جانب لجنة حدود أبيي (ABC) عملية شبه مستحيلة. عند صدور تقرير اللجنة، قسّمت منطقة القوز – وهي منطقة الكثبان الرملية المستقرة الواقعة بين الجماعتين – بالتساوي بين الطرفين، وذلك نظراً إلى أن: «الطرفين يدعيان بالتساوي امتلاك المناطق المشتركة، وبالتالي يبدو من المنصف تقسيم القوز بينهما» (لجنة حدود أبيي (ABC)، ٢٠٠٥، الجزء الأول، الاقتراح ١٩، ص. ٢٢). لقد كان هذا القرار القاضي بتوخي الإنصاف، والمعروف بالقرار وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف، واحداً من النقاط الرئيسية المتنازع عليها في محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في لاهاي.

سرعان ما أعرب كل من المسيرية وحزب المؤتمر الوطني (NCP) رفضهما للتقرير عند صدوره وإنما لأسباب مختلفة. فقد ادعى حزب المؤتمر الوطني (NCP) أن لجنة حدود أبيي (ABC) قد تجاوزت ولايتها ولم تقم بترسيم الحدود التاريخية لمنطقة أبيي كما كانت تقضي ولايتها القيام به حصرياً. أما العوامل الكامنة خلف اعتراضات حزب المؤتمر الوطني (NCP) فكانت حقيقة أن لجنة حدود أبيي (ABC) وجدت أن هجليج وديفرا، وهما حقلا نفط كبيران نسبياً، كانا ضمن حدود أبيي.

لقد رأى المسيرية قرار لجنة حدود أبيي (ABC) على أنه الأحدث ضمن سلسلة من الأحداث التي قد أدت إلى الحد من قوتهم وأراضيهم. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنهم قد ساعدوا حزب المؤتمر الوطني (NCP) على «إفراغ الأرض» من أجل المنشآت النفطية، فهم لم يحصلوا على شيء يُذكر من عائدات النفط. كما أن المنشآت النفطية والزراعة الواسعة النطاق وعوامل التصحر قد أثرت بدورها في أراضي الرعي التابعة للمسيرية. عقب حملة التضليل التي قام بها حزب المؤتمر الوطني (NCP) بعد صدور تقرير اللجنة، اعتقد المسيرية أن التقرير إنما يعني أنهم سيخسرون الآن مراعيهم في موسم الجفاف لصالح دينكا نقوك، على الرغم من أن التقرير قد اعترف بحقهم في الرعي في منطقة أبيي.

الصراع في أبيي خلال العام ٢٠٠٨

بعد رفض حزب المؤتمر الوطني (NCP) لقرار لجنة حدود أبيي (ABC)، لم يحرز أي تقدم في ترسيم حدود منطقة أبيي كما أن حدة التوتر قد استمرّت بالارتفاع. في مايو/أيار ٢٠٠٨، أثارت المشادات بين وحدات من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والقوات المسلحة السودانية (SAF) من الوحدة المشتركة المتكاملة المتمركزة في أبيي مواجهة أوسع نطاقاً أدت إلى فرار أكثر من ٦٠,٠٠٠

شخص وإحراق جزء كبير من المدينة.[١٥]

عقب أعمال العنف في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، وضع حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) خريطة طريق أبيي، وهي وثيقة ترمي إلى معالجة الأزمة. وعلى الرغم من أن الاتفاق قد أدى إلى إنشاء إطار أمني للإقليم، إلا أنه قد التزم الصمت بشأن عدد من القضايا المركزية التي يعتبرها العديد من أفراد دينكا نقوك مركزية وحيوية بالنسبة إلى بروتوكول أبيي. على سبيل المثال، توجّه خريطة طريق أبيي الرئاسة نحو تعيين إدارة أبيي، في حين أن بروتوكول أبيي يدعو إلى إنشاء مجلس تنفيذي مؤقت، ومن ثم إجراء انتخابات (خريطة طريق أبيي، ٢٠٠٨، القسم ٣.٤).[١٦] غير أن هذه الانتخابات لم تجر أبداً، كما أن انعدام التمثيل الديمقراطي قد خلّف لدى العديد من أفراد دينكا نقوك شعوراً بعدم امتلاكهم أي رأي في المفاوضات السياسية الجارية.

لقد دعت خريطة طريق أبيي (٢٠٠٨، القسم الأول، ص. ١) إلى حلّ الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) التي قد شاركت في الاشتباكات التي وقعت في مايو/أيار ٢٠٠٨ ونشر كتيبة وحدة جديدة في منطقة أبيي، من شأنها «الاستفادة من دروس تجربة كتيبة الوحدات المشتركة المتكاملة السابقة في أبيي».[١٧] كما تستلزم خريطة طريق أبيي (٢٠٠٨، القسم الأول، ص. ٢) نشر وحدات تابعة للشرطة في أبيي، علماً أنها لا تحدد وجوب كونها وحدات مشتركة مؤلفة من القوات الشمالية والجنوبية، ولكن ببساطة وجوب نشرها بعد «التشاور بين وزير الداخلية الوطني ووزير الشؤون الداخلية في حكومة جنوب السودان».

في حالة تنازع الأطراف بشأن نتائج لجنة حدود أبيي (ABC)، تقترح خريطة طريق أبيي عليهم إحالة القضية إلى محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في لاهاي.

قرار محكمة التحكيم الدائمة

عقب التحكيم المشين الذي جرى في لاهاي، رأت محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٩ أن لجنة حدود أبيي (ABC) قد تخطت نطاق ولايتها وعدلت الحدود التي وضعتها اللجنة لأبيي، من خلال خفض الحجم الكلي للمنطقة، وتركيزه على مناطق مستوطنات دينكا نقوك الحالية (انظر الخريطة ١). ففي ما اعتبر بشكل عام بأنه قرار سياسي يهدف إلى استرضاء حزب المؤتمر الوطني (NCP)، تم تحديد المناطق المنتجة للنفط في الشمال الشرقي على أنها خارج منطقة أبيي، في جنوب كردفان (محكمة التحكيم الدائمة، ٢٠٠٩، ص ص. ٢٠٧–٢٠٨). وفي حين أن كلاً من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قد وافقا في الأساس على الالتزام بحكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، فقد رفض المسيرية هذا القرار على الفور، مدعين أنه لم تتم استشارتهم بالشكل الملائم وأن أبيي هي منطقتهم على مر التاريخ. هنالك بعض من الحقيقة في الجزء الأول من مزاعم المسيرية. فقد كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحكومة السودان (GoS) الطرفين الوحيدين الممثلين في محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، في حين أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) قد سيطر على جلسات الاستماع الشفهية التي عقدت في وقت سابق في أوساط المسيرية خلال مشاورات لجنة حدود أبيي (ABC). لقد هدد المسؤولون في حزب المؤتمر الوطني (NCP) أعضاء بارزين من المسيرية بالطرد من مناصبهم الإدارية في حال معارضتهم لادعاءات الحكومة.[١٨]

لقد عكست هذه المشاكل تلك التي واجهها المجتمع الدولي بصورة أعم في ما يتعلق بأبيي. وفي حين أن الطرفين السياسيين قد عارضا التحكيم، فالجماعتان اللتان كانت حياتهما وأراضيهما على المحك – أي دينكا نقوك والمسيرية – لم تحظيا بتمثيل رسمي في الإجراءات. إن غياب أي نهج استشاري حقيقي يشمل ليس فقط الأحزاب السياسية، وإنما أيضاً المجتمعات المحلية، هو من الأسباب الجوهرية لتمكن حزب المؤتمر الوطني (NCP) من احتكار الإجراءات خلال فترة الست السنوات الانتقالية التي ينص عليها اتفاق السلام الشامل (CPA).

وفي حين بدا كل من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وكأنهما قد تقبلا حكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA) – أو على الأقل لم يعربا عن رفضهما له علناً – فقد رفض مؤتمر المسيرية[19] في ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ هذا القرار علناً، مفيداً أنهم لن يوفروا أي وسيلة متاحة لمنع ترسيم الاراضي. كما اقترح المؤتمر في المقابل أن يتم ترسيم حدود أبيي وفقاً لحدود العام ١٩٥٦، أي كما كانت عليه عند الاستقلال. فوفقاً لاتفاق السلام الشامل (CPA)، هذه هي الحدود التي يجب أن تشكل الحد الفاصل بين شمال وجنوب السودان بعد الانفصال في كل مكان ما عدا في أبيي. بالإضافة إلى ذلك، وخلال اجتماع عقد في الستيب في أبريل/نيسان ٢٠١٠، خلص مؤتمر آخر للمسيرية إلى أن كل من يحاول ترسيم الحدود وفقا لقرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) سيتعرض للهجوم.

على الرغم من أن ترسيم الحدود كان من المفترض أن يكتمل بحلول ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، فبحلول يونيو/حزيران ٢٠١١، لم يكن قد تم تشييد سوى أربعة من أجهزة الإرشاد الـ٢٦ المقررة للإشارة إلى حدود منطقة أبيي، وكلها في جنوب الإقليم. لقد تخلى فريق ترسيم الحدود عن عمله إثر تلقيه تهديدات من ميليشيات المسيرية. كما أن حالة التوتر المتزايدة والمزاعم التي كانت لا تزال تشكل موضوع خلاف قد حالت دون تشكيل لجنة الرقابة المكلفة من قبل محكمة التحكيم الدائمة (PCA) ومجلس الشيوخ المؤلف من ممثلين عن المسيرية ودينكا. وقد ازداد غضب دينكا نقوك نتيجة لعدم إحراز أي تقدم سياسي.

في ظل هذه الظروف، تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل ملحوظ في العام ٢٠١٠. فقد قتل ثلاثة أشخاص في اشتباكات دارت بين المسيرية ودينكا نقوك في ماريال أشاك، فضلاً عن شخص آخر في ماكر وثمانية في تاجالي في ٥ يوليو/تموز. وردت إدارة أبيي على الهجوم الأخير بنقل ٣٠٠ ضابط من ضباط الشرطة من جوبا إلى أبيي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة تواجد الشرطة في الإقليم إلى ٦٤١ عنصراً.

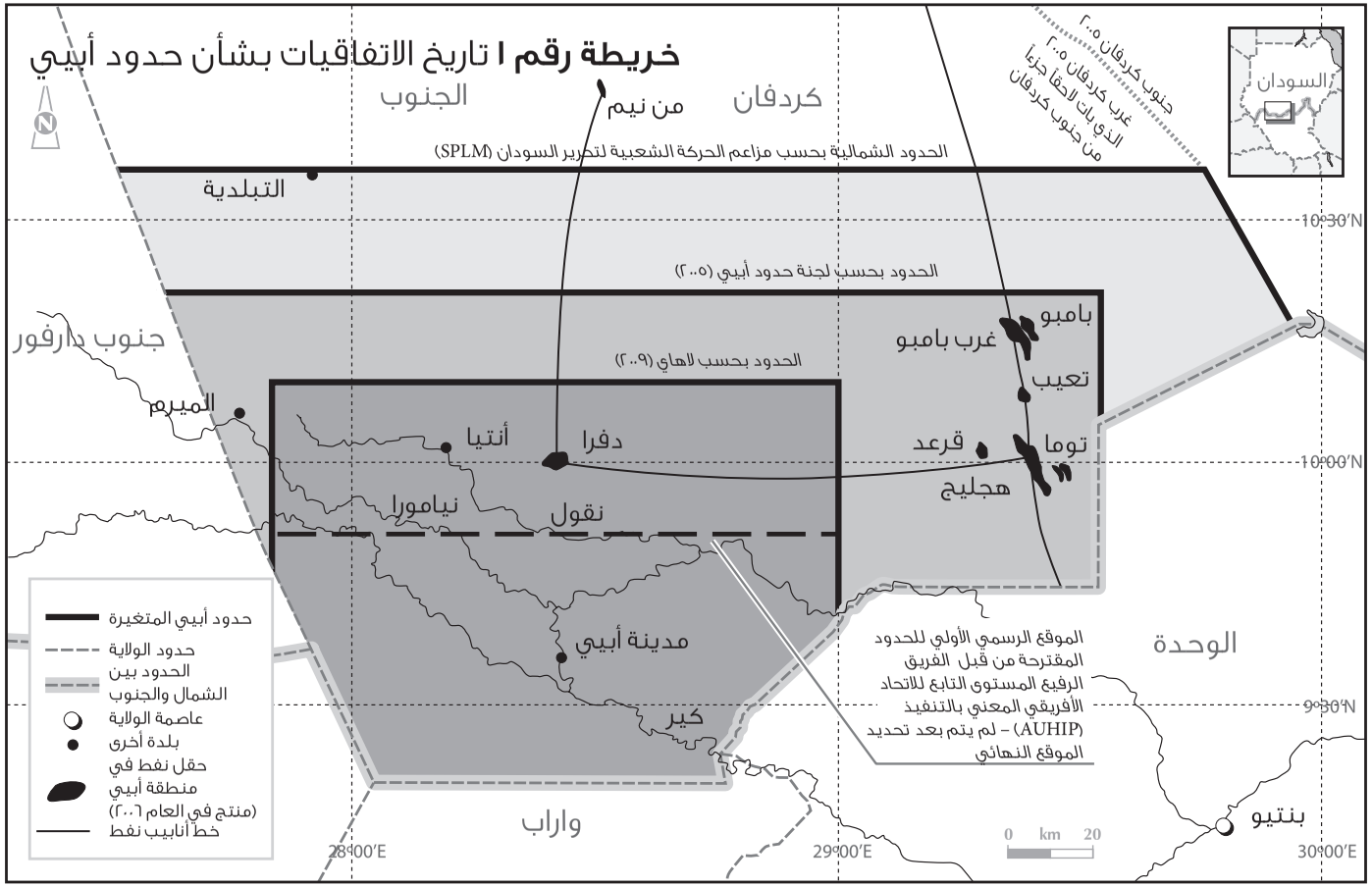
خريطة رقم ١ تاريخ الاتفاقيات بشأن حدود أبيي
الجنوب
كردفان
من نيم
جنوب كردفان ٢٠٠٥
غرب كردفان ٢٠٠٥ الذي بات لاحقاً حزاماً من جنوب كردفان
السودان
الحدود الشمالية بحسب مزاعم الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)
التبلدية
10°30′N
الحدود بحسب لجنة حدود أبيي (٢٠٠٥)
بامبو
غرب بامبو
تعيب
جنوب دارفور
الحدود بحسب لاهاي (٢٠٠٩)
الميرم
أنتيا
دفرا
قرعد
توما
هجليج
10°00′N
نيامورا
نقول
مدينة أبيي
الوحدة
الموقع الرسمي الأولي للحدود المقترحة من قبل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) – لم يتم بعد تحديد الموقع النهائي
9°30′N
كير
واراب
بنتيو
0 km 20
28°00′E
29°00′E
30°00′E
حدود أبيي المتغيرة
حدود الولاية
الحدود بين الشمال والجنوب
عاصمة الولاية
بلدة أخرى
حقل نفط في منطقة أبيي (منتج في العام ٢٠٠٦)
خط أنابيب نفط

مواقف الجهات المعنية بشأن حدود أبيي

إثر صدور حكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، تشابكت مسألة حدود أبيي مع مسألة المستقبل السياسي الأوسع نطاقاً للإقليم. فالحدود التي أقرتها المحكمة، وعلى الرغم من القبول بها نظرياً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحزب المؤتمر الوطني (NCP)، قد اصطدم تنفيذها في واقع الأمر بعراقيل من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP) الذي أراد أن يجعل من أي قرار بشأن حدود أبيي مشروطاً بالمستقبل السياسي للإقليم. غير أن اتفاق السلام الشامل (CPA) يميز بشكل تام بين القضيتين: إذ أن الحدود المقرة من قبل محكمة التحكيم الدائمة (PCA) يجب أن تكون حدود أبيي سواء قررت أبيي الانضمام إلى جنوب السودان أم لا.

لقد أعرب حزب المؤتمر الوطني (NCP) علناً عن قبوله قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) بعد فترة قصيرة من صدوره. ومنذ ذلك الحين، أيد أعضاء مختلفون من الحزب القرار بشكل صريح، في حين شكك آخرون به مشيرين إلى تعذر الدفاع عنه. إن التأخير والعوائق التي عرقلت مسار عمل لجنة ترسيم الحدود التقنية إنما هي متسقة مع حملة متعمدة لحزب المؤتمر الوطني (NCP) ترمي إلى تأخير والتعتيم على تنفيذ قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في حين يجري العمل على ترتيب أفضل بحكم الأمر الواقع على الأرض.

في المقابل، تنظر إدارة أبيي الخاضعة لهيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) إلى تاريخ السنوات الخمس الماضية من المفاوضات بشأن حدود أبيي على أنها سلسلة من التنازلات من جانبها؛ فهي ترى أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية لم يقدموا أي تنازلات على الإطلاق. في المقابلات التي أجريت في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١، لاحظ سياسيو إدارة أبيي تراجعاً في مطالبات دينكا نقوك الأصلية المتصلة بالأراضي في التقرير النهائي للجنة حدود أبيي (ABC) والتي كانت بدورها قد خفضت بموجب قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA).

في مقابلة جرت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، أعرب دينغ ألور كول، وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان (GoS)، عن مشاعر إحباط مماثلة:

> لقد رفض الرئيس البشير قرار الخبراء إثر توصلهم إليه ورفعه في يوليو/تموز ٢٠٠٥. كان هذا أول خرق لاتفاق السلام الشامل (CPA). في وقت لاحق، في العام ٢٠٠٨، قاموا بمهاجمة المنطقة وتدميرها وإحراق مدينة أبيي. نتيجة لذلك، دخلت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحزب المؤتمر الوطني (NCP) في مناقشة طويلة جداً. في النهاية، أشار حزب المؤتمر الوطني (NCP) إلى أن دينكا نقوك قد حصلوا على مساحة أكبر من الأرض، أكثر مما يستحقون بالفعل، وقيل لنا أن نتوجه إلى التحكيم الدولي.
>
> قبلت الحركة الشعبية لتحرير السودان اللجوء إلى التحكيم الدولي. فذهبنا إلى لاهاي؛ وقد أمضينا ما يقارب السنة. وفي نهاية المطاف، وافقنا كلانا على الحكم الذي توصلت المحكمة إليه. وكان من المفترض أن يكون الحكم نهائياً وملزماً للطرفين. احتفلنا كلانا وعدنا إلى الديار. بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، بدأ حزب المؤتمر الوطني (NCP) بالتراجع عن قرار محكمة لاهاي. وهذا حالنا اليوم. وها هم يأتون إلينا من جديد ويقولون: «عليكم التنازل لنا عن الجزء الشمالي من أبيي» ... لقد فقدنا ما يقارب الـ١٦,٠٠٠ كيلومتر مربع

نتيجة لحكم لاهاي. وها هم اليوم يطالبوننا بمنحهم من جديد نحو ٤,٠٠٠ كيلومتر مربع (allAfrica.com، ٢٠١٠).

يشير دينغ ألور إلى اقتراح جديد يحظى بدعم حزب المؤتمر الوطني (NCP). أثناء المفاوضات في أديس أبابا في شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، إذ كان قد بات من الواضح أكثر فأكثر أن استفتاء أبيي لن يمضي قدماً، قدّم الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) عدداً من المقترحات التوفيقية لإنهاء الأزمة. بدا وسطاء الاتحاد الأفريقي (AU) معنيين بشكل رئيسي بالتأكد من مرور استفتاء الجنوب بشكل سلس. ونظراً إلى قلقهم حيال تأزم مسألة أبيي، حاولوا تغيير شروط المناقشة.

قضى أحد المقترحات بتقسيم إضافي لأبيي، مع ضم النصف الشمالي (ودفرا،[٢٠] حقل النفط الوحيد المتبقي في إقليم أبيي) إلى الشمال والنصف الجنوبي إلى جنوب السودان. لقد حظي هذا الاقتراح بدعم المبعوث الاميركي الخاص إلى السودان، سكوت غريشن، ممّا أغضب جماعة دينكا نقوك.[٢١]

رفض دينكا نقوك حتى مجرد النظر في الاقتراح. فمن وجهة نظرهم، وبما أن قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) قد حظي بموافقة كلا الطرفين كقرار نهائي وملزم، فقد كانت مقترحات الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) خارجة عن نطاق الاتفاق، وانحرافاً، كما يلاحظ جونسون (٢٠١١أ، ص. ٥)، يقوض دور الوساطة الدولية وشرعية قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA). كما اعتبر دينكا نقوك أن أي تقسيم إضافي لأبيي هو بمثابة ترسيخ للاستيلاء على الأراضي الذي تمّ خلال الحرب الأهلية الثانية حين قامت ميليشيات المسيرية بإجبار سكان دينكا في شمال أبيي على النزوح. فهذا برأيهم مساومة على مساومة أخرى على مساومة سابقة – وبالنسبة إليهم، مساومة واحدة أكثر من كافية.

تشير التصريحات الأخيرة لحزب المؤتمر الوطني (NCP) إلى عدم موافقته على حكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA) وإصراره على انتماء أبيي إلى الشمال. لقد صرّح كل من إبراهيم غندور، أمين الشؤون السياسية في حزب المؤتمر الوطني (NCP)، وصلاح غوش، المستشار الرئاسي، أن أبيي تنتمي إلى الشمال بسبب وقوعها شمال حدود[٢٢] العام ١٩٥٦ – سيحدد خط الحدود الوارد في اتفاق السلام الشامل (CPA) الحدود بين الشمال والجنوب في سائر المناطق باستثناء منطقة أبيي (صوت أميركا، ٢٠١٠).

إن هذه المزاعم والمطالبات، التي غالباً ما يتم التراجع عنها، هي في جزء منها ألاعيب تفاوضية. من خلال البدء بموقفه التفاوضي مع عدم الاعتراف بمحكمة التحكيم الدائمة (CPA)، يشجع حزب المؤتمر الوطني (NCP) على تداول النوع نفسه من التنازلات التي قدمها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP). كما أن احتضان حزب المؤتمر الوطني (NCP) الأخير لهذا الحل الوسط، الذي يقسم منطقة أبيي إلى شطرين، هو في حد ذاته استراتيجية سياسية. فهو يسمح للحزب بتسويق نفسه على أنه الجهة التي تريد التفاوض، في حين أنه يختار موقفاً تفاوضياً يعرف مسبقاً أنه سيتم رفضه من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، مما يجعل هذه الأخيرة تبدو وكأنها الطرف المتعنت.

الانعكاسات الأوسع نطاقاً للمفاوضات بشأن الحدود بين الشمال والجنوب

بحسب ما لاحظ جونسون (٢٠١٠أ)، فإن إنشاء الحدود بين الشمال والجنوب هو تبديل لوجه الاستخدام التاريخي للأراضي عبر المنطقة الحدودية. وفي الكثير من المناطق، ما كان يوماً يُعتبر مناطق للاستخدام المشترك بات يُزعم أنها مناطق خاصة وحصرية. على الرغم من ذلك، فالوضع في أماكن كثيرة أخرى يحمل على التفاؤل إلى حد كبير أكثر مما في أبيي. ففي شمال بحر الغزال، على سبيل المثال، أدت الاجتماعات بين دينكا ملوال والرزيقات إلى خلق أرضية مشتركة واعدة للمفاوضات في المستقبل. غير أن الحائط المسدود التام في أبيي يعدّ مؤشراً مقلقاً لما قد يحدث في أماكن أخرى على طول الحدود إذا ما تشابكت المفاوضات بين المجتمعات المحلية بالمصالح السياسية الوطنية كما حدث في أبيي.

للعملية في أبيي أيضاً تبعات مقلقة بالنسبة إلى المشاورات الشعبية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. فكلتا الولايتان كانتا متورطتين بشدة في الحرب الأهلية، وقد قدّم اتفاق السلام الشامل (CPA) لهما وعداً بمشاورات شعبية،[٣] ، وإن كان بعبارات غامضة. ونظراً لعدم إبداء حزب المؤتمر الوطني (NCP) أي إرادة سياسية بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل (CPA) في أبيي، فلا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت المشاورات الشعبية التي سبق القيام بها في النيل الأزرق أو تلك المقرر إجراؤها في جنوب كردفان في وقت ما بعد انتخابات الولاية في مايو/أيار ستؤدي إلى ترتيب سياسي مستقر ومستدام.

خلافاً للجزء المتبقي من الحدود بين الشمال والجنوب، تتصل نضالات أبيي بشأن الحدود بترسيم حدود جديدة، وليس إعادة ترسيم حدود معينة أو نقل للأراضي – وهما الشرطان المتصلان بحدود العام ١٩٥٦ بين الولايات الشمالية والجنوبية.

في أبيي، أدت الحدود الوطنية المقترحة التي تخترق أراضي الرعي المشتركة إلى جمع فاشل بين إطارين غير متوافقين – المطالب المطلقة بالسيادة الوطنية، حيث يطالب كيان بالسيطرة الحصرية على أرض معينة كتعريف لوجوده، وحركات قائمة على التنقل المتقلب في منطقة حقوق مشتركة. لقد أدى ذلك في مناطق الحقوق المشتركة (مثلاً على طول كير) المستخدمة من قبل المسيرية كأساس للمطالبة بحصرية الحقوق. وعلى الرغم من عدم إنشاء حدود جديدة في المناطق الأخرى المتنازع عليها على طول الحدود بين الشمال والجنوب، تواجه هذه المناطق الخطر نفسه بأن تتم ترجمة الاستخدام المشترك والثانوي إلى مطالبة بالحصرية الوطنية أو العرقية.

أما الدرس الثاني الرئيسي الذي يمكن استفادته من المناقشات بشأن حدود أبيي هي الطريقة القوية التي يمكن للسياسات الوطنية منع تسوية المظالم المحلية بها. فقد تمّ توقيف دفع التعويضات عن الوفيات في موسم الرعي السابق، على سبيل المثال، بسبب هجمات الميليشيات في العام ٢٠١١، ممّا أدى إلى تجميد الآليات التي تسمح بالتعايش بين دينكا نقوك والمسيرية.

لا يقضي الهدف من رعاية حزب المؤتمر الوطني (NCP) لميليشيات المسيرية في النصف الأول من العام ٢٠١١، المبيّن أدناه، في المقام الأول بتعزيز مصالح المسيرية، وإنما زعزعة مفاوضات ما بعد الاستفتاء بين الشمال والجنوب وتقوية قبضة حزب المؤتمر الوطني (NCP) على حقل النفط الشمالي في أبيي. غير أنه يُشار إلى هجمات الميليشيات وكأنها استجابة مستقلة من قبل

المسيرية لأعمال العنف المرتكبة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ضد الرعاة. بهذه الطريقة، تصبح المظالم المحلية قناعاً للمصالح السياسية الوطنية،[٤] وهي حالة، بحسب ما لاحظ جونسون (٢٠١٠ب، ص ص. ٥٦-٦٣)، قد تتكرر في ولاية الوحدة، حيث يقع احتياطي النفط أيضاً في المناطق المتنازع عليها على الحدود بين الشمال والجنوب.

لا يبدو هنالك أي حل عملي للأزمة الحالية في أبيي. ويلحظ حكم محكمة التحكيم الدائمة (PCA) أنه «لا ينبغي تفسير عملية نقل السيادة في سياق ترسيم الحدود على أنه إلغاء للحقوق التقليدية المتصلة باستخدام الأراضي» (اتفاق السلام الشامل (PCA)، ٢٠٠٩، ص. ٩٠). وعلى الرغم من جاذبية ذلك من الناحية النظرية، يصعب من الناحية العملية فصل «الحقوق التقليدية» عن السياسة الوطنية. وحتى قبل تنفيذ إنشاء أي حدود وطنية، فقد اشتكى المسيرية من مضايقات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). فمن الصعب توقع أي تحسن في حال إنشاء حدود «صعبة»، مليئة بالحواجز العسكرية، في أبيي. وبالمثل، تعتمد أي منطقة منزوعة السلاح تسمح للمجموعات الرحل بالعبور بحرية – مثل تلك المقترحة من قبل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ – على حسن نية الحكومتين بشأن عدم إرسال ميليشيات تعمل بالوكالة عنها عبر المنطقة. ونظراً إلى تاريخ حزب المؤتمر الوطني (NCP) الطويل في استخدام مثل هذه الميليشيات في المنطقة (دي وال، ١٩٩٣)، فمن الصعب توقع استدامة هذا النوع من الحدود غير المضبوطة في حال استخدامها كغطاء لمقاتلي الميليشيات.

٣. المأزق الناجم عن استفتاء أبيي

لقد انعكس عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم حدود أبيي في المأزق السياسي بشأن تنفيذ استفتاء مقرر بموجب اتفاق السلام الشامل (CPA) في أبيي. وينص بروتوكول أبيي (٢٠٠٥، البند ٦،١) على وجوب منح حقوق التصويت في الاستفتاء إلى سكان أبيي، المعرفين على النحو التالي: «أعضاء جماعة دينكا نقوك والسودانيون الآخرون المقيمون في المنطقة.» لكن، وكما هو مبين أدناه، لم يكن بالإمكان التوصل إلى أي اتفاق بشأن الفئات التي يجب اعتبارها من سكان أبيي.[٢٥]

وفقاً للبروتوكول، يجب على لجنة استفتاء أبيي (ARC) اتخاذ هذا القرار. كان من المفترض بقانون استفتاء أبيي، الذي تمّ سنّه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، أن يؤدي إلى إنشاء هذه اللجنة. غير أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن تشكيلة لجنة استفتاء أبيي (ARC) إذ أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) قد اعترض على سائر المرشحين لرئاستها المقترحين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM). وكما هو مفصل في القسم التالي، فقد كان هنالك اختلاف حول الفئات التي يجب اعتبارها كسكان للمنطقة.

المواقف من استفتاء أبيي

لقد توقفت المفاوضات بشأن استفتاء أبيي بحلول منتصف أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠. وفي جوهر الخلاف كان الغموض في اللغة المستخدمة في اتفاق السلام الشامل: من يجب اعتبارهم من سكان أبيي. بالنسبة إلى إدارة منطقة أبيي والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، يشير مصطلح «إقامة» إلى السكن الدائم، وبالتالي فقط إلى دينكا نقوك (الذين يتمتعون أصلاً بالحق في التصويت بموجب اتفاق السلام الشامل) وغيرهم من السكان المقيمين الدائمين في أبيي، خاصة تجار السوق في أبيي الوافدين من الشمال ودارفور. وقد أشار متحدث باسم الحركة إلى أن «المسيرية يتمتعون بالحق في رعي الأبقار هنا، غير أنهم لا يتمتعون بالحق في التصويت».[٢٦] كما أن دينغ ألور كول، وهو من كبار المسؤولين في إدارة منطقة أبيي، قد أشار إلى أن المسيرية هم بالفعل من المقيمين الدائمين في جنوب كردفان ولا يمكن بالتالي اعتبارهم من السكان المقيمين الدائمين في مكانين في وقت واحد.[٢٧]

ثمة اتساق منطقي لهذه المطالب. فلا جدوى من أن يضمن اتفاق السلام الشامل (CPA) حقوق المسيرية في الرعي في حال احتسابهم ضمن السكان المقيمين الدائمين. كما أن إصرار حزب المؤتمر الوطني (NCP) على منح المسيرية الحق في التصويت يتعارض بدوره مع سابقة قانون استفتاء الجنوب الذي، ووفقاً لما اشار إليه جونسون (٢٠١٠ب، ص ٧)، «لم يعط المهاجرين الموسميين إلى الجنوب الحق في التصويت في استفتاء الجنوب».

وراء ادعاءات إدارة أبيي والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) كان هنالك خوف مبرر من أن يؤدي منح المسيرية حقوق التصويت في الاستفتاء إلى قيام حزب المؤتمر الوطني (NCP) بملء شمال الإقليم بموالين لمسيرية الشمال من أجل ترجيح كفة الاستفتاء لصالح الوحدة مع ولاية جنوب كردفان. وتزعم إدارة أبيي أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) قد كان يعمد إلى إسكان أفراد من المسيرية في الجزء الشمالي من منطقة أبيي خصيصاً لهذا الغرض. وبحسب ما أفاد دينغ

أروب كول لوكالة فرانس برس في أغسطس/آب ٢٠١٠، كان هنالك نحو ٢٥,٠٠٠ مستوطنين جدد بالفعل في شمال أبيي، وأن هذا العدد سيصل قريباً إلى ٧٥,٠٠٠ (وكالة فرانس برس، ٢٠١٠). ونظراً لهذه المخاوف، فلا يمكن لإدارة أبيي أو الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) السماح بالمضي قدماً في أي استفتاء سيسمح للمسيرية بالتصويت فيه.

في المقابل، يخشى المسيرية من أن يعني أي استفتاء من دون مشاركتهم إعادة انضمام أبيي للجنوب. وفي تصور العديد من المسيرية، يعني ذلك فقدان أراضي الرعي في منطقة أبيي، الأمر الذي قد يخوضون حرباً لمنعه على حد قولهم. ترتكز مطالبتهم بحق التصويت بشكل أساسي على أنهم يقضون ما لا يقلّ عن ستة أشهر في السنة في منطقة أبيي – ومنهم من يقضي فترة أطول، علماً أنه لا يزال من غير الواضح ما الذي يجعلهم مقيمين قانونيين.

يتبنى حزب المؤتمر الوطني (NCP) موقفاً مماثلاً لأسباب مختلفة. في ٣١ مارس/آذار، أفاد البشير للصحافة في الدوحة أنه «لن يكون هنالك استفتاء بشأن أبيي من دون مشاركة المسيرية. ينصّ بروتوكول أبيي بوضوح على أن سكان المنطقة، الدينكا نقوك والمواطنين الآخرين، يتمتعون بالحق في المشاركة في الاستفتاء» (ميدل إيست أون لاين، ٢٠١١). في كثير من النواحي، تتشابه استراتيجية حزب المؤتمر الوطني (NCP) في ما يتعلق بالاستفتاء مع موقفه بشأن الحدود التي أقرتها محكمة التحكيم الدائمة (PCA). فكما أشارت صحيفة Africa Confidential (٢٠١٠)، «ما لا يذكره الوسطاء الدوليون ... أبداً وعلناً هو أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) فقط يحاول عرقلة استفتاء أبيي وهو قد فعل [ذلك] منذ رفضه النتائج التي توصلت إليها لجنة حدود أبيي وإحالة أبيي إلى محكمة التحكيم الدائمة». وكما أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) يدعي أنه منفتح للتفاوض بشأن حدود منطقة أبيي وأنه يجب إعادة ترسيم الحدود تماشياً مع اقتراح الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) القاضي بتقسيم أبيي إلى شطرين من جديد، يطالب الحزب أيضاً بمشاركة المسيرية في الاستفتاء، الأمر الذي يعلم الحزب مقدماً أن الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وإدارة أبيي سيرفضانه. فيسمح ذلك للحزب بتقديم موقفه على أنه منفتح أمام إجراء استفتاء بشأن ما إذا كانت أبيي ستنضم إلى الجنوب في حين أنه يستبعد ذلك في الواقع كاحتمال سياسي.

بحلول نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الاستفتاء لن يجرى بحسب الجدول الزمني المقرر. وقد أشارت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) إلى عدم إمكانية حدوث أي تأخير وأن سكان أبيي قد يضطرون إلى تولي زمام الأمور بأنفسهم. وكبديل لذلك، في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول أعلن لوكا بيونج، رئيس مجلس الوزراء في حكومة جنوب السودان (GoSS)، أن أفضل حل للمأزق في أبيي في أعقاب اقتراح الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) سيكون مرسوماً رئاسياً ينصّ على ضم أبيي إلى الجنوب، مع شكل معين من التعويضات للشمال وحقوق المواطنة الكاملة للمسيرية. لقد رفض حزب المؤتمر الوطني (NCP) الاقتراح واعتنق اقتراحاً آخر من الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) – وهو تقسيم أبيي إلى نصفين.[٢٨] وقد قوبل اقتراح المرسوم الرئاسي بفتور من قبل المسيرية، على الرغم من منحهم حقوق المواطنة الكاملة، وبالتالي ضمان حقهم نظرياً في الرعي في منطقة أبيي والاستفادة الكاملة من أي خدمة مقدمة في الإقليم.

إعلان من جانب واحد؟

في حين أن المفاوضات غير الحاسمة استمرت في أديس أبابا في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، زاد قلق جماعة دينكا نقوك بشأن ما سيحدث في حال صوّت جنوب السودان للانفصال ولم يتم المضي قدماً باستفتاء أبيي.

في ٢٩ ديسمبر/كانون الأول، اتهم الدرديري محمد أحمد، السفير السوداني من دون حقيبة وأحد الجهات الفاعلة الرئيسية في حزب المؤتمر الوطني (NCP)، خلال المرافعات الشفهية في محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في لاهاي، الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بالاتصال بالفريق المعني بالقانون والسياسة الدوليين الذي كان قد نصح الحركة خلال تحكيم محكمة التحكيم الدائمة (PCA) للعمل على وضع خطة لاستفتاء يشمل فقط دينكا نقوك.

في ذلك الوقت، نفت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وإدارة أبيي هذه الاتهامات. لكن في تجمع حاشد عقد في مادينغ أشونغ في نهاية فبراير/شباط ٢٠١١،[٢٩] أكد تشارلز أبيي جوك، رئيس المجلس التشريعي لأبيي، لجماعة دينكا نقوك الحاضرين أن المشاورات قد جرت – على الرغم من عدم ذكر مع من – مع البحث في إمكانية إجراء استفتاء في أبيي بالتزامن مع ذلك بشأن الجنوب، من دون موافقة حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية. أما السبب الكامن وراء هذه المشاورات فكان الخوف من أنه على الرغم من أن الاستفتاء قد يحدث قبل الاعلان الرسمي لاستقلال الجنوب في ٩ يوليو/تموز ٢٠١١، فمن شأن استفتاء يتمّ بعد انفصال الجنوب التأثير على سيادة الشمال فيكون بالتالي غير مؤكد قانوناً في أفضل الأحوال.[٣٠]

وكجزء من هذه المشاورات، عقد سائر زعامات دينكا نقوك اجتماعات عامة وصوتوا على ما إذا كانوا يريدون الانضمام إلى بحر الغزال. فصوتوا جميعاً، من دون استثناء، لصالح الانضمام إلى جنوب السودان الذي يؤمل استقلاله حديثاً. غير أنه لم يصدر أي إعلان نهائي بهذه النية. في ١١ يناير/كانون الثاني، سافر كل من أمين عام الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) باجان أموم اوكوش، ودينغ ألور كول، ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، هايلي منقريوس، إلى أبيي لإقناع زعماء نقوك بعدم القيام بالإعلان. وهم قد أشاروا إلى أن نقوك تحتاج إلى جيش للدفاع عنهم إذا ما قاموا بذلك – وبالتالي أن الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قد لا تهب إلى مساعدتهم (Africa Confidential، ٢٠١١أ). وقد كانت أولوية الحركة للانفصال الناجح وكانت تخشى أن يؤدي أي استفتاء مستقل في أبيي إلى عرقلة العملية برمتها.

لقد مارس حزب المؤتمر الوطني (NCP) أيضاً، كما هو متوقع، ضغطاً إعلامياً. ففي مقابلة تلفزيونية مع قناة الجزيرة قبل أيام فقط من بدء استفتاء الجنوب، هدد البشير بالحرب إذا ما أجرت أبيي استفتاء مستقلاً (الجزيرة، ٢٠١١أ).

إن الحديث عن إلغاء تام لفكرة الاستفتاء اليوم ليس دقيقاً. فقد أشار البشير إليه في خطاب ألقاه في نهاية مارس/آذار ٢٠١١، على الأقل للإصرار على وجوب مشاركة المسيرية فيه، كما أن المعلقين الدوليين لا يزالون مصرين على أن تنفيذ الاستفتاء على النحو المتعهد به إنما هو من مسؤولية الأطراف التنفيذيين لبروتوكول أبيي. في الواقع، للمجتمع الدولي التزام هنا أيضاً: ينص بروتوكول أبيي (٢٠٠٥، البند ١،٢،٥) على «نشر مراقبين دوليين في أبيي لضمان التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقات».

غير أن إمكانية إجراء استفتاء تبدو اليوم بعيدة للغاية. فلن يسمح المسيرية بإجراء استفتاء لا

يشملهم وهم مستعدون لخوض حرب في حال حدوث أي استفتاء من هذا النوع. لن يسمح دينكا نقوك والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بإجراء استفتاء يشمل المسيرية – وهو احتمال يبدو أقلّ ترجيحاً بعد احتلال أبيي من جانب ميليشيات المسيرية عقب غزو القوات المسلحة السودانية (SAF) في مايو/أيار ٢٠١١.

قد يخدم هذا المأزق مصالح حزب المؤتمر الوطني (NCP)؛ فتأجيل اتخاذ قرار بشأن أبيي إلى ما بعد انفصال الجنوب يمنحه الفرصة للتذرّع بأنه مع انتهاء عملية اتفاق السلام الشامل (CPA)، ستدعو الحاجة إلى إطار قانوني جديد. أما في الوقت الحاضر، فالاستفتاء هو الأساس الرسمي للمفاوضات، غير أنه أساس غير قابل للاستدامة السياسية.

لم تسفر المقترحات الأخيرة إلا عن المزيد من التعكير للأجواء. فقد أدت مقترحات الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) إلى الربط بين المسائل المتصلة بحدود أبيي والاستفتاء، والتعتيم على حقيقة أن كلا الطرفين قد التزما بتنفيذ الاستفتاء وترسيم الحدود بموجب قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA). كما أن حقيقة أن المفاوضات تشمل الآن كلاً من القضيتين تعزز موقف حزب المؤتمر الوطني (NCP) وتؤدي على الأرجح إلى طريق مسدود، إذ أن الخطوات المحددة اللازمة لإجراء الاستفتاء والحدود المقررة بموجب محكمة التحكيم الدائمة (PCA) تضيع في الخطاب السياسي.

٤. أعمال العنف في أوائل العام ٢٠١١ ومحاولات تحقيق المصالحة

لقد أضفى نهج استفتاء الجنوب في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ المزيد من التوتر على المأزق المتصل بأبيي. فخلال الأشهر التي سبقت التصويت، عاد مئات الآلاف من الأشخاص إلى الجنوب، العديد منهم بعد أن أمضوا الجزء الأكبر من حياتهم كبالغين في الشمال. وكان قد تم تشجيعهم على القيام بذلك من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) التي شعرت بالقلق حيال عدم تمكنهم من التصويت بحرية لصالح الانفصال أثناء إقامتهم في الشمال أو تسجيلهم للتصويت ومن ثم منعهم من القيام بذلك، مما يقوّض قدرة الجنوب على تحقيق نسبة الـ٦٠ في المائة اللازمة لتأمين صلاحية التصويت من أجل الانفصال. في أعقاب تهديدات حزب المؤتمر الوطني (NCP) لحقوق الجنوبيين في الشمال في حال انفصال الجنوب، رجع العديد من الجنوبيين خوفاً على أمنهم الشخصي. ونتيجة لتدفق العائدين من الشمال، اكتظت مدينة أبيي بـ٤٠,٠٠٠ وافد جديد. كما عبر كثيرون آخرون الإقليم في طريقهم متوجهين نحو الجنوب.

بدأت الهجمات في ٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، قبل يومين فقط من بداية الاستفتاء. فهاجمت ميليشيات المسيرية المسلحة مواقع للشرطة في ماكر بالرشاشات الثقيلة، وهي قرية تبعد نحو ١٥ كيلومتراً في شمال غربي مدينة أبيي.[٣١] سجلت هذه الهجمات بداية ثلاثة أيام من الاشتباكات التي خلفت عشرات القتلى وأسست نمطاً قد تكرر إلى حد كبير خلال الاشتباكات الأعنف في فبراير/شباط ومارس/آذار.

كان يتم التقليل من أهمية الهجمات في ذلك الوقت. فقد أوضح المسؤولون في الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) الذين تمت مقابلتهم في جوبا[٣٢] أن الأولوية في تلك اللحظة كانت لإجراء استفتاء سلس، وأن أي حرب كلامية بشأن أبيي ستؤدي إلى التشتيت. نفى حزب المؤتمر الوطني (NCP) اضطلاعه بأي دور في الاشتباكات التي بدت مصممة لتقويض التصويت لصالح انفصال الجنوب.

من جهة أخرى، في شمال أبيي، هاجم مجهولون قوافل كانت متوجهة جنوباً عبر منطقة أبيي من الشمال إلى أويل في ٢١ و٢٤ يناير/كانون الثاني، مما أسفر عن مقتل عدة أشخاص. كما أفاد العائدون الجنوبيون عن تعرضهم للاعتداء الجنسي.[٣٣] وكانت ميليشيات المسيرية على الأرجح هي المسؤولة أيضاً عن أعمال العنف هذه.

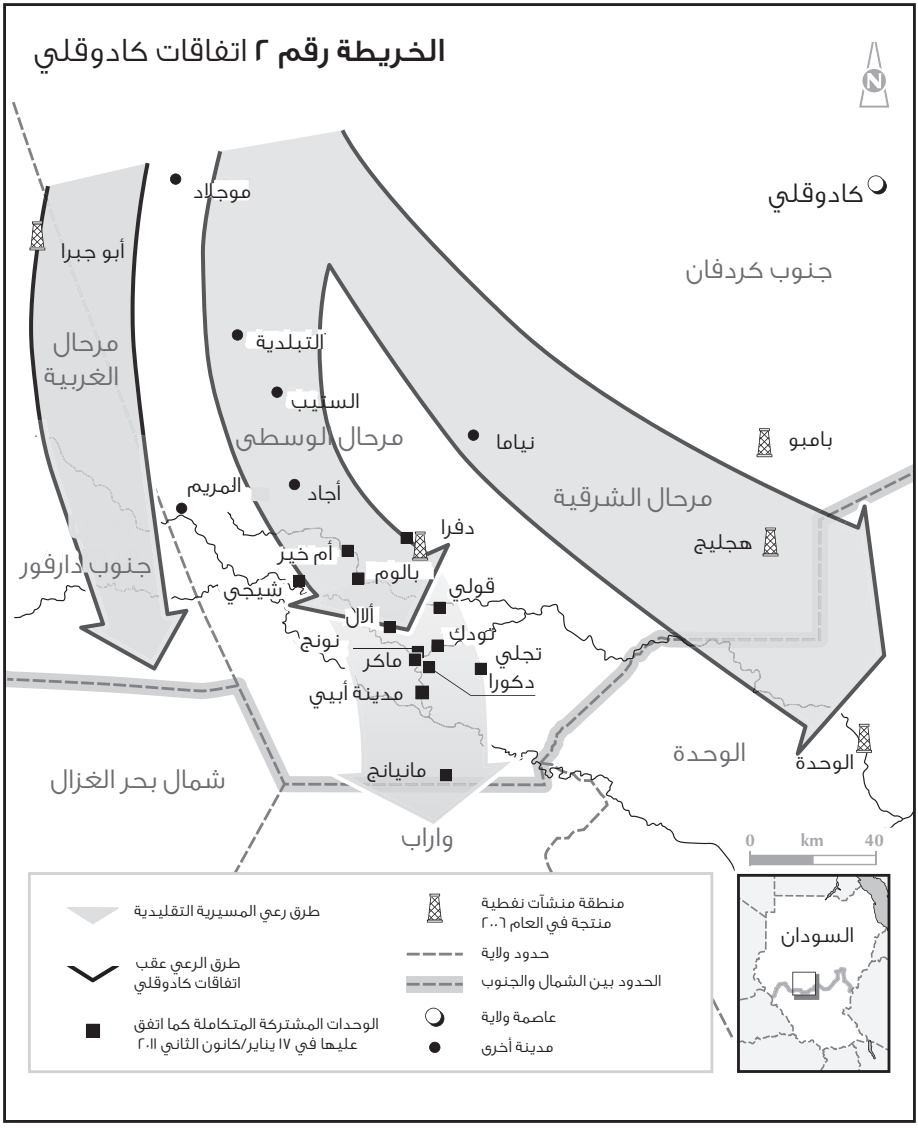

لقد ادعت التقارير الداخلية لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن الميليشيات قد هاجمت قوافل المسيرية المتوجهة إلى جنوب السودان في عدة نواح في جنوب مدينة كادوقلي، جنوب كردفان خلال الفترة الممتدة بين ٧ و١٧ يناير/كانون الثاني. ولم تبد القوات المسلحة السودانية (SAF) المكلفة بحماية القوافل إلا القليل من الاهتمام فلم تتدخل (African Confidential، ٢٠١١ب). في مدينة أبيي، أدت الهجمات إلى تعزيز الشعور الشعبي بأن المسيرية قد يفعلون كل ما في وسعهم من أجل منع استفتاء أبيي.

اتفاق كادوقلي الأول (١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١١)

في أعقاب هجمات ٧–٩ يناير/كانون الثاني، تم تنظيم اجتماعين منفصلين في محاولة لتحسين الوضع الأمني الذي كان يتدهور بسرعة. صمّم الاجتماع الأول، الذي عقد في ١٣ يناير/كانون الثاني في كادوقلي، من أجل التصدي لمخاوف كل من دينكا نقوك والمسيرية، وتناول مسائل متصلة بتأمين ممر آمن للعائدين وحقوق الرعي والتعويض عن الوفيات الناجمة عن أحداث العام ٢٠١٠. كان من بين الحضور عدد من زعماء نقوك، فضلاً عن مفوضين لعدة أحياء في أبيي ومفوضين عن ولايات غرب بحر الغزال والوحدة وواراب (الولايات التي تمرّ قبائل المسيرية عادة عبرها)، والعديد من زعماء المسيرية والمسؤولين في جنوب كردفان.

لقد اتفق الحاضرون على وجوب دفع التعويضات عن الوفيات الناجمة عن أحداث العام ٢٠١٠: ٤٠٠ جنيه سوداني (١٦٨ دولار أميركي) لكل بقرة و٤٠ بقرة لكل شخص. كما اتفقوا على أن جماعة نقوك قد فقدت عشرة أشخاص خلال اشتباكات العام ٢٠١٠، والتزم قادة المسيرية بدفع التعويضات في غضون ١٥ يوماً.[٣٤] كان هنالك أيضاً اتفاق مبدئي حول مسار طرق الرعي التي يستخدمها المسيرية في أبيي. كما تم الاتفاق على جواز حمل المسيرية للسلاح خلال تنقلهم السنوي (نوفمبر/تشرين الثاني – أبريل/نيسان): ٥ بنادق لكل ١,٥٠٠ رأس ماشية و٣ بنادق لكل ما هو دون ذلك.[٣٥] بحلول نهاية الاجتماع، تم الاتفاق على إمكانية عبور المسيرية للطريق الشرقي التقليدي (ناما – دومبولايا – ولاية الوحدة) والطريق الغربي (موجاداما – ميرم – ولاية شمال بحر الغزال)، ولكن ليس عبر وسط أبيي، منعاً لأي احتكاك مع العائدين الذين أعيد توطينهم شمال مدينة أبيي (أنظر الخريطة رقم ٢). أما تفاصيل المسارات والطرق الدقيقة، فكان من المقرر الاتفاق عليها في وقت لاحق.

سرعان ما اصطدمت الاجتماعات التي كان من المفترض بها تحديد مسارات الرعي الدقيقة بالصعوبات. تختلف الإفادات بشأن ما حدث في اجتماع المتابعة الأول في ٢٢ فبراير/شباط. إذ تدعي إدارة أبيي[٣٦] أن وفد المسيرية كان مؤلفاً من أشخاص ذي رتب متدنية، غير قادرين على اتخاذ القرارات. كما لم يقدم الوفد تعويضات إلا عن نصف حالات الوفاة التي وقعت في العام ٢٠١٠ ورفض مناقشة حقوق الرعي. أما أعضاء المسيرية فيزعمون أن إدارة أبيي قد رفضت عروضهم بالتعويض.[٣٧]

تمّ إلغاء أو تأجيل الاجتماعات الأخرى. وقد حدث آخر إلغاء في ٢٥ فبراير/شباط، قبل يومين من وقوع الاشتباكات الجديدة التي حالت دون عقد الاجتماع الذي كان قد تمّ تأجيله.[٣٨] وأفادت الأنباء أن الرعاة من المسيرية الذين كانوا قد نقلوا مواشيهم وصولاً إلى نهر نيامورا[٣٩] بحلول ٢٤ فبراير/شباط، حيث شوهدوا وهم يرعون الماشية،[٤٠] قد سحبوا قطعانهم إلى مواقع أكثر توغلاً في الشمال في ٢٥ و٢٦ فبراير/شباط، مما دفع دينكا نقوك إلى اتهامهم بالتواطؤ في الهجمات اللاحقة.[٤١]

وحتى لو كان اجتماع المتابعة قد جرى بالفعل، فما كان على الأرجح ليحلّ الوضع الأمني في الإقليم. لم يحظ اجتماع ١٣ يناير/كانون الثاني إلا بالقليل من الدعم من أوساط دينكا نقوك. فمن أصل الزعماء التسعة، لم يتوجه سوى خمسة قادة إلى كادوقلي،[٤٢] كما أن بعضاً من أولئك الذين لم يذهبوا رفضوا صراحة الاعتراف بأي اتفاق يتمّ هناك.[٤٣] لقد اعترض العديد من دينكا نقوك على التفاوض طالما أنهم لا يزالون يتعرضون للهجوم، كما اعتقد البعض أن التعويضات المتفق عليها كانت منخفضة جداً، مدعين – عن حق – أن سعر السوق للبقرة الواحدة كان نحو ١,٠٠٠ جنيه

سوداني (٤٢٠ دولار أميركي).[٤٤]

كانت هنالك أيضاً اعتراضات سياسية. ففي مؤتمر دينكا نقوك أبيي الاستشاري في جوبا (١٥–١٦ نوفمبر/تشرين الثاني)، قررت الجماعة عدم وجوب السماح للمسيرية بدخول أبيي إلا في حال موافقتهم على تطبيق حدود أبيي التي أقرتها محكمة التحكيم الدائمة (PCA) والسماح بالمضي قدماً باستفتاء أبيي. كما شعر بعض شخصيات المجتمع المدني، مثل راو مانييل، أن قبول اتفاق كادوقلي إنما يعد خرقاً لهذه الالتزامات السابقة. وقد أفاد أن زعماء دينكا نقوك الذين كانوا حاضرين في الاجتماع لا يمثلون المشاعر المحلية بشكل دقيق.[٤٥]

لذا، وحتى لو كانت الاجتماعات قد ثبتت طرق هجرة المسيرية عبر أبيي، فهي لم تكن لتؤدي على الأرجح إلى تأمين ممر آمن للمسيرية وسط دينكا نقوك الذين لم يعترفوا بسلطة هذا الاتفاق. لقد أدى اتفاق ١٣ يناير/كانون الثاني في الواقع إلى تعزيز المشاعر الشعبية بان زعيم دينكا نقوك البارز، كول دينق كول، لم يكن زعيماً ممثلاً لهم.

لقد أصرت حكومة جنوب السودان (GoSS) على عدم جواز السماح للمسيرية بالتنقل في جنوب السودان إلا وهم عزّل (بوبنا، ٢٠١١أ). غير أن المسيرية لم يكونوا ليمتثلوا أبداً بمطلب من هذا القبيل. وعلى مدى العامين الماضيين، أفاد رعاة المسيرية عن تعرضهم لمضايقات مستمرة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، كما في إجبارهم على الدفع لقاء عبور الحدود وتعرضهم للاعتداء (بانتوليانو وغيره، ٢٠٠٩، ص. ٢٥).

على الرغم من عدم وجود أي اتفاق بشأن طرق معينة للرعي، كان المسيرية قد بدأوا في الأسبوع الثالث من فبراير/شباط برعي مواشيهم على ضفاف نهر نيامورا، علماً أن سكان ماكر من دينكا نقوك اشتكوا من أن المسيرية قد دخلوا المنطقة كمسلحين بما يفوق القدر المسموح به بموجب اتفاق ١٣ يناير/كانون الثاني. غير أن التوتر كان شديداً للغاية في أبيي بحيث لم يكن من المستغرب أن يقدم المسيرية على تخطي القدر المتواضع المسموح به من الأسلحة بموجب الاتفاق.

أثناء التجمع الحاشد الذي عقد في ٢٠ فبراير/شباط في مادينغ أشونغ، أخبر تشارلز أبيي جوك، المتحدث باسم المجلس التشريعي لأبيي، الحشد أن اتفاق كادوقلي كان يتعلق بالأمن وليس بالسياسة.[٤٦] إن فشل محادثات ١٣ يناير/كانون الثاني يسلط الضوء على استحالة الفصل بين هاتين المسألتين. كما يبدو على الأرجح من المستحيل التوصل إلى أي اتفاق بشأن طرق رعي المسيرية يكون دينكا نقوك على استعداد للالتزام به ما لم يكن هنالك تسوية سياسية، إذ أن المسيرية هم الذين يتحملون جزئياً مسؤولية عرقلة أي تقدم بشأن مستقبل أبيي السياسي. بالمثل، وإلى حين التوصل إلى تسوية سياسية وبعض علامات حسن النية من قبل شرطة أبيي والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، يصعب تخيل تمتع المسيرية بقدر كاف من الثقة في الوضع الأمني بما يسمح لهم بالالتزام بالقيود المفروضة على عدد الأسلحة التي يمكنهم حملها أثناء رعي مواشيهم.

اتفاق كادوقلي الثاني (١٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١١)

في حين أن اتفاق ١٣ يناير/كانون الثاني كان يرمي إلى تناول العلاقات بين المسيرية ودينكا نقوك، عقد عدد من الجهات المعنية لقاءً ثانياً في كادوقلي في ١٧ يناير/كانون الثاني من أجل معالجة مسألة الوضع الأمني في الإقليم.[٤٧] فتمّ الاتفاق على أن تقوم القوات المسلحة السودانية (SAF) بفتح الطريق المؤدي جنوباً إلى منطقة أبيي؛ وتتم مرافقة العائدين من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) حتى وصولهم إلى حدود أبيي، ومن ثم من قبل الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) وصولاً إلى حدود العام ١٩٥٦. ومن هناك، يتولى الجيش الشعبي لتحرير السودان إعادتهم إلى ولايتهم الأصلية ضمن جنوب السودان. وتفادياً لاندلاع المزيد من العنف، وافق حزب المؤتمر الوطني (NCP) على سحب شرطة جوبا إلى مدينة أبيي واستبدالها بكتيبتين جديدتين من الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs).[٤٨] وقد توافق الأطراف أيضاً على فتح ممر رعي للمسيرية ونزع سلاح المدنيين من كل من المسيرية ودينكا نقوك.

جاء رد فعل مجتمع دينكا نقوك غاضباً حيال هذا التطور إذ اعترضوا على عقد أي اجتماع مع حزب المؤتمر الوطني (NCP) في حين أن الهجمات على قرى دينكا نقوك مستمرة. وعلاوة على ذلك، فحقيقة أن بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) قد نقلت أحمد هارون، المتهم من جانب المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، إلى الاجتماع على متن مروحية تابعة للأمم المتحدة من أجل التوسط بين الأطراف – الأمر الذي تم الترويج له على نطاق واسع – قد قضى على أي قدر ضئيل من الثقة كان متبقياً لدى دينكا نقوك في بعثة الأمم المتحدة بصفتها حكماً محايداً. كما أن سكان أبيي قد شعروا أيضاً بالغضب بسبب سحب شرطة جوبا؛ وفي خضم هذه المماطلة في المفاوضات واستمرار العنف، شعر العديد أن وحدات الشرطة كانت هي القوة الوحيدة التي تحمي أبيي.

مقابل تراجع الشرطة، لم يتم تطبيق أي عناصر أخرى من اتفاق كادوقلي في ١٧ يناير/كانون الثاني. فبحلول مايو/أيار، كانت الطرق لا تزال مغلقة في الشمال، كما أن الحواجز كانت لا تزال في مكانها،[٤٩] ولم تكن أي محاولة لنزع سلاح المدنيين قد تمّت. لم ينصّ الاتفاق على أي آليات محددة لتنفيذ عملية نزع السلاح أو أي آليات رقابة. ونظراً إلى استمرار حالة التوتر الشديد، لا يزال الشك كبيراً حيال ما إذا كانت أي جماعة لتقبل بنزع سلاحها من دون أي تقدم سياسي وتحسن في الوضع الأمني. كما أن فكرة نزع سلاح المدنيين لدى دينكا نقوك في زمن كثرت فيه الاشتباكات، خاصة أنه كان من المقرر سحب الشرطة التي كانت تعتبر القوة الوحيدة التي تدافع عنهم، قد بدت فكرة مشبوهة ولم يكن يُعتزم في الواقع تنفيذها يوماً.[٥٠]

بدا من الصعب جداً حمل الوحدات المشتركة المتكاملة (JIU) على بلوغ أبيي.[٥١] فقد كان ينبغي أخذ الشعبة الثالثة من القوات المسلحة السودانية (SAF)، التي كان من المقرر نشرها في شرق أبيي، من مدينة واو. غير أن العديد من جنود القوات المسلحة السودانية (SAF) المتمركزين في واو لم يرغبوا في الذهاب إلى أبيي، خوفاً على ما يبدو من الصراع، فتم بالتالي تعزيز مكوّن القوات المسلحة السودانية (SAF) في الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) بواسطة جنود من الكتيبة ٣١ من القوات المسلحة السودانية (SAF)،[٥٢] المتمركزة في مدينة كادوقلي، والتي كانت مسؤولة، بحسب الاعتقاد السائد، عن أعمال العنف التي شهدتها أبيي في العام ٢٠٠٨. تقدمت إدارة أبيي بشكوى عاجلة لدى مجلس الدفاع المشترك (JDB)، غير أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء. وعلت شكاوى

أخرى من دينكا نقوك بشأن اشتمال القوات المقترحة للوحدات المشتركة المتكاملة (JIU) من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) على مقاتلين سابقين من حركة وحدة جنوب السودان (SSUM) بقيادة توماس تيل، وهو من أفراد دينكا تويك المكروهين، والذي كان آنذاك جزءاً من القوات المسلحة السودانية (SAF) في جنوب كردفان، والذين يتحمل العديد منهم مسؤولية بعض أعمال العنف التي اندلعت في منطقة أبيي في العام ٢٠٠٨. [٥٣] وقد تم رفض هذه القوات في نهاية المطاف من قبل إدارة منطقة أبيي ولم يُسمح لها بالانضمام إلى الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU).

تمت مواجهة المزيد من التحديات الأخرى أثناء تحديد مواقع الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) في أبيي. فقد كانت إدارة أبيي تخشى من اتخاذ وحدات القوات المسلحة السودانية (SAF) مواقع تمكنها من مهاجمة مدينة أبيي بشكل مباشر. [٥٤] كما حدثت مشاكل أخرى في الشمال، حيث قامت الميليشيات المنتشرة في محيط دفرا بمنع نشر كتيبة وحدة مشتركة (JIU). [٥٥] في

النهاية، تم إنشاء وحدة صغيرة من القوات المسلحة السودانية (SAF) في المنطقة؛ ومن المرجح أن تكون ميليشيات المسيرية قد حاولت عرقلة نشر الوحدة المشتركة في محيط دفرا بسبب الخطر الذي يتهدد سيطرة الميليشيات نتيجة لإنشاء أي قوة للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في المنطقة.

لقد أدى التوتر السياسي إلى تفاقم المشاكل مع نشر الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU). وعقب اقتراح حزب المؤتمر الوطني (NCP) بوجوب تقسيم أبيي من جديد، خشيت إدارة أبيي من أن تتخذ الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) مواقع في وسط الإقليم فتخلق حالة احتلال بحكم الأمر الواقع في الشمال، مع خط إمداد يصل إلى موجلاد في جنوب كردفان.[٥٦] هنا أيضاً، كما في ظلّ الأحداث الأخرى المحيطة بأبيي، يقوّض الوضع السياسي باستمرار محاولات التصدي للأوضاع الأمنية. في الواقع، يستحيل معالجة أي وضع أمني بشكل فعال من دون التوصل إلى تسوية سياسية جدية.

على الرغم من صعوبة المفاوضات بشأن التموضع، تم نشر الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) في نهاية المطاف في مواقع مختلفة في أنحاء منطقة أبيي.[٥٧] غير أن نشر هذه القوات قد تسبب في زيادة انعدام الأمن وليس العكس. وقد اندلعت الشائعات بشأن وجود أفراد من الكتيبة ٣١ في أبيي أخيراً في ١٢ فبراير/شباط. وحاول جندي من كتيبة القوات المسلحة السودانية (SAF) في الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) المتمركزة شمال مدينة أبيي مباشرة الدخول مسلحاً إلى سوق المدينة فمنعته الشرطة من الدخول. وبعد وقوع شجار مع رفاقه الذين كانوا قد انضموا إليه في وقت لاحق، انطلق الجندي الساخط بعيداً، مطلقاً النار في الهواء. فأدى ذلك إلى حالة ذعر عامة، وفرار مئات الأشخاص من السوق، خوفاً من تكرر أعمال العنف كما في العام ٢٠٠٨. أثناء هذه الاضطرابات، عمد السكان من دينكا نقوك إلى نهب محلات التجار الشماليين، فأصيب أحدهم وسقط قتيلاً في حين تعرض اثنان لضرب مبرح تسبب في مقتلهما. وقد فرّ نحو ٣٠٠ تاجر من الشمال ومن دارفور، وتم السماح لهم باللجوء إلى مأوى بعثة الأمم المتحدة في السودان.[٥٨]

اعتباراً من الأسبوع الثالث من فبراير/شباط، كان نشر الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) قد أدى إلى تصلب مواقف دينكا نقوك بشأن عدم تحريك الجهات الخارجية ساكناً لمساعدتهم، فضلاً عن تعزيز الشعور بعدم الاستقرار داخل أبيي.

الصراع في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١

شهد شهرا فبراير/شباط ومارس/آذار من العام ٢٠١١ أسوأ أعمال عنف في أبيي منذ العام ٢٠٠٨، إذ قتل ١٥٤ شخصاً خلال الاشتباكات التي دارت بين ميليشيات المسيرية وقوات شرطة أبيي في قرى تودك وتجلي وماكر وونغوك ودنغوب، ممّا أدى إلى حرق القرى الأربع الأولى جزئياً أو بالكامل.

بدأت هذه الهجمات في وقت مبكر جداً من يوم الأحد ٢٧ فبراير/شباط عندما هاجمت ميليشيات المسيرية موقعاً للشرطة شمال تودك، في شمال شرقي مدينة أبيي، مما أدى إلى قتل سبعة من رجال الشرطة (أنظر الخريطة رقم ٣). استمر الهجوم بعد ظهر ذلك اليوم، مخلفاً عشرة قتلى من كلا الجانبين، وكانت حصيلة النهار ١٧ ضحية. في ٢٨ فبراير/شباط، تكثفت الهجمات وتم اجتياح مركز الشرطة. أحرقت قرية تودك جزئياً وقتل ٩٠ شخصاً. بعد استراحة دامت يوماً واحداً، اندلعت الاشتباكات مجدداً في ٢ مارس/آذار في ماكر، القرية التي كانت مركز الاشتباكات في يناير/كانون

الثاني. هاجمت ميليشيات المسيرية موقعاً للشرطة على تخوم البلدة بعد تسلل المقاتلين على طول النهر ومداهمتهم الشرطة.[٥٩] تمكنوا من قتل سائر ضباط الشرطة الذين كانوا في الخدمة، ثم اجتازوا نيامورا، مدمرين قرية ونغوك بالكامل.[٦٠] قتل واحد وأربعون شخصاً أثناء هذه الهجمات.[٦١] ابتداء بهجوم ٢ مارس/آذار، فرّ عشرات الآلاف من الأشخاص من مدينة أبيي متوجهين إلى القرى الواقعة في الجنوب، خوفاً من هجوم يستهدف المدينة نفسها.[٦٢]

تواصلت الاشتباكات طوال شهر مارس/آذار ولكن بدرجات منخفضة. في ٥ مارس/آذار، أي بعد يوم واحد فقط من اجتماع أمني طارئ تم تنظيمه من أجل التصدي لتدهور الأوضاع في منطقة أبيي، بحضور كبار أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحزب المؤتمر الوطني (NCP) وإدارة أبيي، تمّ حرق قرية تجلي؛ وكان كافة سكانها قد لاذوا من قبل بالفرار. في ٧ مارس/آذار، وفي حين كانت الشرطة تستعيد موقعها في تودك، اصطدمت بمقاتلين من ميليشيا المسيرية فبدأت مناوشات بين الطرفين أسفرت عن مقتل أحد عناصر الميليشيا. أخيراً، في ٢١ مارس/آذار، قتل خمسة مدنيين في قرية دنغوب؛ وقد أكد شهود العيان الذين نجوا من الهجوم رواية الأحداث التي قدمتها إدارة أبيي والتي زعمت أن أفراد ميليشيات المسيرية هم الذين قتلوا هؤلاء المدنيين.[٦٣] في بداية أبريل/نيسان، كانت الأراضي الواقعة في شمال مدينة أبيي قد باتت في أيدي الميليشيات وشبه مهجورة من المدنيين.

المهاجمون ودوافعهم

في أواخر فبراير/شباط، ظلت هوية المهاجمين مجهولة إلى حد كبير. لقد زعم صادق بابو نمر، أحد زعماء المسيرية، في البداية أن الاشتباكات قد اندلعت عندما قامت وحدات من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) متنكرين في زي شرطة بمهاجمة مخيّم للرعي (هيئة الإذاعة البريطانية – بي بي سي، ٢٠١١أ). ومع تزايد حدة الهجمات وكثافتها، ألقى حزب المؤتمر الوطني (NCP) اللوم على ميليشيات المسيرية غير المنضبطة، مع الإصرار على عدم امتلاكه أي سلطة عليهم (وكالة السودان للأنباء – سونا، ٢٠١١). في ٩ مارس/آذار، ادعت إدارة أبيي أن ميليشيات المسيرية كانت مسلحة بمدافع رشاشة عيار ١٢,٧ مم ومدافع هاون عيار ٦٠ مم وقذائف صاروخية (أر بي جي) وأسلحة صغيرة كانت قد حصلت عليها من القوات المسلحة السودانية (SAF).[٦٤]

لقد اعتبرت المصادر في إدارة أبيي استخدام مركبات القوات المسلحة السودانية (SAF) في الهجمات والمروحيات العسكرية التي أجلت ضحايا الهجوم في ماكر كدليل على دعم هذه القوات للميليشيات.[٦٥] كما زعم أعضاء من الإدارة أن كلاً من عشائر أولاد عمران وأولاد كامل والمزغنة المسيرية كانت هي المسؤولة عن الهجمات، بناء على إصرار داعميها النافذين في حزب المؤتمر الوطني (NCP)، لا سيما المستشار الرئاسي صلاح غوش وعيسى بشرى، وزير العلوم والتكنولوجيا.[٦٦] غير أن هذا الادعاء الأخير لا يزال غير مؤكد.

إلا أنه يمكن تأكيد عدة جوانب من رواية إدارة أبيي. فثمة العديد من شهود العيان[٦٧] للهجمات في ماكر الذي يؤكدون وجود الرشاشات الثقيلة والقذائف الصاروخية والأسلحة الصغيرة. كما أفاد شهود عيان مدنيون عن وجود أفراد يرتدون الزي الرسمي للشرطة الاحتياطية المركزية (CRP)، أي جهاز الدرك الذي تم إنشاؤه في الأصل من قبل وزارة الداخلية لمكافحة أعمال الشغب، والذي

تم توسيعه بشكل كبير في كردفان بعد توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA). كما أفاد شهود آخرون عن رؤية أشخاص يرتدون زي القوات المسلحة السودانية (SAF) ولباس المسيرية التقليدي. أما المسؤولون في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، فقد أكدوا في مجلس خاص استخدام المروحيات.[٦٨] يبدو واضحاً أن القوات المسلحة السودانية (SAF) كانت متورطة إلى حد ما في هجمات فبراير/شباط ومارس/آذار.

وبما أن كلاً من القوات المسلحة السودانية (SAF) وحزب المؤتمر الوطني (NCP) ينفيان أي تورط في الاشتباكات، لا تزال المزاعم بشأن طبيعة دوافعهما مجرد افتراضات. على الرغم من ذلك، واستناداً إلى هيكل الهجمات وتحليل للأدلة التاريخية، ثمة ثلاثة احتمالات تفرض نفسها:

إجلاء السكان. لقد تمّ توجيه الهجمات التي استهدفت تجلي وتودك ودنغوب على القرى نفسها؛ فتم تدمير الممتلكات، كما استهدفت الهجمات، على الأقل في الحالتين الأولتين، بشكل مباشر ليس فقط «التوكول» (الأكواخ النموذجية في المنطقة؛ وهي عبارة عن منشآت مخروطية الشكل من النباتات والعصي)، وإنما أيضاً بعض المباني الإدارية مثل المدارس. بدت هذه الهجمات وكأنها مصممة ليس فقط لإلحاق هزيمة عسكرية دائمة بشرطة إدارة أبيي، وإنما لإخلاء منطقة أبيي ودفع السكان إلى الفرار نحو الجنوب. حتى الهجمات التي لم تنجح عسكرياً قد تنجح في تحقيق هذه الأهداف. لقد غادر المدنيون تجلي وتودك وماكر،[٦٩] فضلاً عن القرى المحيطة بها قبل بدء القتال أو مباشرة بعد ذلك.

إن تدمير القرى بالكامل ومهاجمة المدنيين لإخلاء المناطق هو تكتيك ذو تاريخ طويل في أبيي. فقد أدت الهجمات التي شنتها ميليشيات المرحلين خلال الحرب الأهلية الثانية إلى دمار المنازل حظائر الماشية في أبيي في محاولة لإجبار السكان على الفرار من ديارهم. عقب هذه الهجمات، «غالباً ما كان يتم استبدال النازحين الدينكا في منطقة أبيي بالمسيرية الحمر المعاد توطينهم في مستوطنات سابقة للدينكا» (جونسون، ٢٠١٠ب، ص. ٣٦). في ١٥ مارس/آذار، أعرب قادة المجتمع المدني في أبيي عن بالغ قلقهم إزاء استمرار استيطان المسيرية في المناطق الواقعة في أقصى شمال أبيي (سودان تريبيون، ٢٠١١د).

القوة التفاوضية. لا تؤدي الهجمات إلى خلق وقائع جديدة على الأرض فحسب، وإنما أيضاً المزيد من عدم الاستقرار، مما يضطر الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) إلى التفاوض من أجل إحقاق الاستقرار. وقد اقترح أحد أعضاء حزب المؤتمر الوطني (NCP) هذه النظرية على المؤلف: «لقد أنشأ حزب المؤتمر الوطني (NCP) هذه الميليشيات من أجل تدعيم موقفه في المفاوضات السياسية الجارية في إثيوبيا. ففي حال تأزم الأمور وازديادها صعوبة، قد يتمكن من الحصول على بعض المزايا وتعزيز موقفه.»[٧٠]

أن عدم الاستقرار في منطقة أبيي أيضاً يقود إلى زرع القلق في أوساط فرق تفاوض الاتحاد الأفريقي (AU) والولايات المتحدة (US) مما يدفعهم إلى فرض المزيد من الضغوط على الأطراف لإيجاد حل للأزمة. فمن الممكن أن يكون حزب المؤتمر الوطني (NCP) راغباً في تكرار حالة شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، عندما أيد الحزب اقتراح الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) القاضي بتقسيم أبيي من جديد – الحل الذي رفضه دينغ ألور كول، وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان (GoSS) غير أنه حظي

بدعم كل من سكوت غريشن وتابو مبيكي، اللذين بدا عليهما القلق من احتمال تجدد أعمال العنف في أبيي.[٧١]

استرضاء المسيرية. تتصل النظرية الثالثة بحاجة حزب المؤتمر الوطني (NCP) لإرضاء المسيرية. نناقش أدناه الديناميات المعقدة للعلاقة بين حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية.

العلاقات القائمة بين حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية

سيكون من الخطأ الافتراض بأن حزب المؤتمر الوطني (NCP) يمتلك السيطرة الكاملة على الميليشيات التي نفذت الهجمات في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١. في ٥ مارس/آذار، مباشرة بعد أن أسفر اجتماع ٤ مارس/آذار بشأن الأمن في مقر بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) عن تجديد التزام حزب المؤتمر الوطني (NCP) بتطبيق اتفاق كادوقلي المنعقد في ١٧ يناير/كانون الثاني، أحرقت الميليشيات قرية تجلي بالكامل. وعلى الرغم من إمكانية أن يكون ذلك جزءاً من جهد محسوب للتشكيك في مصداقية محادثات السلام التي جرت في اليوم السابق، يبدو على الأغلب أنه كان فعلاً فردياً أتت به الميليشيات بشكل مستقل.

لقد ازداد توتر العلاقات بين حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية خلال السنوات القليلة الماضية مع تزايد تجزئة قيادة المسيرية.[٧٢] ففي حين أن المسيرية كانوا يمتلكون تاريخياً ثلاثة نظّار (أي رؤساء قبائل)، عمد حزب المؤتمر الوطني (NCP) بعد توليه السلطة إلى تقسيم المسيرية إلى ١٦ زعامة (الفريق الدولي المعني بالأزمات (ICG)، ٢٠١٠، ص. ١٣). وكان هؤلاء الزعماء الأكثر شباباً والأقل خبرة أكثر عرضة للتلاعب بهم من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP) فقوضوا الدعم المقدم إلى الزعماء التقليديين الذين كانوا مقربين من حزب الأمة.[٧٣] وقد أدى ذلك إلى شعور بالبعد بين المسيرية وقياداتهم الذين لم يعد المسيرية يرونهم كممثلين عنهم. إن الاستياء من الحكومة السودانية هو شعور عام وسائد على نطاق واسع كما أن المسيرية يشعرون بأن اتفاق السلام الشامل (CPA) قد ضحى بهم، إذ يزعمون أنه لا يفيد سوى دينكا نقوك.[٧٤] منذ توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)، ظهر عدد من المنظمات الشعبية المحلية التي تطالب الحكومة المركزية باتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين أوضاع المسيرية، مهددة بتولي زمام الأمور بنفسها.[٧٥]

وقد ازدادت حدة الأوضاع بعد استفتاء الجنوب. بالفعل، قد يكون الخوف من إعلان أحادي الجانب من قبل دينكا نقوك بشأن الوحدة مع الجنوب هو الذي أدى إلى اشتباكات يناير/كانون الثاني ٢٠١١. وبما أن المسيرية يشعرون بأنه مهددون بشكل متزايد بسبب احتمال فقدان حقوق الرعي في الجنوب وبتخلي حزب المؤتمر الوطني (NCP) عنهم، ربما تكون الحكومة الشمالية قد تغاضت عن الهجمات كوسيلة لاسترضاء المسيرية.[٧٦]

إن العلاقة بين حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية هي من العناصر الأكثر تعقيداً للوضع في أبيي. لقد كان مقر الرئيس البشير في موجلاد حين كان عميداً بين العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩، فكان يشرف بشكل مباشر على ميليشيات المسيرية خلال هذه الفترة. بعد وصوله إلى السلطة في انقلاب في العام ١٩٨٩، كان مسؤولاً عن إصدار قانون قوات الدفاع الشعبية (PDF) وجعل المرحلين المسيرية النواة الأساسية لهذه القوات الجديدة.[٧٧] بعد قضاء عقدين من الزمن وهو

يؤكد للمسيرية أن أبيي ملك لهم، يجد حزب المؤتمر الوطني (NCP) نفسه في مأزق مزدوج. فاستخدام ميليشيات المسيرية كقوة مزعزعة للاستقرار هي منفعة سياسية، لا سيما إذا كانت تمتلك دوافع ذاتية، إذ أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) يستطيع الادعاء أنه غير مسؤول عن أفعالها. غير أن سخط المسيرية على الحكومة يزداد أكثر فأكثر، وبعد سنوات من التأكيد للمسيرية على أن أبيي ملك لهم، يخشى حزب المؤتمر الوطني (NCP) فقدان تأييدهم في حال تقديمه أي تنازلات بشأن المستقبل السياسي لمنطقة أبيي من شأنها إشعار المسيرية بخطر يتهدد أراضي الرعي التي يستخدمونها. قد يكون لفقدان دعم المسيرية عواقب وخيمة. فقد ازداد نشاط جماعة المعارضة المسلحة في دارفور، حركة العدل والمساواة (JEM) في تجنيد عناصر من المسيرية وقد عمدت إلى تعيين رجل من المسيرية ليقود وفدها إلى محادثات السلام في الدوحة في فبراير/شباط ٢٠١٠. كما أن المسيرية يشكلون جزءاً حيوياً من خطط حزب المؤتمر الوطني (NCP) الرامية إلى ضمان السيطرة على ولاية جنوب كردفان. في ضوء ذلك، يجب على حزب المؤتمر الوطني (NCP) ألا يتنافس فقط على دعمهم وإنما أيضاً مواجهة احتمال قيام أي معارضة أوسع نطاقاً تمتد من دارفور، عبر ولاية جنوب كردفان وجبال النوبة وصولاً إلى النيل الأزرق. لهذه الأسباب، فإن أي تحرك من جانب حزب المؤتمر الوطني (NCP) للتنازل وتطبيق حدود محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، أو حتى مجرد تصوّر مستقبل تكون فيه أبيي جزءاً من جنوب السودان، من شأنه خلق مشاكل غير مقبولة له مع المسيرية.

الهجوم على أبيي

في أبريل/نيسان ٢٠١١، ازداد التباعد بين التصريحات الرسمية والواقع على الأرض. ففي ١٣ أبريل/نيسان، التقت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) مع حزب المؤتمر الوطني (NCP) ووافقا مجدداً على تنفيذ اتفاق كادوقلي المنعقد في ١٧ يناير/كانون الثاني وسحب سائر الجنود غير الشرعيين من أبيي. في الواقع، كانت هذه التعهدات المتكررة بترتيبات أمنية غير قابلة للتطبيق مجرد قناع يمكن لكلا الطرفين الاختباء خلفه من أجل مواصلة تعزيز القوات. لقد أظهرت صور الأقمار الصناعية التي التقطها مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) في ٢٢ مارس/آذار دبابات حربية من طراز T-55s نشرتها القوات المسلحة السودانية (SAF) في موجلاد،[٧٨] وميليشيات قوات الدفاع الشعبية (PDF) في ألال وقولي.[٧٩] كما اتهم حزب المؤتمر الوطني (NCP) الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بتعزيز قوات لها على تخوم أبيي. وفي حديث له في ١٤ مارس/آذار، أكد فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أن «بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) قد تحققت من أن كلا الطرفين قد عززا مواقعهما في منطقة أبيي، بما في ذلك الوجود المؤكد لفصائل من القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) غير تابعة للوحدات المشتركة المتكاملة في أبيي» (الأمم المتحدة، ٢٠١١).

لقد أدى هذا التعزيز والتشكيل للفصائل إلى الاشتباكات في ١ مايو/أيار، بعدما اعترضت قوات شرطة أبيي عناصر القوات المسلحة السودانية (SAF) في الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) أثناء تسليمهم الأسلحة إلى فصائل تابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) عند حاجز بالقرب من تودك. وقد أسفر القتال بين عناصر القوات المسلحة السودانية (SAF) في الوحدة المشتركة

وقوات شرطة أبيي إثر هذه المواجهة عن ١٤ قتيلاً. وكان ذلك النوع نفسه من الحوادث التي أثارت اشتباكات العام ٢٠٠٨ في أبيي، كما أنه كرّس عدم استقرار الوحدات المشتركة المنفصلة التي لا تدعم بعضها البعض أو تعمل بقيادة هيكل موحد. على الرغم من قلق المراقبين الدوليين من أن يؤدي هذا الهجوم إلى تصعيد عسكري للنزاع، لم يكن هنالك أي رد عسكري من أي من الجانبين.[٨٠]

بعد هذا الحادث مباشرة، تمّ أخيراً إجراء انتخابات مثيرة للجدل لاختيار حاكم ولاية جنوب كردفان خلال الفترة ٢–٤ مايو/أيار. ففي حين أن النتائج الأولية قد أشارت إلى فوز مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) عبد العزيز الحلو المريح بفارق ٣,٨٢٥ صوتاً، تمّ تأخير صدور النتائج، ونظراً إلى الضغوط التي مارسها حزب المؤتمر الوطني (NCP) لإعلان نتيجة لصالح مرشحه، أحمد هارون، لجأ رئيس اللجنة الانتخابية في ولاية جنوب كردفان إلى مجمع بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) الكائن في كادوقلي. ووسط الاتهامات التي وجهتها الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) والمراقبون الدوليون بشأن اختراع مراكز اقتراع وهمية، تم إعلان فوز هارون في ١٢ مايو/أيار كحاكم للولاية. غير أن الحركة قد رفضت الاعتراف بالقرار. كان بإمكان دعم هارون في ولاية جنوب كردفان أن يسمح لحزب المؤتمر الوطني (NCP) التركيز على أبيي وتدعيم موقفه مع المسيرية.

في ١١ مايو/أيار، تعرض جنود بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) لإطلاق نار على يد ميليشيات المسيرية بالقرب من قولي، على بعد ٢٥ كيلومتراً شمال مدينة أبيي، فقتل أربعة جنود زامبيين من قوات حفظ السلام. وفي ذلك الوقت، بدا الهجوم وكأنه مجرد حادث عرضي؛ لكن، ونظراً للأحداث اللاحقة، قد يكون هذا الحادث مدبراً لضمان عدم تدخل بعثة الأمم المتحدة خلال الهجوم الذي أعقب ذلك. وفقاً للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، فقد هاجمت ميليشيات المسيرية لاحقاً كتيبة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ضمن الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) بالقرب من قولي في ١٥ مايو/أيار، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود من الجيش. لكن، ومع استمرار الهجمات، تظاهر كلا الطرفان بدعمهما لعملية التجريد من السلاح. وفي ٨ مايو/أيار، في اجتماع للجنة الفنية المشتركة لأبيي، جدد كلا الطرفان الالتزام بسحب سائر القوات غير القانونية من أبيي ونشر قوات الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) المنصوص عليها في اتفاق كادوقلي الذي عقد في ١٧ يناير/كانون الثاني بحلول ١٧ مايو/أيار (سودان تريبيون، ٢٠١١د؛ ٢٠١١و).

نهار الخميس ١٩ مايو/أيار، شكّل حادث معين الشرارة التي كانت القوات المسلحة السودانية (SAF) تحتاج إليها من أجل شن هجوم واسع النطاق على أبيي. وقد اتفق سائر الأطراف على وجوب نقل مواقع وحدات القوات المسلحة السودانية (SAF) في الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU)، في أعقاب هجوم ١٥ مايو/أيار، باتجاه الشمال ومواقع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) باتجاه الجنوب. وكجزء من عملية إعادة التنظيم هذه، شاركت فصيلة من القوات المسلحة السودانية (SAF) التي تشكل جزءاً من الوحدة المشتركة (JIU) بمرافقة بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) في القتال بالقرب من دكورا. فزعمت الحكومة السودانية أن الجيش الشعبي قد هاجم القافلة باستخدام قذائف صاروخية؛ كما ادعت في البداية أنه قد قتل ٢٢ جندياً من القوات المسلحة السودانية (AF) (سودان تريبيون، ٢٠١١ز). وفي الآونة الأخيرة، أفادت بوقوع ما يقارب الـ٢٠٠ قتيل ومفقود، غير أن المتحدث باسم الأمم المتحدة

في نيويورك، مارتن نيسيركي، صرّح أن العدد الحقيقي للضحايا كان أقل بكثير، علماً أن الأمم المتحدة لا تزال بحاجة إلى الانتهاء من تحقيقاتها قبل إصدار العدد الرسمي للضحايا.

في المقابل، يدعي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن ثمة مشادة وقعت بين أفراد من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) حول ما إذا كان ينبغي عليهم مرافقة وحدة القوات المسلحة السودانية (SAF) خارج دكورا، نظراً إلى هجوم ١٥ مايو/أيار. وأثناء هذه المشادة، تم إطلاق النار في الهواء. فادعى الجيش الشعبي أن القوات المسلحة السودانية (SAF) قد بالغت في رد فعلها، مفترضة أنها تتعرض للهجوم. فأطلق جندي من القوات المسلحة السودانية (SAF) بعد ذلك قذيفة صاروخية على إحدى السيارات وترجّل جنود القوات المسلحة السودانية من شاحناتهم. وخلال الاشتباك الذي أعقب ذلك، أدعي الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن جنوداً من القوات المسلحة السودانية (SAF) ومدنيين من دينكا نقوك قد قتلوا، علماً أنه لا يعرف عدد الضحايا.[٨١]

أياً كان العدد الحقيقي للضحايا، لا يبدو من المعقول أن تكون عناصر الجيش الشعبي (SPLA) ضمن الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) قد هاجمت فصائل من القوات المسلحة السودانية (SAF) أثناء مرافقة بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) لها؛ فالاحتمال الأكثر ترجيحاً هو هجوم عرضي بواسطة قذيفة صاروخية أدى إلى قتال متقطع. وقد أوضح المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية (SAF) الصوارمي خالد سعد أن القوات المسلحة السودانية (SAF) تحتفظ بحقها في الرد على هذا الهجوم. وهي قد ردّت بدرجة غير متناسبة في اليوم التالي، في ٢٠ مايو، وذلك باستخدام طائرات نقل من طراز أنتونوف للقصف على تودك وألال ومابوك ومهاجمة أربع قرى مختلفة من خلال قوات برية ومدفعية ثقيلة ودبابات. تمّ استئناف الهجمات في ٢١ مايو/أيار، مما أدى إلى الاجتياح السريع لمواقع شرطة أبيي وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) التي انفصلت عن وحداتها. لقد فرّ الآلاف من أبيي، علماً أن الكثيرين منهم كانوا قد عادوا للتو بعد اشتباكات فبراير/شباط ومارس/آذار.

بحلول الساعة العاشرة والنصف مساء يوم السبت ٢١ مايو/أيار ٢٠١١، أفادت بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) عن وجود ١٥ دبابة للقوات المسلحة السودانية (SAF) في أبيي. في الوقت نفسه، أصدر الرئيس البشير مرسومين لحلّ إدارة أبيي وطرد سائر أعضائها.[٨٢]

في وقت مبكر من نهار ٢٢ مايو/أيار، انتقلت ميليشيات المسيرية وميليشيا قوات الدفاع الشعبية (PDF) المدعومة من حزب المؤتمر الوطني (NCP) من قولي وألال والمناطق المحيطة بهما إلى مدينة أبيي بموافقة القوات المسلحة السودانية (SAF). ثم بدأوا بنهب منازل المنطقة وهدمها وقتل السكان الباقين، في حين لم تحرك القوات المسلحة السودانية (SAF) ساكناً.[٨٣]

بحلول يوم الثلاثاء ٢٤ مايو/أيار، كانت القوات المسلحة السودانية قد تقدمت حتى نهر كير جنوب مدينة أبيي ولم يكن هنالك أي قوات متبقية من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في أبيي. وقد تواصلت اشتباكات طفيفة في القرى المحيطة بمدينة أبيي.

على الرغم من كثافة العمليات العسكرية، أفاد أمين حسن عمر، وزير الدولة للشؤون الرئاسية، في ٢٢ مايو/أيار لقناة الجزيرة أنها كانت عملية عسكرية محدودة مصممة لإزالة «القوات العسكرية غير الشرعية» من داخل الإقليم (الجزيرة، ٢٠١١ب). أدانت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) الغزو مباشرة باعتباره انتهاكاً صارخاً لاتفاق السلام الشامل (CPA) وعملاً من الأعمال الحربية. غير أن برنابا مريال بنجامين، وزير الإعلام في جنوب السودان، أعلن أن حكومة جنوب السودان (GoSS)

لن ترد عسكرياً. وقد تبعت كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الحركة الشعبية في إدانة الغزو ودعتا إلى انسحاب القوات المسلحة السودانية (SAF) من أبيي.

وجهات النظر بشأن الهجوم على أبيي

كان هجوم القوات المسلحة السودانية (SAF) الواسع النطاق على أبيي ملحوظاً في عدة نواح. ففي حين أن القوات المسلحة السودانية (SAF) نفت أي مسؤولية عن الهجمات السابقة التي استهدفت أبيي وحاولت تصويرها على أنها من فعل رعاة المسيرية الذين كانوا يردون على عدوان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، فهي قد زعمت الآن أن الاعتداء العسكري الواسع النطاق في ٢٠–٢١ مايو/أيار كان عبارة عن تدخل أمني يرمي إلى تخليص الإقليم من القوات غير الشرعية. كما أن الهجوم تجاوز الهجمات السابقة إلى حد كبير. ولكن نظراً إلى التراكم العسكري في الأشهر التي سبقت الهجوم، يبدو من الواضح أن الغزو الكامل النطاق كان مخططاً له. لقد أمّن هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في ١٩ مايو/أيار الغطاء الكافي لحزب المؤتمر الوطني (NCP) لزعم أن الهجوم قد صمّم من أجل استعادة النظام وتحسين الوضع الأمني في أبيي.

على الرغم من أوجه الاختلاف بين الغزو الكامل النطاق في شهر مايو/أيار وأعمال العنف المتفرقة في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار، فقد تم تنفيذها كلها من قبل الجهات نفسها وللغرض نفسه إلى حد كبير. إن إجلاء السكان من مناطق استيطان دينكا نقوك الذي بدأ – على أبعد تقدير – مع شن الهجمات على قرى مثل ماكر في فبراير/شباط ومارس/آذار والتي بعثرت المدنيين من دينكا نقوك جنوباً يكتمل مع غزو القوات المسلحة السودانية (SAF) في مايو/أيار، مما دفع سائر سكان أبيي خارج الإقليم. إن هذا النمط من حرق المستوطنات وقتل المدنيين والنهب إنما يتسق مع تكتيكات ميليشيات المسيرية المدعومة من حزب المؤتمر الوطني (NCP) خلال الحرب الأهلية الثانية.

لقد شكّل الغزو أيضاً فصلاً آخر في استخدام حزب المؤتمر الوطني (NCP) للعنف كأداة للتفاوض السياسي. في ٢٥ مايو/أيار، أعلن حزب المؤتمر الوطني (NCP) أن القوات المسلحة السودانية (SAF) لن تغادر أبيي إلا عند توفر تسوية سياسية معينة (صوت أميركا، ٢٠١١). في نهاية المطاف، يجعل ذلك من القوات المسلحة السودانية (SAF) الحكم النهائي في أبيي ويبدو أي انسحاب لهذه القوات اليوم كأمر لا بد للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) من تقديم التنازلات لتحقيقه.

في أعقاب الغزو، وأثناء وضع اللمسات الأخيرة على ورقة العمل هذه، واصل حزب المؤتمر الوطني (NCP) سياسته الاعتيادية القاضية بإصدار بيانات شديدة التناقض والتلاعب بحالة الفوضى التي تلي ذلك. بعد احتلال أبيي، أعلن الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) عن اجتماعات ولقاءات «مثمرة جداً» بين البشير وسلفا كير. غير أنه في اليوم نفسه، أعلن البشير أن أبيي ستكون دائماً جزءاً من الشمال (رويترز، ٢٠١١ب). يبرز هذا التناقض الفجوة القائمة بين خطاب سياسي عام إلى حد كبير وواقع التنازلات التي ينظر فيها الطرفان على طاولة التفاوض. كما أنه أيضاً مؤشر لرغبة الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) في تقديم تنازلات ترضي في نهاية المطاف حزب المؤتمر الوطني (NCP).

من المرجح أن يكون الغزو في مايو/أيار قد مكّن حزب المؤتمر الوطني (NCP) من طمأنة المسيرية بأنه لن يتخلى عنهم ويسلم أبيي إلى الجنوب. لكن، وبما أن ميليشيات المسيرية تحتل أبيي حالياً، لا يمكن الافتراض بأن حزب المؤتمر الوطني (NCP) يمتلك السيطرة الكاملة عليها. فهجمات المسيرية على مروحيات الأمم المتحدة في ٢٤ مايو/أيار توحي بذلك (هيئة الإذاعة البريطانية – بي بي سي، ٢٠١١ب).

في حين أن تراكم الأسلحة ونشر قوات الميليشيا لاحقاً وعمليات النهب والحرق التي أعقبت ذلك[٨٤] تشير إلى أن الحملة لم تكن مجرد عملية عسكرية «محدودة» بالمعنى الذي قصده أمين حسن عمر، فلا يبدو القصد منها أن تكون خطوة على الطريق باتجاه الحرب. يكمل الاحتلال العسكري هجمات الميليشيات ويمنح سيطرة الأمر الواقع الكاملة لحزب المؤتمر الوطني (NCP) على أبيي كأساس للمفاوضات.

إن الهدف من السلسلة الأخيرة من الهجمات في أبيي قد تحقق اليوم إلى حد كبير. فما من مدنيين في منطقة أبيي، والقوات المسلحة السودانية (SAF) وميليشيات المسيرية تسيطر على المنطقة بأكملها. (نورد في القسم الأخير من هذا التقرير مناقشة للسيناريوهات المستقبلية لمنطقة أبيي).

في نهاية المطاف، لقد نفّذ حزب المؤتمر الوطني (NCP) الهجوم اعتقاداً منه أنه يمكن أن يفلت من العقاب. فقد كان يعتمد في حساباته السياسية على قلق الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) الشديد حيال إعلان استقلال الجنوب مما يمنعها من الرد عسكرياً على الغزو وعدم استعداد المجتمع الدولي للقيام بأي شيء عدا التنديد بالغزو أو تعليق مختلف الحوافز التي يقدمها.[٨٥] وقد أثبتت هذه الحسابات دقتها حتى الآن.

٥. الجهات المسلحة الفاعلة على الأرض

القوات المسلحة السودانية

تحتلّ القوات المسلحة السودانية (SAF) اليوم كامل إقليم أبيي. لا يزال الحجم الدقيق للقوة العسكرية داخل الإقليم غير معروف. لقد أفادت بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) عن وجود ١٥ دبابة داخل مدينة أبيي نفسها، بما يتطابق مع حشد ١٣ مركبة مدرّعة من طراز T–٥٥ خارج أبيي في الأشهر التي سبقت الهجوم. ويفيد مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) (٢٠١١ج) عن وجود، اعتباراً من ٢٥ مايو/أيار ٢٠١١، ست طائرات ذات أجنحة ثابتة في العبيد، بما في ذلك اثنتان متطابقتان مع طائرات الهجوم الأرضي من طراز نانتشانغ A–٥ واثنتان مع طائرات النقل من طراز أنتونوف، علماً أن بعضها قد استخدم على الأرجح في حملة القصف في منطقة أبيي في شهر مايو/أيار. ويفاد اليوم عن وجود وحدة من القوات المسلحة السودانية (SAF) بحجم كتيبة ناشطة في منطقة أبيي.

على الرغم من أن القوات المسلحة السودانية (SAF) نفت اضطلاعها بأي دور في هجمات فبراير/شباط ومارس/آذار، غير أن الأدلة المتوفرة ضدها – إفادات شهود العيان بشأن جنود يرتدون زي القوات المسلحة السودانية (SAF) ومركبات تابعة للقوات المسلحة السودانية (SAF) مغطاة بالطين واستخدام مروحيات عسكرية – تشير إلى أن بعض عناصر القوات المسلحة السودانية (SAF) على الأقل قد شاركت في الاشتباكات. وقد زعم وور ماجاك، المتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) لمنطقة أبيي، أن القوات المسلحة السودانية (SAF) قد شاركت بشكل مباشر، إذ أنها قد وصلت من نياما وقولي، وأنها قد قدّمت البنادق وسيارات الجيب إلى الميليشيات.[٨٦] ومن دون المزيد من الأدلة من عناصر قوات الميليشيا، يستحيل توضيح مدى تورط القوات المسلحة السودانية (SAF) في الهجمات بشكل أكبر.

إن وجود أي فصائل من القوات المسلحة السودانية (SAF) داخل منطقة أبيي، غير تلك المنضوية في إطار الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) يشكل انتهاكاً لاتفاق السلام الشامل (CPA).[٨٧] يزعم مسؤولون من الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) أن ثمة أربع كتائب من القوات المسلحة السودانية (SAF) متمركزة حول آخر حقل نفط في أبيي، في دفرا، وذلك في انتهاك لاتفاق ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ بين القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الذي ينص على وجوب حماية جميع المنشآت النفطية من قبل وحدات مشتركة متكاملة (JIU) (سودان تريبيون، ٢٠١٠ب). بالإضافة إلى جود وحدة مشتركة صغيرة هناك، ثمة استمرار أيضاً لوجود «شرطة النفط»، وهي قوة مسلحة أنشئت بموجب مرسوم رئاسي لحماية حقول النفط. رسمياً، من المفترض أن يكون هنالك ١٠٠ عنصر من شرطة النفط. في بداية العام ٢٠١١، توقفت اجتماعات مجلس الدفاع المشترك (JDB) بشأن أبيي مع انسحاب شرطة النفط.

تأتي بعض الأدلة على وجود القوات المسلحة السودانية (SAF) حول حقول النفط من مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP). ففي تقريره الصادر في ٢٢ مارس/آذار ٢٠١١، يزعم مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) أن هنالك منشأة عسكرية محصنة على بعد حوالي ١٥ كيلومتراً شمال دفرا، قادرة على احتواء وحدة بحجم كتيبة. تؤكد بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)

على توفر تواجد عسكري قوي حول دفرا. لم يتم تأكيد ادعاء الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بوجود أربعة معسكرات تدريب في محيط دفرا، غير أن ذلك قد يتطابق مع عدد المقاتلين الذين تمّ نشرهم خلال الهجوم على مدينة أبيي.

لا يمكن الجزم بشأن المزيد من الأدلة على وجود للقوات المسلحة السودانية (SAF) داخل أبيي قبل مايو/أيار ٢٠١١، غير القوات في دفرا. في ٣٠ مارس/آذار ٢٠١١، أكد اللواء موسى أوبي، قائد قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في السودان، على وجود حشود عسكرية من الطرفين. فقد صرّح للصحافة «لدينا أدلة على أن كلا الطرفين قد عسكرا أبيي». وأضاف «لقد رأينا شتى أنواع العناصر المسلحة في منطقة أبيي في حين لا يُفترض بها عادة أن تكون هناك» (رويترز، ٢٠١١أ). وهو قد أفاد على وجه الخصوص أن كلاً من القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كانوا ينقلون المدرعات المزودة بالأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية وقاذفات الصواريخ المتعددة الفوهات إلى الإقليم. غير أنه لم يشر إلى موقع محدد لهذا الحشد العسكري.

في ٢٠ مارس/آذار، اتهم دينغ أروب كول القوات المسلحة السودانية (SAF) بنشر ١,٥٠٠ ضابط شرطة في قولي وبونغو ودفرا. غير أن الصوارمي خالد سعد، الناطق باسم القوات المسلحة السودانية (SAF)، قد نفى هذه الاتهامات، كما الجنرال إمام أحمد التهامي، المتحدث باسم الشرطة في السودان (سودان تريبيون، ٢٠١١هـ).

في ١٠ مارس/آذار، أصدر مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) تقريراً (٢٠١١ب) يدعي أنه قد حدد موقع «معسكر محصن قد يكون تابعاً إما لإحدى ميليشيات المسيرية أو منشأة للقوات المسلحة السودانية (SAF) داخل منطقة أبيي في بونغو – على بعد حوالي ١٥ كيلومتراً من ماكر أبيور [أي ماكر]». وفي تقريره الصادر في ٢٢ مارس/آذار، زعم مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) (٢٠١١ج) أيضاً أن:

> ... هذا المعسكر يبدو وكأنه قد توسّع بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً. فإضافة نحو ١٥–٢٠ خيمة توفر القدرة على استيعاب وحدة بحجم سرية على الأقل، أو حتى كتيبة في هذا الموقع. كما أن الصور التي تم تجميعها في ٩ مارس/آذار أظهرت تحصينات تشير إلى وجود خنادق صغيرة تم تشييدها على شكل حدوة حصان؛ وابتداءً من ١٩ مارس/آذار، كان قد تم الانتهاء من تشييد محيط ما يبدو أنه خنادق صغيرة لتطويق المجمع.

في التقرير الأخير، يفيد مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) عن إنشاء معسكر قادر على استيعاب وحدة لا يقل حجمها عن السرية في قولي، ويؤكد على وجود معسكر ظاهر في شمال دفرا. ويبدو أن هذا التقرير يؤكد ادعاءات دينغ أروب التي أدلى بها بعد عشرة أيام.

في ١٤ مارس/آذار، أكد فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، على وجود فصائل من القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في منطقة أبيي (أنظر أعلاه)، مختتماً حديثه بقوله: «يصعب تحديد الحجم الدقيق ونوع التعزيزات بسبب استمرار القيود المفروضة على حرية قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) في التنقل والحركة» (الأمم المتحدة، ٢٠١١).

تتواصل عملية الحشد العسكري التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية (SAF) في

مناطق جنوب كردفان القريبة من أبيي. فهنالك رسمياً الآن شعبتان من هذه القوات في الولاية، مع ما مجموعه ٢٠,٠٠٠ جندي (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١١). ويزعم الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن الأعداد أعلى من ذلك بكثير، وأنها أقرب إلى الـ٥٥,٠٠٠ جندي موجودين في الولاية. في العام ٢٠٠٩، أعيد تنظيم القوات المسلحة السودانية (SAF) في جنوب كردفان وتمّ تقليص عدد الشعب إلى الشعبة رقم ١٤ في كادوقلي والشعبة رقم ١٥ في موجلاد. كما تمتلك القوات المسلحة السودانية (SAF) اللواء رقم ٥٣ في أبو جبيهة واللواء رقم ٥٤ في الدلنج واللواء رقم ٥٥ في بابنوسة واللواء رقم ٥٦ في هجليج.

وفي اجتماع عقد في ١٦ مارس/آذار ٢٠١١ مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHP) برئاسة تابو مبيكي، زعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) أن القوات المسلحة السودانية (SAF) كانت تمتلك أعداداً كبيرة من القوات المحتشدة في عدد من المواقع في ولاية جنوب كردفان، بما في ذلك في جنوب كادوقلي، وكانت تتأهب لغزو أبيي. وقد جاءت هذه المزاعم عقب نشر الحركة لوثائق من المفترض أن تكون وثائق عسكرية شمالية، وذلك من أجل إثبات أن الخرطوم كانت تقوم بتسليح ميليشيات الجنوب. وقد خلصت أحد تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الصادر في مارس/آذار، والذي نظر في الكيانات المسلحة في جنوب كردفان إلى: «أن الوثائق قد تضمنت مغالطات من جهة الوقائع، بما في ذلك أسماء الإدارات الحكومية، وهي قد اعتبرت كوثائق مزورة من قبل حكومة الخرطوم وبعض المراقبين المستقلين» (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١١).

على الرغم من ذلك، فقد أكدت عدة مصادر من بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) على وجود حركة عسكرية كبيرة على طول الحدود بين جنوب كردفان وأبيي،[٨٨] فضلاً عن حركة عسكرية بالقرب من مدينة كادوقلي وفي غرب كردفان السابق. وقد لحظت وثيقة مسح الأسلحة الصغيرة وجود صور أقمار صناعية تظهر شاحنات أثناء تسليم أربع دبابات في خرسانة، شرق أبيي، في بداية مارس/آذار، فضلاً عن عشرات الدبابات المحملة على منصة تتحرك جنوباً باتجاه الدلنج بعد بضعة أيام (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١١). وتظهر صور مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) التحسينات التي يتم إدخالها على مهبط الطائرات في موجلاد، مما قد يعني أن مهبط الطائرات سيُستخدم لتوفير الدعم اللوجستي للقوات المسلحة السودانية (SAF) في حال حدوث مواجهة في منطقة أبيي (مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP)، ٢٠١١أ). ونظراً إلى القيود المفروضة على القوات المسلحة السودانية (SAF) والطريقة التي يتم بها تفسير ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) على المستوى السياسي، لم تتمكن البعثة من تقييم صحة هذه المزاعم؛ وأثناء كتابة هذا التقرير، كانت قوات البعثة ممنوعة من الوصول إلى ما يقارب الـ٤٠ في المائة من ولاية جنوب كردفان (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١١).

إن القوات المسلحة السودانية (SAF) في جنوب كردفان مدججة بالسلاح. تزعم مصادر من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أن هذه القوات تمتلك مدفعيات ومدافع هاون عيار ١٢٠ مم ومدافع هاوتزر من طراز D-30s عيار ١٢٢ مم ودبابات T-55 ومدافع مضادة للدبابات مثبتة على مركبات لاندكروزر وقذائف صاروخية. وقد أكدت صور مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) وجود كل من المدفعيات والدبابات. كما حصل مسح الأسلحة الصغيرة على وثيقة داخلية للحكومة السودانية مؤرخة في ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ تدعو إلى نقل أسلحة أثقل حتى إلى القوات المسلحة السودانية (SAF) في جنوب كردفان:

التصنيف «سري للغاية»، مع طلب البنود التالية لشعبة كادوقلي: ٢,٠٠٠ قاذفات صواريخ عيار ٤٠؛ ١,٠٠٠ قاذفة صواريخ عيار ١٢؛ ١,٠٠٠ قذيفة هاوتزر؛ ١,٠٠٠ قذيفة من طراز *D-30*؛ ١,٠٠٠ قذيفة مدفعية (عيار ١٠٠ مم)؛ ٦٠٠ قذيفة مدفعية (عيار ١٣٠ مم)؛ ٥٠٠ صاروخاً أرض–جو تطلق من الكتف من طراز *SA-7*. كما هنالك وثيقة مستقلة تحمل التاريخ نفسه تؤكد على أن إرسال السبعة أنواع من الأسلحة والذخيرة قد تمّ. وتشمل الذخيرة الأخرى المرفقة بالأسلحة ٤,٠٠٠ طلقة عيار ١٢,٧ مم و٢,٠٠٠ قذيفة صاروخية و٤٠٠ قنبلة يدوية (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١١).

تتوافق هذه الأسلحة مع المدفعية الثقيلة التي أفيد عن استخدامها في الهجوم على أبيي في مايو/أيار الماضي.

الشرطة الاحتياطية المركزية

بدأت الشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) كفصيلة درك تابعة لوزارة الداخلية. ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)، زاد حجمها بشكل كبير في جنوب كردفان. فوفقاً لوثيقة مؤرخة في العام ٢٠٠٩ حصل عليها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، زاد حجم الشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) من بضع مئات من الرجال في كادوقلي في العام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٧,٠٠٠ عنصر. ويزعم مراقبو الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) أن الشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) قد تم تسليحها بمدافع هاون عيار ٨٢ مم، وقذائف صاروخية، ورشاشات عيار ١٢,٧ مم ومدافع رشاشة خفيفة، وصواريخ فاغوت موجهة مضادة للدبابات ومدفعية (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١١). يفيد العديد من شهود العيان المدنيين لهجوم ٢ مارس/آذار على ماكر عن رؤية قوات من الشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) يشاركون بشكل ناشط في الهجمات.[٨٩] غير أن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لم يتلق أي تأكيد آخر على وجود للشرطة الاحتياطية المركزية (CRP) في أبيي.

ميليشيات المسيرية

اعتباراً من نهاية مايو/أيار ٢٠١١، كانت ميليشيات المسيرية تحتل مدينة أبيي. تشير صور مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) إلى أنه اعتباراً من ٢٤ مايو/أيار، تمّ حلّ معسكر ميليشيا المسيرية المشتبه به في قولي، بما يتفق مع انتقال الميليشيا إلى جنوب الإقليم. ولفهم عمق مشاركة وتعاون الميليشيات مع القوات المسلحة السودانية (SAF)، لا بد من تحليل هجمات يناير/كانون الثاني – مارس/آذار.

لقد اتسمت هجمات الميليشيات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام بمستوى عال من التنظيم. فكانت منسقة بين عدة وحدات مختلفة وتمّ تنفيذها على أيدي مقاتلين مدربين. بحسب إفادة أشويل أكول، أمين الشؤون المالية في إدارة أبيي، استخدمت الميليشيات رشاشات

عيار ١٢,٧ مم مركبة على مركبات لاندكروزر وقذائف هاون عيار ٦٠ مم وقذائف صاروخية وأسلحة صغيرة؛ لقد تطابقت هذه المزاعم مع روايات شهود العيان المدنيين والعسكريين للمؤلف.[٩٠] يدعي هؤلاء الشهود أن الميليشيات تستخدم الدراجات النارية، وأنه قد تمت رؤية مركبة لاندكروزر من الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) في أبيي متوجهة نحو ماكر في ٢ مارس/آذار، لتختفي بعد ذلك. كما أفاد وور ماجاك، المتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) في أبيي، أنه قد تم أيضاً استخدام الأسلحة الفسفورية في الهجمات، مما يفسّر ظهور علامات الحرق على الجثث.[٩١] غير أنه لم يتم بعد تأكيد المزاعم بشأن استخدام الأسلحة الفسفورية وغيرها من الأسلحة الكيميائية، على الرغم من انتشار هذه المزاعم على نطاق واسع.

تشير تقديرات إدارة أبيي إلى أن العدد الإجمالي للمشاركين في الهجمات قد قارب الـ١,٥٠٠ شخص، من بينهم ٧٠٠ شخص قد تورطوا في الهجمات على ماكر. لم يتمكن شهود العيان والمقاتلون المشاركون في الهجمات من إعطاء تقديرات بشأن عدد مقاتلي الميليشيات المتورطين.[٩٢] غير أن الأرقام التي قدمتها إدارة أبيي بشأن الهجوم على ماكر لا تتضارب مع سجلات شحنات الأسلحة السابقة إلى المسيرية؛ غير أن العدد الإجمالي المقدم قد يكون أعلى قليلاً – فإذا كانت هذه الشحنات تشير بأي شكل من الأشكال إلى العدد الإجمالي للمسيرية الأعضاء في الميليشيات، وإذا كانت أرقام إدارة أبيي صحيحة، فقد يدل ذلك بالتالي على عملية تعبئة شبه إجمالية.

يصعب جداً تحديد المشاركين في الميليشيات بشكل دقيق. فالجماعات المسلحة الأولى التي ظهرت في منطقة أبيي بعد توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA) غير نشطة في الوقت الحاضر، كما أن الخط الفاصل بين مقاتلي قوات الدفاع الشعبية (PDF) النظاميين والقوات المسلحة غير النظامية رفيع جداً. لقد أفاد أشويل أكول، أمين الشؤون المالية في إدارة أبيي، أن أحمد دودو، زعيم المزغنة، قد أمر الرعاة بسحب مواشيهم من مواقعها في الجنوب ليقود لاحقاً قوات مدججة بالسلاح من الميليشيا في هجوم على تودك في ٢٧ فبراير/شباط. وقد أكد حسن موسى، وهو من زعماء قبيلة المسيرية، على أن المزغنة قد شاركت في الاشتباكات في تودك، غير أنه قدم رواية مختلفة جداً عن الأحداث التي وقعت:

> نعم، لقد أفدت للتو من قبل أمير أحمد دودو أن مسلحين من دينكا نقوك مدعومين من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ومتنكرين بزي شرطة في ديرا وقولي وتودك ودفرا والمناطق المحيطة بها قد بدأوا منذ الاسبوع الماضي بإنشاء نقاط تفتيش لا لزوم لها ومنع الرعاة من قيادة مواشيهم جنوباً (سودان تريبيون، ٢٠١١ج).

تتعارض روايته للاشتباكات مع تقارير شهود العيان غير أنها تؤكد بشكل غير مباشر مشاركة المزغنة فيها. لطالما اعتمدت قبيلة المزغنة عمودية طريقاً مركزياً عبر أبيي كما أنها كانت ترعى في موسم الجفاف في أبيي نفسها، على مسافة نحو ١٢ ميلاً شرق المدينة. لقد أدلى إيان كونيسون، الخبير في أعراق المسيرية، بشهادة كجزء من محكمة التحكيم الدائمة (PCA) مفادها أن «المزغنة عمودية كانوا يقضون في بحر وقتاً أكثر ولفترة متلاحقة أكبر (١٤٢ يوماً) من أي منطقة أخرى من المناطق الأربع الرئيسية في دار حمر» (إحياء ذكرى حكومة جنوب السودان (GoSS) في محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، ٢٠٠٩، ص. ١٩٠). وهم المعرضون لأكبر قدر من الخسارة في حال منع المسيرية من الرعي في أبيي كما أنهم يضطلعون على ما يبدو بدور قيادي في الميليشيات

الحالية. لقد أفاد أشويل أكول أيضاً أن أولاد عمران قد اضطلعوا بدور في الهجمات بقيادة موسى حسن. إن طرق الرعي التي يعتمدها أولاد عمران منذ القدم تأخذهم من موجلاد عبر أبيي إلى مقاطعتي مايوم وأبيمنوم في ولاية الوحدة. وفي وقت سابق من العام الماضي، أفاد ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) في جنوب كردفان أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) كان يقوم بتسليح قبيلة المسيرية، من خلال تسليم مدافع مضادة للطائرات عيار ١٢,٧ مم وأسلحة مضادة للدبابات من خلال أحد زعماء أولاد عمران.[٩٣] غير أنه لم ترد أي تقارير نهائية من شأنها الربط بين أولاد عمران والهجمات.

يصعب فصل ميليشيات المسيرية عن مقاتلي قوات الدفاع الشعبية (PDF)؛ ونظراً إلى ارتفاع أعداد مقاتلي قوات الدفاع الشعبية السابقين في جنوب كردفان[٩٤] والتسليح العام للسكان المدنيين، يكاد يكون من المستحيل تقدير حجم الميليشيات بشكل دقيق. خلال اجتماع أمني في العام ٢٠٠٩، تباينت الأرقام المتصلة بكامل ولاية جنوب كردفان بين ٢٧,٠٠٠ و٤٧,٠٠٠. وقد أفاد وور ماجاك أنه خلال الفترة التي سبقت الاستفتاء، تمّ حشد أكثر من ٢,٠٠٠ مقاتل من قوات الدفاع الشعبية (PDF) للاستيطان في شمال أبيي.[٩٥]

يدعي زعماء المسيرية أن مسؤولي حزب المؤتمر الوطني (NCP) قد تم تجنيدهم بنشاط من أوساط المسيرية منذ منتصف العام ٢٠١٠. وفي يوليو/تموز ٢٠١٠، افتتحوا معسكري تدريب في أعلى أبيي، في دداب والميرم. وفقاً لمسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١١):

> المسؤول عن حملة التجنيد، بموازنة يُزعم أن تكون بقيمة ١,٨٤٨ مليون جنيه سوداني (٨٤٠,٠٠٠ دولار أميركي) هو قائد قوات الدفاع الشعبية (PDF) في موجلاد، المحدد بحسب مصادر المسيرية على أنه عيسى عبد المولى. ويفيد أحد المراقبين الغربيين عن وجود حوالي عشرات من معسكرات الميليشيات اليوم على طول الحدود الشمالية لمنطقة أبيي، مع تلقي المجندين الجدد نحو ٥٠ جنيه سوداني (٢١ دولار أميركي) في الشهر.

يزعم شيوخ المسيرية أن الخرطوم تحفز الجنود الجدد من خلال إخبارهم أن أبيي هي أراض مسيرية (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١١).

منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، تدعي الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) أن قوات الدفاع الشعبية (PDF) قد أعيد تنظيمها وتجهيزها بشاحنات من القوات المسلحة السودانية (SAF) ودراجات نارية ومدافع رشاشة عيار ١٢,٧ مم ومدافع هاون عيار ٨٢ مم وأسلحة صغيرة – وكلها أسلحة تتطابق مع إفادات شهود العيان بشأن الأسلحة المستخدمة خلال اشتباكات فبراير/شباط ومارس/آذار. وكان مشروع مسح الأسلحة الصغيرة قد حصل سابقاً على وثائق عسكرية سرية تؤكد أن ميليشيات المسيرية تتلقى الأسلحة من الحكومة المركزية. تستعرض إحدى هذه الوثائق، وهي مؤرخة في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، قوائم بالأسلحة التي تم تسليمها إلى المسيرية الحمر كالتالي: ستمائة بندقية هجومية من طراز AK–٤٧، سبعة وعشرون بندقية رشاشة عيار ٧,٦٢ مم، وستة مدافع هاون عيار ٦٦ مم و٧٥ مم إلى محمد عمر الأنصاري، أحد أعضاء جماعة دار أم شيبة الصغيرة المتفرعة عن عشيرة أولاد كامل، وآنذاك زعيم جبهة تحرير أبيي المنحلة حالياً (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٠؛ ٢٠١١).[٩٦] تتطابق هذه الأسلحة مع تلك التي استخدمت في اشتباكات فبراير/شباط ومارس/آذار في أبيي.

شرطة أبيي / الجيش الشعبي لتحرير السودان

لقد هاجمت ميليشيات المسيرية والقوات المسلحة السودانية (SAF) رسمياً خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار قوات قد تكون مؤلفة بكاملها من وحدات للشرطة. إن وحدات الشرطة مسلحة ببنادق رشاشة ثقيلة عيار ١٢,٧ مم مثبتة على مركبات جيب وأسلحة صغيرة ومدافع هاون. لقد تم اجتياح مواقع الشرطة في تودك وماكر خلال اشتباكات فبراير/شباط ومارس/آذار. لكن، عندما زار المؤلف تجلي وتودك وماكر بعد ٤ مارس/آذار بفترة وجيزة، كانت الشرطة قد عادت إلى مواقعها الأصلية وكانت تحفر الخنادق. تؤكد صور مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) أنه قد تم حفر عدد كبير من الخنادق في كل من هذه المواقع (مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP)، ٢٠١١ب). كما أكد رينغ دينغ كول، الأمين العام لإدارة أبيي، أنه قبل هجمات مايو/أيار كانت الشرطة قد عادت إلى مواقعها السابقة،[٩٧] وذلك مباشرة خلف قوات الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) في جميع الحالات. نظراً لعدم فعالية الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) خلال الاشتباكات التي وقعت مؤخراً، أشار تمركز وحدات الشرطة إلى خط الدفاع «الحقيقي». لكن اعتباراً من ٢٥ مايو/أيار ٢٠١١، تمّ توجيه مسار جميع وحدات الشرطة في أبيي وجميع الضباط المتبقين هم اليوم جنوب نهر كير.

وفقاً لخارطة طريق أبيي، تتبع مختلف وحدات شرطة أبيي طريقة تنظيم مختلفة بعض الشيء عن تلك الخاصة بالوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs). ففي حين أن الوحدات المشتركة (JIUs) مكونة من جنود من القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، يتم نشر وحدات الشرطة ببساطة «في المنطقة بعد التشاور بين وزير داخلية الحكومة الوطنية ووزير الشؤون الداخلية في حكومة جنوب السودان» (خارطة طريق أبيي، ٢٠٠٨، البند ١٠٢). في الممارسة العملية، تتألف وحدات الشرطة كلها تقريباً من عناصر جنوبيين. عند سؤالهم عن ذلك، أفاد المسؤولون في الإدارة أن الشماليين الذين كانوا جزءاً من قوات الشرطة كانوا يفرون دائماً من فصائلهم،[٩٨] وهو أمر صحيح إلى حد بعيد، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي كانوا يفرون منه. ثمة احتمال قوي بأن يُصار إلى تعزيز شرطة أبيي بشكل منسق لكي تشكل قوة موالية لإدارة أبيي.

بعد أعمال العنف في العام ٢٠٠٨، وصلت ما باتت تُعرف باسم «شرطة جوبا» إلى أبيي. وهذه الشرطة هي رسمياً عبارة عن قوة من ٣٠٠ عنصر، مصممة لتكملة شرطة أبيي وضمان الأمن في المنطقة. لقد أفاد حزب المؤتمر الوطني (NCP) بشكل متكرر أن هذه الشرطة هي في الواقع قوات من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) متنكرة في زي شرطة. تمثل أحد الشروط الأساسية لاتفاقات كادوقلي في وجوب سحب هذه القوات إلى مدينة أبيي من مواقع العمليات الأمامية التي كانت تحتلها. وكانت شرطة جوبا هي التي تسببت في خسائر فادحة في صفوف الميليشيات أثناء هجمات يناير/كانون الثاني.

في أعقاب اتفاقات كادوقلي، كانت شرطة جوبا قد انسحبت فعلياً، وعلى الأقل جزئياً، إلى مدينة أبيي. وفي أوساط دينكا نقوك، يُنظر اليوم إلى هذا العنصر من اتفاقات كادوقلي على أنه خدعة يستخدمها حزب المؤتمر الوطني (NCP) لحمل الإدارة على سحب أفضل قواتها قبل هجوم الميليشيات؛ فحقيقة أن الهجمات قد تمّت مباشرة بعد قيام الإدارة بإزالة شرطة جوبا تؤكد إلى حد ما هذه الشكوك. في أعقاب الهجمات، ونظراً إلى «عدم فعالية» [٩٩] اتفاقات كادوقلي، عادت

شرطة جوبا إلى مواقع العمليات الأمامية.

في ١٤ مارس/آذار ٢٠١١، دعا حزب المؤتمر الوطني (NCP) علناً شرطة جوبا للخروج من أبيي وإلا فلن يسعه التعهد بعدم حصول المزيد من المناوشات. لا يسهل تمييز شرطة جوبا من وحدات شرطة أبيي. لقد كان سائر ضباط الشرطة الذين تحدث الكاتب إليهم من الجنوب، وكثيرون منهم كانوا قد وصلوا مؤخراً إلى أبيي، وكلهم تقريباً (حوالي ٩٠ في المائة) كانوا من قبيلة دينكا؛ بشكل أساسي من أبيي، ولكن أيضاً من تويك وبور. لقد أكدت المحادثات السرية التي جرت مع إدارة أبيي خلال اشتباكات فبراير/شباط ومارس/آذار أن التعزيزات كانت قادمة من الجنوب[١٠٠] ومن المتوقع، كما أكدت بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، أن تعزيزات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كانت تتحرك إلى مواقعه خلال شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار.

لا يزال العدد الدقيق لضباط الشرطة الذين كانوا موجودين في أبيي قبل هجوم مايو/أيار على أبيي غير معروف. خلال الزيارات التي أجريت لتجلي وتودك وماكر، كان ما لا يقل عن ٣٠٠ عنصر موجودين في كل موقع – أي مع مجموع يفوق إلى حد كبير عدد عناصر شرطة جوبا الـ٣٠٠ الذين يُفترض أنهم قد عززوا الشرطة عقب أعمال العنف في العام ٢٠٠٨ – مع ٣٠٠ آخرين موجودين في مدينة أبيي. وكانت كل من القرى الثلاث التي شهدت أعمال عنف في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار تمتلك سيارتي جيب على الأقل مع رشاشات ثقيلة مثبتة عليهما، فضلاً عن مركبتي جيب إضافيتين مزودتين برشاشات وراء هذه المواقع مباشرة.

لقد أكد مسؤولو بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) أن وحدات الشرطة هذه هي قوات من «الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) متنكرة في زي شرطة».[١٠١] في ٢٢ مارس/آذار، أكد بيان صادر عن مارتن نيسيركي، الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، عملية نشر لشرطة جوبا الجنوبية جنوب أبيي (نيسيركي، ٢٠١١). وعلى الرغم من أن سائر عناصر الشرطة في جنوب السودان هم تقريباً أعضاء سابقين في الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، هنالك بعض الأقاويل عن أدلة على أن شرطة جوبا لا تزال تتألف من أعضاء ناشطين في (ويتلقون أجراً من) الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA).

إن رعاة المسيرية صريحون في شكواهم من المضايقات والحواجز التي تقيمها الشرطة. فقد أخبر أحد رجال المسيرية في قولي مشروع «كفاية» «أنها [أي الشرطة] قد أطلقت النار على أبقارنا وأكلوا لحمها. لذا، فقد وضعنا حواجز على الطرق. وإلى حين سحب قوات الشرطة، فإننا لن نزيل الحواجز (بوبنا، ٢٠١١ب). كما تشير تقارير العام ٢٠٠٩ إلى المضايقات التي تعرض لها المسيرية على يد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في أبيي.[١٠٢]

لكن إذا كان سحب قوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المتنكرين في زي الشرطة» مطلباً رئيسياً لكل من حزب المؤتمر الوطني (NCP) والمسيرية على حد سواء، وعقب موجة الهجمات في الأشهر الأولى من السنة، فهو قد كان أيضاً نقطة خلاف بالنسبة إلى إدارة أبيي. فقد كانت الإدارة تخشى أن يؤدي سحب وحدات الشرطة إلى جعل المنطقة مفتوحة على المزيد من الهجمات وإقصاء السكان الغاضبين في الأصل بسبب سحب وحدات الشرطة في أعقاب اتفاقات كادوقلي. إلى جانب هذه القوات المتخفية بزي الشرطة، لا يوجد أي دليل على وجود أفراد من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في أبيي وذلك اعتباراً من أواخر شهر مايو/أيار ٢٠١١.

الوحدات المشتركة المتكاملة

لقد دعت خارطة طريق أبيي في البداية إلى تواجد ٦٢٤ عنصراً من قوة الوحدات المشتركة المتكاملة (JIU) في الإقليم. وقد أدى إنشاء الكتيبتين الإضافيتين في أبيي عقب اتفاق كادوقلي في ١٧ يناير/كانون الثاني إلى ارتفاع العدد الإجمالي داخل الإقليم إلى نحو ١,٥٠٠ تقريباً.[١٠٣] وفي حين كان يُفترض بهذه الوحدات أن تكون هي القوة الرئيسية لتحقيق الأمن داخل الإقليم، فهي لم تحرك ساكناً خلال اشتباكات فبراير/شباط ومارس/آذار مما أدى إلى تفاقم الحالة الأمنية فعلياً داخل مدينة أبيي، كما سبق وأشرنا أعلاه.

تعود عدم فعالية الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) أثناء اشتباكات فبراير/شباط ومارس/آذار إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، لم يكن هنالك أي توافق بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقادة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بشأن ولايتها. ففي اجتماع عقد في ٢٨ فبراير/شباط، زعم قائد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ضمن الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) أنه كان يُفترض بهذه القوة صدّ القوات المهاجمة التي بدأت الاشتباكات داخل الإقليم. فجاء رد قائد القوات المسلحة السودانية (SAF) أن الوحدة المشتركة (JIU) مسؤولة فقط عن رصد الوضع وحفظ النظام، وليس التدخل في الاشتباكات.[١٠٤]

وراء عدم الرغبة هذه في التدخل، كان يكمن شعور بعدم اليقين بشأن الطرف الذي ينبغي للقوة المشتركة (JIU) التدخل لصالحه. فذكريات العام ٢٠٠٨، حين انقسمت الوحدة المشتركة (JIU) على الفور بين عناصر من القوات المسلحة السودانية (SAF) وآخرين من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وبدأوا بالاقتتال في ما بينهم، كانت لا تزال حيّة. لذا، فالخوف هو ألا يؤدي التدخل في أي اشتباك سوى إلى تفاقم الوضع ونشوء صراع داخل صفوف الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU).

ثانياً، وعلى الرغم من ارتفاع عدد العناصر الموجودين في صفوف الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs)، تدعي إدارة أبيي أنهم غير مجهزين بمستوى تجهيز الميليشيات كما أنهم أقل عدداً منهم، مما يمنعهم من التدخل بشكل فعال في القتال حتى ولو توفرت الإرادة السياسية للقيام بذلك. في ١ و١٩ مايو/أيار، حدث تحديداً ما كان يخشى منه، إذ عمد عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) والقوات المسلحة السودانية (SAFG) المنضوين تحت لواء الوحدات المشتركة (JIUs) بتبادل إطلاق النار فأمّنوا الشرارة التي حضّت على غزو القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي.

عقب الترتيب الأمني في ٤ مارس/آذار في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) – أبيي، نفّذت الوحدات المشتركة المتكاملة (JIUs) أخيراً عملية انتشار كاملة في أبيي. فاعتباراً من ٨ مارس/آذار، كانت قواتها قد انتشرت في كل من ألال ونونغ وتودك وتجلي ولولوتو ودومبولويا وكول ألال. وقد استمرت حالة عدم اليقين بشأن تشكيلة وحدة مشتركة (JIU) في قولي. كان قد تم نشر هذه الوحدة بعد اتفاق كادوقلي في ١٧ يناير/كانون الثاني؛ لكن، وخلال الاشتباكات التي دارت، انسحبت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المشاركة في الوحدة المشتركة (JIU) متراجعة إلى تودك عقب بداية القتال هناك. وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان، نشأت التوترات بين رعاة المسيرية والوحدة المشتركة (JIU) في قولي.[١٠٥]

لم تكن الوحدات المشتركة (JIUs) في أبيي متكاملة. فهي كانت تتمركز في ثكنات منفصلة

وتخزن أسلحتها بشكل منفصل، كما أن الاتصال في ما بينها كان ضئيلاً. وكان العناصر التابعون للقوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) تابعين لكل من قياداتهم فلا يتبعون نظام قيادة موحد.[١٠٦]

بعد انتشار الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU)، وقع العديد من الاضطرابات التي تم ربطها بها. ففي ١٤ مارس/آذار ٢٠١١، فقد جنود من القوات المسلحة السودانية (SAF) كانوا ينتمون إلى وحدة مشتركة (JIU). كما سمع إطلاق نار صادر من الوحدات المشتركة (JIUs) في شمال أبيي في ١٥ و٢١ مارس/آذار.[١٠٧] وكما تمت مناقشته أعلاه، كان التوتر الذي دار في مايو/أيار بين الوحدات المشتركة هو ما عجل عملية الغزو. في ١٥ مايو/أيار، نصبت قوات من ميليشيا المسيرية كميناً لعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) المنتمين إلى الوحدة المشتركة (JIU)، مما أدى إلى مقتل أربعة جنود. بعد هذا الهجوم، تم الاتفاق على أن تتمركز القوات المسلحة السودانية (SAF) المنضوية تحت لواء الوحدة المشتركة (JIU) بالقرب من قولي في شمال أبيي، في حين تتمركز وحدة الجيش الشعبي في دكورا. خلال عمليات إعادة التموضع هذه تحديداً وقعت حوادث ١٩ مايو/أيار.

أما اتفاقات كادوقلي بشأن مسألة الأمن، والتي كانت تعتمد على وجود الوحدات المشتركة من أجل منع اندلاع العنف، فقد أثبتت بدلاً من ذلك أنها حافز لها.

بعثة الأمم المتحدة في السودان

كانت بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) – أبيي تمتلك أربع سريات في الميدان أثناء الاشتباكات التي وقعت في فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١١. تنص ولاية هذه البعثة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٠ على أنه يسمح «لبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها، وحسبما تراه مناسباً في إطار قدراتها... دون مساس بمسؤولية حكومة السودان، لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك»(مجلس الأمن الدولي، ٢٠٠٥، الفقرة ١٦(ط)).

خلال اشتباكات فبراير/شباط ومارس/آذار، عندما زعمت حكومة السودان بأنه لا علاقة لها المليشيات التي قامت بتنفيذ الهجمات، كان استخدام القوة العسكرية يبدو غير مستغرب، خاصة في الرد على الهجمات، كما في دنغوب، التي نفذت بشكل واضح ضد أهداف مدنية. لم تحرك البعثة ساكناً خلال الاشتباكات الأخيرة، وذلك لثلاثة أسباب: عدم كفاية الموارد البشرية والأسلحة وغياب الإرادة السياسية والانقسامات ضمن صفوف البعثة – أبيي.

لقد أوضح المسؤولون في البعثة أنه على الرغم من ولايتها القاضية بتقديم الحماية للمدنيين (ولاية الفصل السابع)،[١٠٨] غير أن الأسلحة التي تم تزويدها بها لا تتناسب سوى مع ولاية الفصل السادس. وقد أفاد أحد المسؤولين في البعثة في أبيي أن: «المشكلة مع الأمم المتحدة هنا تكمن في تمتعنا بولاية الفصل السادس، غير أنه يطلب منا توفير الحماية للمدنيين: لا يمكن توفير الحماية للمدنيين بموجب ولاية من هذا النوع. فالفصل السادس لا يسمح لنا سوى بالرد دفاعاً عن النفس، وحتى في تلك الحالات، لا يمكننا إطلاق النار إلا بشكل انتقائي.»[١٠٩]

كانت هذه هي المشكلة في العام ٢٠٠٨. فأثناء القتال في مدينة أبيي، لم يكن عدد جنود البعثة البالغ نحو ٢٠٠ عنصر ليكفي سواء من حيث الموارد البشرية أو المعدات اللازمة للتدخل

والمشاركة في القتال وحماية المدنيين على النحو الملائم (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٨، ص. ٢٧). منذ العام ٢٠٠٨، تمت زيادة قوات بعثة الأمم المتحدة في أبيي غير أنها لا تزال غير كافية للتدخل بشكل حاسم في حالات الاقتتال. في ٦ مارس/آذار ٢٠١١، أعلنت البعثة عن توجه ١٠٠ جندي إضافي إلى أبيي، فيصل العدد الإجمالي إلى حوالي ٥٠٠ (Sudan Vision Daily، ٢٠١١). غير أن ذلك لا يزال غير كاف للتدخل من أجل حماية المدنيين في حالات القتال الفعلي. وقد صح ذلك أيضاً في مايو/أيار ٢٠١١، عندما لم تكن أعداد قوات البعثة كافية لحماية مدينة أبيي. أثناء غزو القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي، اختبأ جنود قوات حفظ السلام الزامبيون المكلفون بحماية المدنيين في ثكناتهم، في أداء «مثير للشفقة» على حدّ وصف أحد الدبلوماسيين في الأمم المتحدة (ذي غارديان، ٢٠١١). في أعقاب الغزو، انضمت كتيبة هندية مؤلفة من ١٢٥ جندياً إلى قوات حفظ السلام الزامبية. غير أن هذه الزيادة لا تزال غير كافية للتمكن من حماية المدنيين بفعالية وهي تتبع نمط تعزيزات قوات بعثة الأمم المتحدة نفسه الذي اتبع في العام ٢٠٠٨ ومارس/آذار ٢٠١١: عدد ضئيل وبعد فوات الأوان.

وحتى لو كانت البعثة في أبيي تمتلك القدر الكافي من القوات والأسلحة للتدخل بشكل فعال، فالقيادة الداخلية والسيطرة ضمن صفوف البعثة تطرح الإشكاليات التالية: فقد أفاد مسؤولون في البعثة أن مختلف البلدان المنضمة إلى البعثة في أبيي هي المسؤولة إلى حد كبير عن وحداتها الخاصة، خاصة في حالة الوحدات المصرية التي لا تخضع لسلسلة القيادة الخاصة ببعثة الأمم المتحدة.[١١٠] في مختلف الأحوال، فالبلدان التي تتشكل منها البعثة في أبيي غير مستعدة بشكل عام للسماح لوحداتها بالتدخل في حالات النزاع.

كما أن بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) – أبيي غير مستعدة أحياناً أو قادرة حتى على التحرك بفعالية لحماية نفسها. ففي ١٣ يناير/كانون الثاني، كانت قافلة زامبية تنقل الإمدادات من كادوقلي إلى أبيي. تخلفت إحدى المركبات التي واجهت مشكلة تقنية بسيطة عن القافلة فتمّت محاصرتها بمقاتلين من ميليشيا المسيرية. وما لبث هؤلاء أن نزعوا سلاح قوات حفظ السلام، على الرغم من ولاية البعثة القاضية «باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها، وحسبما تراه مناسباً في إطار قدراتها... لحماية موظفي الأمم المتحدة.»[١١١] كما كان هنالك المزيد من الإفادات التي تشير إلى تعرض قوات حفظ السلام في البعثة للاعتداء الجسدي على يد أفراد من الميليشيات في محيط دفرا وإلى تعرض دوريتهم للهزء والسخرية من قبل السكان المقيمين.[١١٢] وقد بلغ هذا الوضع ذروته مع هجوم ١١ مايو/أيار الذي أسفر عن مقتل وجرح أربعة جنود من قوات حفظ السلام الزامبية.

لقد جرّدت هذه الحوادث بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) من أي احترام وهيبة قد تكنه المجتمعات المحلية في منطقة أبيي لها، ممّا يؤثر بدوره في قدرتها على رصد مدى تطبيق اتفاق السلام الشامل (CPA). قبل عملية الغزو في مايو/أيار، كانت الشرطة تقطع الطريق أمام دوريات بعثة الأمم المتحدة أو تعيدها بشكل روتيني من المناطق الرئيسية في أبيي. لقد زار المؤلف قريتي تجلي وتودك بعدما منعت الشرطة بعثة الأمم المتحدة من دخول هذه المواقع. وقد أوضحت الشرطة أن قوة حفظ السلام لا تتمتع بالمصداقية وأنها قد تخلت عن واجبها القاضي بحماية المدنيين. كما أنهم قد اعترضوا على وجود كتيبة مصرية في البعثة في أبيي، إذ أن السكان المحليين يعتبرون أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) هو الذي قد اختارها.[١١٣]

٦. وجهات نظر الجهات المعنية بتاريخ ٢٣ مايو/أيار ٢٠١١

المسيرية

شكّل الالتزام بضمان حرية حركة السكان والتنقل بالنسبة إلى حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) والمجتمع الدولي واحداً من الثوابت القليلة خلال فترة اتفاق السلام الشامل (CPA). فعلى سبيل المثال، ينص بروتوكول أبيي (٢٠٠٥، البند ١٠١٠٣) على أن «المسيرية والمجموعات البدوية الأخرى ظلت تحافظ على حقوقها التقليدية المتمثلة في رعي الماشية والتنقل عبر المنطقة». وبالمثل، ينص القرار النهائي لمحكمة التحكيم الدائمة على أن:

> ممارسة الحقوق التقليدية الراسخة داخل أو على مقربة من منطقة أبيي، خاصة حق المسيرية والمجموعات البدوية الأخرى (الذي يكفله القسم ١٠١٠٣ من بروتوكول أبيي) في رعي الماشية والتنقل عبر منطقة أبيي (كما هو محدد هنا) لم يتأثر بعد (محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، ٢٠٠٩، الفصل ٥، ص. ٢٦٨).

من المشاكل الرئيسية المتصلة بهذه الصيغ هي أنها تميز بين التسويات السياسية وحقوق الرعي. يُفترض بتنظيم حقوق الرعي أن يكون شيئاً يمكن للمجتمعات القيام به «كما جرت عليه العادة»، من دون اتخاذ قرارات سياسية موازية بشأن الحدود التي تؤثر فيه.

لا يمكن لهذا الفصل الاستدامة. فلطالما زعم المسيرية أن حقوقهم في الرعي ستتأثر في حال انضمام أبيي إلى جنوب السودان، وهم على صواب في ذلك. فحتى لو تم العثور على آليات مستقبلية من شأنها التمكين من التفاوض بين حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ودينكا نقوك والمسيرية، ونظراً إلى تاريخ الرعي على مدى السنوات الخمس الماضية، يحق للمسيرية الارتياب من المزامع التي تفيد بأن حقوقهم في الرعي لن تتأثر بالقرارات السياسية المستقبلية.

لقد أدى اتفاق السلام الشامل (CPA) إلى تغيير أنشطة رعي المسيرية تغييراً جذرياً (بانتوليانو وآخرون، ٢٠٠٩، ص. ٢٥). في العام ٢٠٠٧، توجب على المسيرية الدفع لجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) عجلاً أو عجلين لكل قطيع من أجل الوصول إلى المحافظات الجنوبية. وقد أفاد المسيرية الذين كانوا يعبرون بحر العرب في ولاية الوحدة عن اضطرارهم إلى دفع ١٥,٠٠٠ جنيه سوداني (٦,٣٠٠ دولار أميركي) إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA). وفي العام ٢٠٠٨، بقيت الغالبية العظمى من مواشي المسيرية في شمال كير فعانت من النقص في كل من المراعي والمياه.

تؤثر المناقشات الجارية بشأن مستقبل الحدود بين الشمال والجنوب تأثيراً كبيراً في موقف المسيرية بشان مسألة الرعي. من الاقتراحات المطروحة إنشاء حدود متساهلة، يمكن اجتيازها بحرية من قبل جماعات الرعاة التي تعيش في المناطق الحدودية.[١١٤] ونظراً لانعدام الثقة الكبير

بين الحكومتين الشمالية والجنوبية، يبدو هذا الخيار مثالياً. تشير المقابلات التي أجريت مع سياسيين من الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) في جوبا إلى أن أي حدود في المستقبل ستستلزم حواجز عسكرية في حال انضمام أبيي إلى جنوب السودان، فضلاً عن إنشاء حدود وطنية مع كامل هياكلها.[١١٥] وفي حال حدوث ذلك، فسيكون المسيرية محقين في ارتيابهم من أن يكون استقلال الجنوب أشبه إلى حد كبير بفترة ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA)، ويؤدي إلى تقليص عدد طرق الرعي.

إن فشل اتفاق كادوقلي الذي عقد في ١٣ يناير/كانون الثاني لا يبشر بالخير بالنسبة إلى الاحتمالات المستقبلية للتقارب بين المسيرية ودينكا نقوك بشأن طرق الرعي. فقد تآكلت هياكل السلطة التقليدية لدى المجموعتين بشكل جذري بفعل الحرب وانعدام التقدم السياسي في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA). إن تجزئة السلطة في أوساط المسيرية عقب تغير قيادة حزب المؤتمر الوطني (NCP) (الفريق الدولي المعني بالأزمات (ICG، ٢٠٠٨) ورفض دينكا نقوك للزعيم البارز كول دينق كول إنما يعني أنه لم يعد بالإمكان التوقع من المجتمعات الانصياع للقرارات التي يتخذها قادتهم. وقد بدا ذلك واضحاً في رفض دينكا نقوك لاتفاقات كادوقلي وعدم سعي المسيرية إلى تدبير طرق للرعي عبر أبيي.

يواجه المسيرية حالياً وضعاً متردياً. فقد ازدادت القيود المفروضة عليهم بفعل سياسة الأراضي الشمالية على مدى السنوات الـ٤٠ الماضية، كما أن الصناعات النفطية والتوسع الزراعي قد أديا إلى خفض عدد أراضي الرعي. لقد كان لاتفاق السلام الشامل (CPA) تأثير قوي ومدمر على اقتصادهم الرعوي، وذلك ليس فقط بسبب الحد من أراضي الرعي التقليدية، وإنما أيضاً الممارسات الاقتصادية التكميلية – مثل جمع العسل وصيد الطرائد – في مراعي المسيرية في الجنوب لموسم الجفاف.

ونظراً لهشاشة الوضع الاقتصادي الحالي للمسيرية، التي ستتفاقم بلا شك بسبب هجرتهم المحدودة للغاية خلال العام ٢٠١١، تبدو فكرة الانضمام إلى قوات الدفاع الشعبية (PDF) جذابة جداً.[١١٦] لن يغير احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) القيود الناجمة عن انعدام الرعي السنوي في العام ٢٠١١. بحلول ٢١ مايو/أيار ٢٠١١، كان موسم الأمطار قد بدأ وكان رعاة المسيرية قد عادوا بالفعل إلى جنوب كردفان.

غير أن احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي سيتسبب بتحول كبير في سياسة المسيرية. على المستوى الرسمي، يصرّ زعماء المسيرية على أن الهجوم على أبيي كان عبارة عن مسألة معركة بين جيشين. ورداً على الأسئلة حول وجود ميليشيات المسيرية في بلدة أبيي، أصرّ صادق بابو نمر، أحد زعماء قبيلة المسيرية، على «أنه لا يوجد أفراد من قبائل المسيرية في منطقة أبيي لسبب بسيط وهو حلول موسم الأمطار وعادة لا يسوق المسيرية مواشيهم إلى أبيي قبل أكتوبر/تشرين الأول» (Sudan.net، ٢٠١١). وهو أمر صحيح: فالمسيرية في أبيي هم مقاتلون في ميليشيات، وليسوا أشخاصاً عاديين.

يُعتبر احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي، في الكثير من النواحي، كوعد تم الوفاء به من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP) الذي كان يكرر على مسمع المسيرية طوال السنوات الـ٢٠ الماضية أن أبيي هي أرضهم. فمن المرجح إقناعهم بالانتقال إلى أبيي كمستوطنين مؤقتين. علاوة على ذلك، وبما أن أبيي قد باتت فعلياً اليوم أرضاً للمسيرية، سيُستبعد إلى حد كبير قبول المسيرية بأي تسوية سياسية تسمح بعودة حكومة تخضع لهيمنة الحركة الشعبية لتحرير

السودان (SPLM).

كما أن احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي قد يؤدي على الأرجح إلى تهدئة بعض الانتقادات الموجهة إلى حزب المؤتمر الوطني (NCP) بين أوساط المسيرية. فمع قيام حزب المؤتمر الوطني (NCP)، على الأقل بشكل مؤقت، بتوطيد سيطرته على جنوب كردفان وأبيي، يخف خطر انضمام المسيرية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) أو حركة العدل والمساواة (JEM) بأعداد كبيرة. غير أن احتلال أبيي لا يساهم بأي شكل من الأشكال في حل أزمة المسيرية الخطيرة في جنوب كردفان: فهم سيظلون يرزحون تحت ضغط النفط والزراعة، كما يبقى أن نرى حتى متى ستتمكن قوات احتلال أبيي من إسكات سخطهم حيال ظروفهم المادية في جنوب كردفان.

دينكا نقوك

لقد أدت أحداث العام ٢٠١١ إلى تعزيز شعور قبيلة دينكا نقوك بتخلي الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحكومة جنوب السودان (GoSS) عنها. فلم يتحقق الوعد بالاستفتاء، وهو يبدو بعيد المنال إلى حد كبير؛ كما أن مناطق دينكا نقوك الأصلية تخضع اليوم للاحتلال ومجتمعاتها مفرقة ومشتتة. تفيد منظمة أطباء بلا حدود أن حتى أغوك، الواقعة جنوبي مدينة أبيي وضمن حدود جنوب السودان، قد باتت مهجورة بدورها (وكالة فرانس برس (AFP)، ٢٠١١). لقد عاد الكثير من أفراد قبيلة دينكا نقوك إلى أبيي بعد سنوات من المنفى في الخرطوم، غير أنهم قد اضطروا إلى الفرار مجدداً في بداية شهر مارس/آذار، ومن ثم العودة في أبريل/نيسان ليلوذوا بالفرار مرة أخرى في مايو/أيار. فالافتقار إلى الإرادة الشعبية للمزيد من التفاوض يزداد مع كل هجوم.

يجب فهم وجهة نظر دينكا نقوك حيال المفاوضات الجارية من منظور تاريخي. فبرأيهم، لم تبدأ التنازلات عن الأراضي مع قرار لجنة حدود أبيي (ABC) الذي حدد موقع أراضي دينكا نقوك جنوب المنطقة التي يزعمون أنها لهم، وإنما في وقت سابق. تعود قائمة المظالم إلى القرار بعدم العودة إلى بحر الغزال في العام ١٩٥٣؛ والوعد بالاستفتاء في اتفاق أديس أبابا ولكن عدم إجرائه؛ والاستيلاء على ومصادرة أراضي دينكا نقوك خلال الحرب الأهلية الثانية؛ وخسارة الأراضي في قرارات لجنة حدود أبيي (ABC) ومحكمة التحكيم الدائمة (PCA)؛ وأخيراً، عدم إجراء استفتاء في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA). يُضاف ذلك كله إلى تاريخ من السلب وسوء المعاملة على يد السودان وضامني اتفاقات السلام.

بالنسبة إلى الكثيرين من أفراد دينكا نقوك، باتت العودة إلى المناطق الشمالية مهمة حيوية. فهم يتحدثون – بدقة أو بغير دقة – عن حقول آبائهم بالقرب من دفرا ورفات أقاربهم المدفونين في مناطق من أبيي لم يعودوا قادرين على الوصول إليها. إن إدارة أبيي متواطئة في تشجيع هذا الشعور. قبل اشتباكات فبراير/شباط، باشرت الإدارة بعقد سلسلة من الاجتماعات الحاشدة لإبلاغ السكان بالتطورات الأخيرة. فتم عقد أول تجمع في قرية مادينغ أشونغ في ٢٠ فبراير/شباط. خلال هذا التجمع، دعا دينغ أروب كول، الاداري الأعلى، أفراد القبيلة للتوجه إلى الشمال والاستقرار هناك. يتم تقديم احتلال أبيي بالحدود المنصوص عليها في قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) – من جانب كل من المجتمع المحلي والإدارة – كمهمة تاريخية عاجلة. من المستبعد أن يكون هنالك أي دعم في المجتمع للمزيد من التنازلات سواء على حدود أبيي أو دور المسيرية في أي

إدارة مستقبلية لأبيي. وعلى الرغم من أن الإدارة قد تكون قادرة على المساومة بشأن تسوية مستقبلية لحدود أبيي (أنظر أدناه)، فمن المستبعد أن يؤدي ذلك إلى استقرار الوضع على أرض الواقع، وذلك نظراً لمشاعر المجتمع المحلي.

ثمة شعور متزايد أيضاً بالنفور لدى قبيلة دينكا نقوك، خاصة زعامة بونغو، من إدارة أبيي. فقبل هجمات مايو/أيار، بدا هنالك نوع من التماسك في ظل وضع صعب للغاية – فلم يكن هنالك انتقاد صريح للإدارة. كان أفراد دينكا نقوك ينتقدون اتفاقات كادوقلي في المقاهي في مدينة أبيي، لكن مع الإصرار على أن هذا الانتقاد كان موجهاً إلى الاتفاقات نفسها وليس الإدارة التي وقعت عليها. وقد كانوا يعتقدون أنه يستحيل على جنوب السودان التخلي عن دينكا نقوك، مهما حدث. كما أن الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) قد شجّعت هذا التصور. تمّ نزع فتيل الغضب من احتجاجات ٤ مارس/آذار من خلال خطب دينغ ألور كول ونيال دينق نيال، وزير الدفاع في حكومة جنوب السودان (GoSS)، التي طمأنت المجتمع أن الجنوب لن يتخلى عنهم حتى في حالة الحرب. وقد تم اختبار هذا الشعور بشدة من خلال تقاعس الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) بعد احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي.

قبل الهجوم في شهر مايو/أيار، عاود أفراد قبيلة دينكا نقوك الإصرار على وجوب احترام بروتوكول جوبا وعدم تنقل المسيرية عبر الإقليم ما لم يوافقوا على حدود محكمة التحكيم الدائمة (PCA) – وهو موقف حظي بدعم بعض المسؤولين في الإدارة.[١١٧] غير أن الاحتلال قد ألغى هذا الموقف تماماً مخلفاً حقيقة أن دينكا نقوك لا تزال الأكثر تهميشاً بين الجهات الفاعلة في أزمة أبيي. أما شروط أي تسوية سياسية في المستقبل، فسيتم تحديدها من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وحزب المؤتمر الوطني (NCP) وإلى حد ما المسيرية – الذين يشكلون اليوم سكان أبيي بحكم الأمر الواقع.

حزب المؤتمر الوطني

لقد كان العام ٢٠١١ عاماً ناجحاً للغاية بالنسبة إلى حزب المؤتمر الوطني (NCP) في أبيي. فالاستفتاء لم يتم، لا بل أكثر من ذلك، فقد تمكن من المناورة بنجاح لفصل الإقليم عن مسألة استقلال الجنوب. ولتقويض استفتاء أبيي، استغل حزب المؤتمر الوطني (NCP) رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) في الانفصال، علماً أن الحركة قد تضع أبيي على نار هادئة ريثما يتم استقلال الجنوب. وفي معرض عملها لمصلحة حزب المؤتمر الوطني (NCP)، دمجت الوساطة الدولية بشكل فعال مسائل الحدود في أبيي والاستفتاء في نهاية العام ٢٠١٠، مما سمح لالتزامات السودان بتنفيذ كل من الاستفتاء وحدود أبيي على النحو الذي قررته محكمة التحكيم الدائمة (PCA) بأن تكون مغمورة ضمن حوار سياسي أوسع نطاقاً بشأن مستقبل أبيي. سرعان ما تحول هذا النقاش إلى مأزق أثبت منفعته بالنسبة إلى حزب المؤتمر الوطني (NCP) الذي استخدم الوقت لترسيخ احتلال فعلي لمنطقة أبيي على أرض الواقع. لقد أدت هجمات الميليشيات خلال الفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار إلى إفراغ أبيي من المدنيين من دينكا نقوك. كما أن هجوم القوات المسلحة السودانية (SAF) العسكري في مايو/أيار قد رسخ سيطرة حزب المؤتمر الوطني (NCP) على كامل أبيي. يؤدي انتقال ميليشيات المسيرية إلى أبيي بعد الاحتلال إلى خلق الوقائع على الأرض التي يمكن لحزب المؤتمر الوطني (NCP) التفاوض على أساسها اليوم.

لقد صورت القوات المسلحة السودانية (SAF) احتلالها لأبيي باعتباره تدخلاً أمنياً مصمماً لمنع تجاوزات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) لاتفاق السلام الشامل (CPA). في هذا السياق، يُفترض بالاحتلال الاستمرار حتى يتم التوصل إلى حل سياسي، كما أكد إبراهيم غندور، رئيس شؤون الإعلام والمعلومات في حزب المؤتمر الوطني (NCP) في ٢٥ مايو/أيار (صوت أميركا، ٢٠١١).

ليس هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القوات المسلحة السودانية (SAF) ستصعد هذا الصراع، إذ أنها تستحوذ حالياً بالسيطرة، على الرغم من أنها سترد بلا شك على هجمات الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) على قواتها في أبيي. من شأن أي حرب شاملة تهديد إنتاج النفط في وقت يواجه فيه السودان ظروفاً اقتصادية شاقة ويتعامل فيه حزب المؤتمر الوطني (NCP) مع معارضة داخلية. بدلاً من ذلك، يهدف الاحتلال في المقام الأول إلى تعزيز موقف حزب المؤتمر الوطني (NCP) في المفاوضات بشأن أبيي وبقية قضايا ما بعد الاستفتاء. كما أنه يؤدي إلى تهدئة المعارضة بين المسيرية وتحويل الأنظار عن المشاكل في شمال السودان.

على الرغم من بعض تقارير وسائل الإعلام، لا يتعلق احتلال أبيي بشكل اساسي بالنفط – فلا يمكن الجزم بشأن مقدار النفط المتبقي في جوف أبيي (ميلدروم، ٢٠١١). يزعم الفريق الدولي المعني بالأزمات أن عائدات دفرا، وهو حقل النفط الوحيد المتبقي في أبيي، قد انخفضت بشكل حاد منذ العام ٢٠٠٧ (الفريق الدولي المعني بالأزمات (ICG)، ٢٠٠٧). وفي حين يصعب التحقق من الأرقام المتصلة بعائدات النفط في السودان، ونظراً إلى احتمال وجود احتياطيات كبيرة متبقية، فلا شك أن احتياطيات النفط تنخفض وذلك قد يكون عاملاً في محاولة حزب المؤتمر الوطني (NCP) إطالة فترة المفاوضات بشأن أبيي.[١١٨] وبما أن القوات المسلحة السودانية (SAF) تسيطر فعلياً على دفرا ولا يمكن تحديد مدى كمية النفط التي يتم إنتاجها بشكل واضح، فكلما طالت فترة احتفاظ حكومة الشمال بالسيطرة، طالت فترة تمكنها من الاستمرار باستخراج الإيرادات من هذه الموارد المتناقصة.

على الرغم من أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) قد صادق في وقت سابق على اقتراح الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) القاضي بتقسيم أبيي إلى شطرين، قد يبدو هذا الاقتراح بلا شك أقل جاذبية اليوم إذ أنه بات يسيطر على كامل الإقليم. لقد أمن حزب المؤتمر الوطني (NCP) السيطرة على أبيي واسترضى المسيرية وضمن السيطرة على دفرا في المستقبل القريب وقوض الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).

الحركة الشعبية لتحرير السودان

تنص مسودة دستور حكومة جنوب السودان (GoSS) على أن:

> أراضي جمهورية جنوب السودان تضم سائر الأراضي والمجال الجوي الذي كان يشكل المحافظات الجنوبية الثلاث السابقة، أي بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل في حدودها المعترف بها في ١ يناير/كانون الثاني ١٩٥٦، ومنطقة أبيي، إقليم زعامات دينكا نقوك التسع التي تم نقلها من محافظة بحر الغزال إلى كردفان في العام ١٩٠٥ على النحو المحدد من قبل محكمة التحكيم الخاصة بأبيي في يوليو/تموز ٢٠٠٩ (جمهورية جنوب السودان، ٢٠١١، البند ١ (٢)).

لقد شكل ضم منطقة أبيي بهذه الطريقة العلنية في الدستور خطوة مثيرة للجدل، على الرغم من ردّ أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) أن ذلك كان مجرد استجابة لإدراج إقليم أبيي في الدستور السوداني (الشمالي) الانتقالي.

بعد إدراج هذا البند، اشتكى ١٥ حزباً معارضاً في جنوب السودان. وحتى داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، كانت مسألة أبيي مثيرة للغاية للجدل خلال مؤتمرها الثاني لدرجة الاضطرار إلى تعليق الاجتماع من أجل مواصلة المناقشات خلف أبواب مغلقة.[١١٩] ثمة العديد من أعضاء الحركة غير المستعدين لتقديم تضحيات كبيرة من أجل أبيي. غير أن العديد من أعضاء الحركة الرفيعي المستوى هم إما دينكا نقوك أو مرتبطون بشكل وثيق بالنضال من أجل استقلال أبيي، ولا يمكن للحركة الشعبية ككل التخلي عن أبيي بهذه البساطة للشمال. وكما هو واضح من الدستور الانتقالي، فهي لن تقبل حتى بأي تسوية إقليمية في منطقة أبيي.

أما التنازلات التي قد تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) على استعداد لتقديمها، فلا تزال غير واضحة. لا يزال تركيز المنظمة يتمحور على الاستقلال. فمباشرة بعد احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي، أكد وزير الإعلام في جنوب السودان، برنابا مريال بنجامين، أن الحركة لن تهاجم أو تحاول استعادة السيطرة على أبيي.[١٢٠] فأي هجوم مضاد سيسمح للحكومة السودانية (GoS) باتهام جنوب السودان بانتهاك اتفاق السلام الشامل (CPA)، ويؤدي إلى رفض السودان الاعتراف بالدولة الجديدة ويتسبب في انقسام بين تلك الدول التي اعترفت بجنوب السودان وتلك التي رفضت القيام بذلك.

مع الانتفاضات الجارية في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة وواراب، والخلافات الداخلية حول قضية أبيي، لا يبدو الحماس كبيراً حيال خوض حرب طويلة وعقيمة، خاصة إذا ما كانت تؤدي إلى إعادة النظر في مسألة الانفصال الرسمي. أما بعد الاستقلال، فقد يكون هنالك استعداد أكبر للصراع العسكري ضمن التسلسل الهرمي للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).

على الرغم من سماح الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بتحديد مسار دينكا نقوك من الإقليم، تتمتع الجماعة بوجود قوي داخل الحركة ومن المستبعد أن تقبل أي حل قد يهدد سيادة أبيي ووحدة أراضيها – كما يتضح من رفضها لاقتراح الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP) القاضي بتقسيم أبيي في ٢٠١٠–١١. كما أن نفور الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) من أي استفتاء يسمح فيه للمسيرية بالتصويت قد تعمق منذ احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي واستيطان ميليشيات المسيرية الفعلي في المنطقة.

٧. نظرة استشرافية للمستقبل

أثناء وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، كان الوضع في أبيي لايزال يتغير، وذلك للأسف تبعاً لنمط مألوف من المفاوضات السياسية التي تتناوب مع الاشتباكات العنيفة. في ٢٠ يونيو/حزيران، أعلن كلا الطرفان عن اتفاق جديد من شأنه وضع حد لاحتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي ونشر قوات إثيوبية في إطار بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS). لكن، وقبل ثلاثة أيام فقط من إعلان الاتفاق، قصفت القوات المسلحة السودانية (SAF) بلدة أغوك، الواقعة جنوب نهر كير. لا يمكن الجزم بشأن مدى قابلية الاتفاق الجديد للاستدامة؛ إذ لا تزال ولاية القوات الإثيوبية غير واضحة حالياً، كما أن تاريخ البعثة في أبيي يشير إلى أن قوات حفظ السلام ستناضل من أجل منع وقوع المزيد من الهجمات في المستقبل. والأسوأ من ذلك، هو أنه في حال عدم مغادرة ميليشيات المسيرية التي تحتل حالياً مدينة أبيي مع القوات المسلحة السودانية (SAF)، فستُستبعد عودة سكان دينكا نقوك، كما أن قوات حفظ السلام قد تجد نفسها في خدمة حماية قوة احتلال. وحتى في حال مغادرة الميليشيات للأراضي، فقلة الثقة في بعثة الأمم المتحدة (UNMIS) في أوساط دينكا نقوك تجعل عودة السكان غير مؤكدة.

من المستبعد جداً قيام اتفاق سياسي بشأن مستقبل أبيي قبل ٩ يوليو/تموز. لا تزال الحركة الشعبية مصرة على الانفصال. كما أن التأخير في التوصل الى اتفاق يخدم مصلحة حزب المؤتمر الوطني (NCP)؛ كلما طالت فترة احتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) للإقليم، زادت قدرة ميليشيات المسيرية على تقوية نفسها. وفي ضوء الضغوط الدولية الهائلة التي ستمارس على الطرفين من أجل التوصل إلى حل للأزمة، يمكن أيضاً لحزب المؤتمر الوطني (NCP) استخدام أبيي كأداة مساومة مهمة في المفاوضات الأوسع نطاقاً في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل (CPA) المتصلة بقضايا مثل اقتسام عائدات النفط والدين الوطني. أخيراً، يواجه حزب المؤتمر الوطني (NCP) فتنة داخلية في الشمال كما أن مواصلته لمغامراته العسكرية توفر إلهاءً مرحباً به.

حتى بعد ٩ يوليو/تموز، ما من شيء يضمن بأي حال من الأحوال أنه سيتم التوصل إلى حلّ لأزمة أبيي. فطالما أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) يستمر في احتلال الجزء الشمالي من الإقليم، يمكنه الاستمرار باستخراج النفط من دفرا، حقل النفط الوحيد – والمهدد بأن ينضب سريعاً – المتبقي في أبيي. كما أنه سيناريو معقول – وإن كان غير مرغوب – بالنسبة إلى قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، إذ أن ذلك يعني أنها لن تضطر إلى تقديم تنازلات غير عملية وغير شعبية لحزب المؤتمر الوطني (NCP) مثل تلك التي تبدو على أنها الطريقة الوحيدة، في الوقت الحاضر، للتوصل الى حل لأزمة أبيي.

لكن بعد ٩ يوليو/تموز، سيتغير الوضع بعض الشيء. ومما لا شك فيه أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) سيدعي أنه في أعقاب انفصال جنوب السودان، لا بد من إعادة التفاوض بشأن مسألة أبيي من الصفر، إذ أن ضمّ أبيي إلى الجنوب قد ينطوي اليوم على تغيير لحدود بلد ذي سيادة. وذلك قد يعني إلغاء كل من الحدود التي أقرتها محكمة التحكيم الدائمة (PCA) واستفتاء اتفاق السلام الشامل (CPA). في المفاوضات المقبلة، ستكون الحركة الشعبية قد اكتسبت جرأة جديدة وقدرة أكبر على الضغط بشأن مسألة أبيي.

كلا الطرفان مرتبطان بشكل محكم بدوائرهما الانتخابية. فلا يمكن للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) دعم أي حل من شأنه ضمّ أبيي إلى الشمال في حين أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) لا يستطيع القبول بضمها إلى الجنوب، ما دام المسيرية يعتبرون ذلك خيانة. ومع استمرار العنف في جنوب كردفان وتنامي المعارضة الداخلية، يشكل المسيرية دائرة انتخابية حيوية بالنسبة إلى حزب المؤتمر الوطني (NCP)، وبعد أن ردد على مسمعه طوال ٢٠ عاماً أن أبيي ملك له، يجد الحزب نفسه أسير هذا الادعاء.

إن الجهات الفاعلة الرئيسية هم إذن المسيرية: ففي حال التمكن من إيجاد حلّ يشعرهم بأنهم سيكونون قادرين على الرعي في منطقة أبيي، يكون عندها الحل السياسي ممكناً. غير أن هذا الاحتمال بعيد. ففي ظل غياب أي حملة عسكرية منسقة من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، سترمي القوات المسلحة السودانية (SAF) على الأرجح إلى تعزيز قبضتها على منطقة أبيي، في حين أن المفاوضات بشأن مستقبل الإقليم تشتمل على احتمال ضئيل في التقدم.

الهوامش

١. يُعرف هذا النهر باسم نهر كير بلغة دينكا وبحر العرب أو جرف باللغة العربية. ما لم يتم تحديد خلاف ذلك، تشير ورقة العمل هذه إليه على أنه نهر كير.

٢. في العام ١٩٠٥، تم نقل أراضي دينكا نقوك إلى إقليم كردفان من جانب الحكومة الأنجلو مصرية مما كان يشكّل في ذلك الحين بحر الغزال. وقد تبدّلت حدود هذه المناطق بشكل متكرر على مدى العقود اللاحقة. اعتباراً من العام ٢٠١١، وفي حال كانت أبيي ستنضم إلى جنوب السودان المستقل حديثاً، فهي ستنضم إلى ولاية واراب؛ وإذا كانت ستبقى في السودان، فهي ستصبح جزءاً من ولاية جنوب كردفان.

٣. المسيرية منظمون في مجموعتين فرعيتين رئيسيتين، الحمر والزرق. الحمر هم المعنيون بشكل رئيسي بأبيي والهجرة السنوية عبر الإقليم. ينقسم الحمر إلى قسمين رئيسيين، يشار إليهما بالقبيلة: العجيرة والفليتة. وتنقسم هاتان القبيلتان بدورهما إلى وحدات، يشار إليها أيضاً من قبل الحمر باسم قبيلة، علماً أنها تدعى أيضا عمودية، وهو مصطلح يشير إلى مجموعة إدارية تابعة لعمدة واحد. تتألف قبيلة العجيرة من الفيارين وأولاد كامل والمزغنة وفضلية ومنامة وعدال، في حين أن الفليتة تتألف من المتانين وزيود وأولاد سيرور وجبارات وسلامات. لمزيد من المعلومات بشأن طريقة تنظيم المسيرية، أنظر كونيسون (١٩٦٦، ص ص. ٨–١٣).

٤. يُعرف هذا النهر باسم نقول بلغة دينكا والرقبة الزرقا باللغة العربية. ما لم يتم تحديد خلاف ذلك، تشير ورقة العمل هذه إليه على أنه نهر نقول.

٥. خلال مظاهرات ٤ مارس/آذار ٢٠١١ خارج مجمع بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) في مدينة أبيي، شاهد المؤلف مجموعة من المتظاهرين من دينكا نقوك وهم يرددون شعارات حول مجزرة بابنوسة.

٦. لمزيد من المعلومات حول أبيي خلال الحرب الأهلية الأولى، أنظر دينغ (١٩٧٢؛ ١٩٧٣؛ و١٩٨٦).

٧. لقد تمّ الإعلان عن هذا الادعاء خلال المشاورات من أجل تقرير لجنة حدود أبيي (ABC)، عندما ادعى بعض المسيرية أن أراضيهم تمتد على طول الطريق إلى بحر العرب. كما أن الادعاء الأخير قد تم تكراره أمام محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في لاهاي، التي حكمت بشأن تقرير لجنة حدود أبيي (ABC). أنظر لجنة حدود أبيي (ABC) (٢٠٠٥، الجزء ٢، الملاحق، ص ص.١٨٧ – ٩٠١).

٨. كان المرحلين في الأصل حراساً للماشية، تم تشكيلهم خلال الحرب الأهلية الأولى لحماية الماشية من الهجمات.

٩. مقابلات أجراها المؤلف، مدينة أبيي، ٨، ١٤ و١٥ مارس/آذار ٢٠١١.

١٠. مقابلات أجراها المؤلف مع أعضاء في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ١٧ فبراير/شباط – ١٧ مارس/آذار ٢٠١١. وفي سلسلة من التجمعات الحاشدة التي نظمت في فبراير/شباط ٢٠١١، أكدت إدارة أبيي أن إعادة الاستيطان في المناطق الشمالية من الإقليم هي لواجب تاريخي بالنسبة إلى قبيلة دينكا نقوك. في ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١١، قال القائد المسؤول، دينغ أروب كول، «اذهبوا واستقروا في ألال [على بعد ١٥ كيلومتراً شمال غربي مدينة أبيي]، وكل شيء سيكون

على ما يرام.»

١١. مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع مقاتل سابق من قوات الدفاع الشعبية (PDF)، جوبا، ٢١ مارس/آذار ٢٠١١. أنظر أيضاً رايل (١٩٨٩).

١٢. تختلف حركة أنيانيا الثانية عن حركة أنيانيا المذكورة أعلاه، على الرغم من أن كلتاهما قد سبقتا إنشاء الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).

١٣. أنظر لجنة حدود أبيي (ABC) (٢٠٠٥، الاقتراح ٢، ص. ١٣).

١٤. غير أن بعض أعضاء قيادة المسيرية في الخرطوم غرباء على نحو متزايد عن شواغل الرعاة ويدعمون موقف حزب المؤتمر الوطني (NCP). في الوقت نفسه، ينقسم المسيرية في جنوب كردفان بشأن أبيي والولاء إلى حزب المؤتمر الوطني (NCP)، كما يظهر بشكل واضح من عمليات تجنيد المسيرية الأخيرة بين الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA/A) وحركة العدل والمساواة (JEM). أنظر القسم الأخير من هذا التقرير لمناقشة للآثار المترتبة على هذه الانقسامات بالنسبة إلى ديناميات الصراع.

١٥. للاطلاع على معلومات مفصلة حول أعمال العنف، أنظر هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٨).

١٦. مقابلة أجراها المؤلف مع رئيس منتدى المجتمعات المدنية في أبيي، مدينة أبيي، ١ مارس/ آذار ٢٠١١.

١٧. لم يتم تقديم أي إشارة إلى كيفية الاستفادة من هذه الدروس، وبعد انقضاء ثلاث سنوات، تم تكرار المشاكل نفسها بصورة مأساوية.

١٨. أنظر جونسون (٢٠٠٨، ص. ١٠).

١٩. لقد ضم المؤتمر بعض قادة المسيرية ولكن ليس جميعهم؛ علاوة على ذلك، فرفضه لقرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) لا يعكس بالضرورة القاعدة الشعبية الممثلة بالزعماء المشاركين في المؤتمر.

٢٠. يُشار أيضاً إلى دفرا، حقل النفط الوحيد المتبقي ضمن إقليم أبيي المحدد بحسب محكمة التحكيم الدائمة (PCA)، باسم كيج.

٢١. مقابلة مع راو ماناييل، أحد شخصيات المجتمع المدني البارزة، مدينة أبيي، ١ مارس/آذار ٢٠١١.

٢٢. إن الادعاء بأن أبيي جزء من (شمال) السودان لا ينحرف بالطبع عن قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA) الذي يرسم فقط حدود الإقليم، من دون أي تحيز بشأن أي جزء من السودان ينتمي إليه – وهو خيار يحدده الاستفتاء المنصوص عليه بموجب اتفاق السلام الشامل (CPA). إنما الادعاء القائل بأنه ونظراً إلى موقع أبيي شمال حدود العام ١٩٥٦، فهي تنتمي إلى شمال السودان مما يشكل انحرافاً عن قرار محكمة التحكيم الدائمة (PCA).

٢٣. تنص المادة ٣،١ من اتفاق السلام الشامل (٢٠٠٥، ص. ٧٤) على ما يلي: «المشاورة الشعبية حق ديمقراطي وآلية لتأكيد وجهة نظر مواطني الولايتين جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق بشأن اتفاق السلام الشامل الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان.»

٢٤. تعمل هذه العملية في كلا الاتجاهين. ففي حين أن حزب المؤتمر الوطني (NCP) قد استخدم المسيرية لتقديم مصالح سياسية وطنية، فمصالح الحزب متشابكة حالياً مع المسيرية، بشأن الجهة التي يعتمد عليها الحزب بوصفها قاعدة شعبية مهمة. قد تكون إحدى النتائج المهمة لاحتلال القوات المسلحة السودانية (SAF) لأبيي طمأنة المسيرية أنه

لن يتم التخلي عنهم من قبل حزب المؤتمر الوطني (NCP) وأن وعد هذا الأخير بضمان بقاء أبيي في الشمال هو وعد صادق وموثوق به.

٢٥. خلال انتخابات أبريل/نيسان ٢٠١٠، قسمت لجنة الانتخابات الوطنية أبيي إلى كتلتين انتخابيتين، مع إضافة شمال الإقليم إلى دائرة انتخابية في ولاية جنوب كردفان والجزء الجنوبي إلى دائرة في ولاية واراب. وفقاً لاتفاق السلام الشامل (CPA)، كان ينبغي السماح لسائر سكان أبيي بالتصويت في كل من الانتخابات التشريعية والحاكم في كلتا الولايتين. غير أن هذا النوع من التقسيم – أي التقسيم السياسي لأبيي – غير قابل للاستدامة كما هو واضح خلال أي استفتاء لتحديد مستقبل أبيي نفسها.

٢٦. مقابلة أجراها المؤلف مع ديفيد كير، المتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، مدينة أبيي، ٣ مارس/آذار ٢٠١١.

٢٧. في أحيان أخرى، أدلى دينغ أروب بادعاء أكثر جذرية: إن المسيرية كانوا عبارة عن بدو ولا يمكن اعتبارهم سكاناً لأي منطقة (وكالة فرانس برس (AFP)، ٢٠١٠).

٢٨. كان هنالك اقتراح أميركي ثالث، قضى باعتبار المسيرية الذين يقضون ثمانية أشهر من كل سنة في منطقة أبيي (وقد خفضت هذه الفترة إلى ٢٠٠ يوماً ومن ثم إلى ستة أشهر خلال المفاوضات) مؤهلين للتصويت في الاستفتاء. لقد رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) الاقتراح باعتباره قابلاً لإساءة الاستخدام.

٢٩. تجمع في مادينغ أشونغ حضره المؤلف، ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١١.

٣٠. قبل انفصال ٩ يوليو/تموز، أي استفتاء أحادي كان ليعني تغييراً في الحدود الداخلية ضمن بلد واحد.

٣١. مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع ضباط شرطة كانوا حاضرين أثناء القتال، جوبا، ١٨ مارس/آذار ٢٠١١.

٣٢. مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، جوبا، ١٠–٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

٣٣. مقابلات أجراها المؤلف مع مجموعة من العائدين، مدينة أبيي،١٥ مارس/آذار ٢٠١١؛ مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع مجموعة من العائدين ٢١ مارس/آذار ٢٠١١.

٣٤. تستند الفقرتان التاليتان إلى مقابلات أجراها المؤلف مع (على سبيل المثال لا الحصر) ديفيد أويل باقوات، مفوض القسم الشمالي الشرقي من إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١١؛ مونيلواك كول، المدير العام للشؤون المالية، إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٣٥. مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، مدينة أبيي، ٣ مارس/آذار ٢٠١١.

٣٦. اجتماع للمؤلف مع أعضاء من إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٢٣ فبراير/شباط ٢٠١١.

٣٧. أنظر سودان تريبيون (٢٠١١ج).

٣٨. كان يجب عقد الاجتماع المؤجل في ٢٨ فبراير/شباط (مقابلة أجراها المؤلف مع رينغ دينغ كول، الأمين العام لإدارة أبيي، مدينة أبيي، ٣ مارس/آذار ٢٠١١).

٣٩. رقبة أم بيرو بالعربية.

٤٠. مقابلات أجراها المؤلف مع شيوخ من زعامات أبيور وبونغو، مدينة أبيي، ٧ مارس/آذار ٢٠١١.

٤١. مقابلة أجراها المؤلف مع أشويل أكول، أمين الشؤون المالية في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٣

مارس/آذار ٢٠١١.

٤٢. لقد كان زعماء أبيور ومانيوار ومارينغ وأنييل وعالي حاضرين جميعاً، فضلاً عن كول دينق كول، الزعيم الأعلى، وعدد من مفوضي المناطق.

٤٣. لقد كان نوول باقوات، زعيم بونغو، صريحاً بهذا الشأن.

٤٤. مقابلة أجراها المؤلف مع شخصيات من المجتمع المدني، ١ مارس/آذار ٢٠١١؛ مقابلة أجراها المؤلف مع أعضاء من زعامة بونغو، مدينة أبيي، ٧ مارس/آذار ٢٠١١.

٤٥. مقابلة أجراها المؤلف مع راو ماني‌يل، أحد شخصيات المجتمع المدني البارزة، مدينة أبيي،١ مارس/آذار ٢٠١١.

٤٦. خطاب لتشارلز أبيي جوك، المتحدث باسم المجلس التشريعي لأبيي، مادينغ أشونغ، ٢٠ فبراير/شباط ٢٠١١.

٤٧. من بين الحضور، كان هنالك أحمد هارون، حاكم جنوب كردفان؛ دينغ أروب كول، الاداري الأول عن إدارة أبيي؛ وزير الداخلية في حكومة جنوب السودان (GoSS)، قير أشوانق؛ حاكما ولايتي شمال بحر الغزال والوحدة؛ الفريق جيمس هوث ماي، رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)؛ وممثل عن بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)؛ وقائد في القوات المسلحة السودانية (SAF).

٤٨. مقابلة أجراها المؤلف مع أشويل أكول، أمين الشؤون المالية في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٩ مارس/آذار ٢٠١١.

٤٩. مقابلة أجراها المؤلف مع تجار من دارفور، مدينة أبيي، ٤ مارس/آذار ٢٠١١؛ مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع سكان من أبيي، ١٦ مايو/أيار ٢٠١١.

٥٠. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد أعضاء إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٥١. مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، مدينة أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٥٢. مقابلات أجراها المؤلف مع أعضاء من إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٢٨ فبراير/شباط – ١٠ مارس/آذار ٢٠١١.

٥٣. مقابلة أجراها المؤلف مع ديفيد أويل باقوات، مفوض القسم الشمالي الشرقي من إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١١. إن حركة وحدة جنوب السودان (SSUM) هي الميليشيا السابقة للجنرال المنشق عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) كيروبينو كوانيون بول. لقد عمدت حكومة الشمال إلى تسليح حركة وحدة جنوب السودان (SSUM) من أجل محاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أثناء الحرب الأهلية الثانية. بعد توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)، انضم العديد من الأعضاء في القوات المسلحة السودانية (SAF) وذلك عقب إعلان جوبا. لمزيد من التفاصيل، أنظر Africa Confidential (٢٠٠٨) ويونغ (٢٠٠٦).

٥٤. مقابلة أجراها المؤلف مع ديفيد أويل باقوات، مفوض القسم الشمالي الشرقي من إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١١.

٥٥. مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، مدينة أبيي، ٢٣ فبراير/شباط ٢٠١١.

٥٦. مقابلات أجراها المؤلف مع أشويل أكول، أمين الشؤون المالية في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٩

مارس/آذار ٢٠١١؛ مونيلواك كول، المدير العام للشؤون المالية، مدينة أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٥٧. إن القائمة الكاملة لعمليات نشر الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) في ٨ فبراير/شباط هي على النحو التالي (بعض عمليات النشر هذه، مثل تلك في تجلي، قد تمت في وقت متأخر عن الموعد الرسمي المحدد في ٨ فبراير/شباط، وذلك بسبب الخلافات المشار إليها في النص). تمركزت الكتيبة الأولى (٦٤٠ جندياً)، التي تم نشرها في الأصل في أبيي، في مدينة أبيي (مقر الكتيبة) ومانيانج وقولي ودفرا وبالوم. أما الكتيبة الثانية فتموضعت في نونج المعروفة أيضاً باسم نامانج (مقر الكتيبة) وماكر وأم خير وألال وشيجي. وتمركزت الكتيبة الثالثة، التي كان من المقرر نشرها في المنطقة الشرقية من أبيي، في تجلي، كما تم نشرها في دومبولويا وأم كراي ودوكرا ودنجور (رسالة إلكترونية من بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وزعت على سائر المنظمات الإنسانية في المنطقة).

٥٨. مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، مدينة أبيي، ٢٣ فبراير/شباط ٢٠١١. وفقاً للتجار من دارفور الذين تمت مقابلتهم في مدينة أبيي في ٤ مارس/آذار، فقد غادر العديد من التجار أبيي قبل احتلالها من قبل القوات المسلحة السودانية (SAF) في نهاية مايو/أيار.

٥٩. مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع أحد ضباط الشرطة الذين كانوا حاضرين أثناء الهجوم على ماكر، جوبا، ١٨ مارس/آذار ٢٠١١.

٦٠. أثناء هذه الهجمات، كان هنالك أربعة مدنيين على الأقل يقاتلون إلى جانب شرطة أبيي (مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المدنيين الذين كانوا حاضرين عند جسر بيرول في ماكر، مدينة أبيي، ١٥ مارس/آذار ٢٠١١).

٦١. مقابلة أجراها المؤلف مع أشويل أكول، أمين الشؤون المالية، مدينة أبيي، ٩ مارس/آذار ٢٠١١.

٦٢. مقابلات أجراها المؤلف مع الأشخاص الفارين، ونروك، ١٢ مارس/آذار ٢٠١١. لقد قدرت منظمة أطباء بلا حدود أن عشرات الآلاف من الأشخاص قد فروا (وكالة فرانس برس (AFP)، ٢٠١١). أثناء تجوالي في مدينة أبيي في ٣ مارس /آذار، بدت وكأنها مهجورة بنسبة ٧٠٪.

٦٣. مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع سكان من دنغوب، جوبا، ٢٥ مارس/آذار ٢٠١١. للاطلاع على موقف الإدارة، أنظر سودان تريبيون (٢٠١١ب).

٦٤. مقابلة أجراها المؤلف مع أشويل أكول، أمين الشؤون المالية، مدينة أبيي، ٩ مارس/آذار ٢٠١١.

٦٥. مقابلة أجراها المؤلف مع مونيلواك كول، المدير العام للشؤون المالية، مدينة أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٦٦. من بين آخرين، أشويل أكول وتشارلز أبيي جوك.

٦٧. يستند المقطع التالي إلى مقابلات أجراها المؤلف مع مدنيين وضباط شرطة كانوا حاضرين في ماكر، مدينة أبيي، ١٤ و١٥ مارس/آذار ٢٠١١.

٦٨. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، مدينة أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٦٩. لقد أعطت الشرطة تعليمات لسائر المدنيين بمغادرة ماكر في وقت مبكر من صباح ٢ مارس/آذار، قبل بدء الهجمات (مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المدنيين الذين كانوا حاضرين في ماكر أثناء القتال، مدينة أبيي، ٩ مارس ٢٠١١).

٧٠. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد أعضاء حزب المؤتمر الوطني (NCP)، أيوم ماتيت، أمين

الخدمات الاجتماعية في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٧ مارس/آذار ٢٠١١.

٧١. أنظر جونسون (٢٠١١ب)؛ allAfrica.com (٢٠١٠).

٧٢. لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة، أنظر القسم الفرعي بعنوان «المسيرية» في الفصل السادس أدناه.

٧٣. كان حزب الأمة واحداً من أحزاب المعارضة الرئيسية في شمال السودان. تأسس في العام ١٩٥٤، وظلّ بإدارة صادق المهدي، من سلالة المهدي، خلال معظم السنوات الـ٥٠ الماضية، على الرغم من انشقاقه في الآونة الأخيرة إلى عدة فصائل.

٧٤. أنظر بانتوليانو وآخرين (٢٠٠٩، ص. ٢٥).

٧٥. في حين تبدو هذه المجموعات اليوم وكأنها قد حلّت أو تم استيعابها في قوات الدفاع الشعبية (PDF)، غير أن المشاعر التي أدت إلى ظهورها لا تزال حاضرة بقوة. لمزيد من التفاصيل حول هذه المجموعات، أنظر الفريق الدولي المعني بالأزمات (ICG) (٢٠١٠، ص ص. ١٥–١٧).

٧٦. لفهم أفضل لطبيعة تململ المسيرية، أنظر Juba Briefing (٢٠١٠).

٧٧. أنظر جونسون (٢٠١٠ب، ص ص. ٣٥–٣٦).

٧٨. أنظر، من بين جملة مراجع أخرى، حركة وحدة جنوب السودان (SSP) (٢٠١١ب). إن القائمة الكاملة للمجموعات المشاركة في مشروع سنتينل للأقمار الصناعية هي: مشروع كفاية؛ Google؛ برنامج الأمم المتحدة التشغيلي لتطبيقات الأقمار الصناعية (UNOSAT)؛ ديجيتال غلوب؛ مبادرة هارفارد الإنسانية؛ وشركة تريلون. أنظر حركة وحدة جنوب السودان (SSP) (من دون تاريخ محدد).

٧٩. تُعرف قرية قولي أيضاً باسم لونجار.

٨٠. لقد أدت هجمة مماثلة بالطبع إلى اندلاع الاجتياح الواسع النطاق وذلك بعد أسبوعين فقط. أنظر نيويورك تايمز (٢٠١٠ب).

٨١. يستند هذا التحديد لموقف الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) إلى مقابلة ريبيكا هاملتون (٢٠١١) مع رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) ، الفريق جيمس هوث ماي، جوبا، ٢٧ مايو/أيار ٢٠١١.

٨٢. تنص خارطة طريق أبيي على وجوب اتخاذ قرارات من هذا النوع بالتشاور مع سلفا كير، رئيس حكومة جنوب السودان (GoSS) ونائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية.

٨٣. أنظر، من بين عدة مراجع أخرى، مشروع سنتينل للأقمار الصناعية (SSP) (٢٠١١د)؛ نيويورك تايمز (٢٠١١ب)؛ في ٢٥ مايو/أيار ٢٠١١، قال المتحدث باسم بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، هوا يانغ: «ثمة ميليشيات تابعة على ما يبدو للمسيرية متوجهة جنوباً. لقد فرغت مدينة أبيي من المدنيين» (Dawn.com، ٢٠١١).

٨٤. كحد أدنى، لقد تم تدمير قريتي تودك ودنغوب بالكامل منذ بداية هجوم القوات المسلحة السودانية (SAF) في ٢٠ مايو/أيار ٢٠١١.

٨٥. في رد على تهديدات الولايات المتحدة بتعليق العملية التي قد تزيل السودان من قائمة الراعين الرسميين للإرهاب، ألقى البشير خطاباً يزدري فيه الحوافز الأميركية. أنظر غلوبال بوست (٢٠١١).

٨٦. مقابلة مع وور ماجاك، المتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) لمنطقة

أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٨٧. تنص خارطة طريق أبيي (٢٠٠٨، البند ١.٤) على أنه: «مع نشر كتيبة الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) الجديدة وقوات الشرطة في المنطقة، واستعادتها مهامها، ستتم إعادة نشر فصائل القوات المسلحة السودانية (SAF) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) خارج منطقة أبيي الإدارية على النحو المحدد في الخريطة المرفقة.»

٨٨. مقابلات أجراها المؤلف مع مصادر من بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) جوبا، ١٨ مارس/آذار ٢٠١١.

٨٩. مقابلات أجراها المؤلف مع شهود عيان مدنيين على الهجمات، مدينة أبيي، ١٠، ١١ و١٧ مارس/آذار ٢٠١١.

٩٠. مقابلة أجراها المؤلف مع أشويل أكول، أمين الشؤون المالية، مدينة أبيي، ٩ مارس/آذار ٢٠١١؛ مقابلات أجراها المؤلف مع شهود عيان على الهجمات، مدينة أبيي، ١٠ و١١ مارس/آذار ٢٠١١.

٩١. مقابلات أجراها المؤلف مع ضباط من شرطة أبيي، مدينة أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٩٢. مقابلة أجراها المؤلف مع أشويل أكول، أمين الشؤون المالية، مدينة أبيي، ٩ مارس/آذار ٢٠١١.

٩٣. أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٠).

٩٤. أنظر بانتوليانو وآخرين (٢٠٠٩).

٩٥. مقابلة أجراها المؤلف مع وور ماجاك، المتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) لمنطقة أبيي، ٦ مارس/آذار ٢٠١١.

٩٦. يبدو النشاط العسكري في صفوف المسيرية اليوم وكأنه قد انقسم إلى مقاتلين مرتبطين بقوات الدفاع الشعبية (PDF) وحركات مناهضة للحكومة مرتبطة بحركة العدل والمساواة (JEM).

٩٧. مقابلة أجراها المؤلف مع رينغ دينغ كول، الأمين العام لإدارة أبيي، مدينة أبيي، ٨ مارس/آذار ٢٠١١.

٩٨. مقابلات أجراها المؤلف مع رينغ دينغ كول، الأمين العام لإدارة أبيي، مدينة أبيي، ٨ مارس/آذار ٢٠١١؛ أشويل أكول، أمين الشؤون المالية، مدينة أبيي، ٩ مارس/آذار ٢٠١١.

٩٩. مقابلات أجراها المؤلف مع أعضاء في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٨ و ٩ مارس/آذار ٢٠١١.

١٠٠. محادثات أجراها المؤلف مع أعضاء في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٢٧ فبراير/شباط – ٧ مارس/آذار ٢٠١١.

١٠١. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، مدينة أبيي، ٢٣ فبراير/شباط ٢٠١١.

١٠٢. أنظر بانتوليانو وآخرين (٢٠٠٩).

١٠٣. تتألف الكتيبة عادة من ٦٠٠ جندي، غير أن تقديرات أعضاء في حزب المؤتمر الوطني (NCP) تشير إلى عدد إجمالي لجنود الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) الموجودين داخل أبيي يبلغ ١,٣٠٠، من بينهم ٦٠٠ من القوات المسلحة السودانية (SAF). أما مقابلات المؤلف مع قادة من الوحدة المشتركة المتكاملة (JIU) فتحدد إجمالي القوات الجديدة في الكتيبتين الإضافيتين اللتين تم استدعاؤهما إلى مدينة أبيي بعدد ٩٦٠ (مقابلة أجراها المؤلف مع أحد أعضاء حزب المؤتمر الوطني (NCP)، أيوم ماتيت، أمين الخدمات الاجتماعية في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٧ مارس/آذار ٢٠١١؛ مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع أعضاء في الوحدة المشتركة

المتكاملة (JIU)، جوبا، ٢٤ مارس/آذار ٢٠١١).

١٠٤. مقابلة أجراها المؤلف مع أشويل أكول، أمين الشؤون المالية، مدينة أبيي، ٩ مارس/آذار ٢٠١١.

١٠٥. مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ١٢ مارس/آذار ٢٠١١؛ مقابلات أجراها المؤلف مع سكان من مدينة أبيي، مدينة أبيي، ١٣ أبريل/نيسان ٢٠١١.

١٠٦. مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ٨ و٩ مارس/آذار ٢٠١١.

١٠٧. مقابلات أجراها المؤلف مع سكان من مدينة أبيي، مدينة أبيي، ١٦ مارس/آذار ومقابلات هاتفية في ٢٢ مارس/آذار ٢٠١١.

١٠٨. تسمح ولاية الفصل السابع لقوات الأمم المتحدة باللجوء إلى العمل العسكري من أجل، في هذه الحالة، «حماية المدنيين المعرضين لخطر جسدي وشيك»، الأمر الذي فشلت بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) كما يبدو القيام به في أبيي.

١٠٩. مقابلة أجراها المؤلف مع أحد المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، مدينة أبيي، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١.

١١٠. مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، مدينة أبيي، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١؛ جوبا، ١٨ مارس/آذار ٢٠١١.

١١١. مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، مدينة أبيي، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١؛ جوبا، ١٨ مارس/آذار ٢٠١١. أنظر أيضاً Africa Confidential (٢٠١١).

١١٢. مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، مدينة أبيي، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١.

١١٣. مقابلة أجراها المؤلف مع عناصر من شرطة أبيي، تودك، ١٢ مارس/آذار ٢٠١١.

١١٤. تقدم به الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ (AUHIP).

١١٥. مقابلات أجراها المؤلف مع د. كول دينغ، جوبا، ١٥ فبراير/شباط ٢٠١١؛ د. بيونج دينغ، جوبا، ٥ فبراير/شباط ٢٠١١.

١١٦. شكلت قوات الدفاع الشعبية (PDF) مصدر دخل رئيسياً للعديد من شباب المسيرية أثناء الحرب الأهلية الثانية.

١١٧. مقابلة مع أعضاء في إدارة أبيي، مدينة أبيي، ١٨ فبراير/شباط ٢٠١١.

١١٨. أنظر allAfrica.com (٢٠١٠) للاطلاع على تعليقات وزير التعاون الإقليمي في حكومة جنوب السودان (GoS)، دينغ ألور كول، على مسألة احتياطي النفط.

١١٩. المؤتمر الوطني الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، جوبا ١٥–٢٠ مايو/أيار ٢٠٠٨؛ مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولين في بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، ١٨ مارس/آذار ٢٠١١.

١٢٠. أنظر، على سبيل المثال، Deutsche Welle (٢٠١١).

قائمة المراجع

ABC (Abyei Boundaries Commission). 2005. Abyei Boundaries Commission Report. <http://www.sudanarchive.net/cgi-bin/sudan?a=d&d=DI1d18>

Abyei Protocol. 2005. 'Resolution of the Abyei Conflict.' Chapter IV of the Comprehensive Peace Agreement between the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army. Nairobi, 9 January.

Abyei Roadmap (The Road Map for Return of IDPs and Implementation of Abyei Protocol). 2008. Khartoum, 8 June.

Addis Ababa Agreement (Addis Ababa Agreement on the Problem of South Sudan). 1972. Addis Ababa, 27 February.

AFP (Agence France-Presse). 2010. 'Arab Nomads Settling in Contested Region: Official.' 1 August.

—. 2011. 'Tens of Thousands Flee Fighting in Sudan>s Abyei: MSF.' 4 March.

Africa Confidential. 2008. 'Abyei: A Border that Shapes the Future.' Vol. 49, No. 15. 18 July.

—. 2010. 'Abyei Waits.' Vol. 51, No. 23. 19 November.

—. 2011. 'Militia Attacks on the Border.' Vol. 52, No. 3. 4 February.

Al Jazeera. 2011a. 'War Warning over Abyei.' 8 January.

—. 2011b. 'UN Urges Sudan to Pull out of Abyei.' 22 May. <http://english.aljazeera.net/news/africa/2011/05/2011522135547320312.html>

allAfrica.com. 2010. 'Sudan: Abyei, Citizenship Remain Flashpoints—Deng Alor, Southern Official.' 29 December. <http://allafrica.com/stories/201012290943.html>

BBC (British Broadcasting Corporation). 2011a. 'Sudan: Abyei Ethnic Clashes Mar Peace Deal.' BBC News, 28 February.

—. 2011b. 'Sudan>s Abyei Dispute: "Shots Fired" at UN Helicopters.' BBC News, 25 May.

Bubna, Mayank. 2011a. 'Unity State: Security Fears amid Referendum Hopes – Part One.' Enough Project. 4 January. <http://www.enoughproject.org/publications/unity-state-security-fears-amid-referendum-hopes-%E2%80%93-part-1>

—. 2011b. 'Brewing Insecurity in Abyei.' Enough Project. 24 March. <http://www.enoughproject.org/files/Insecurity%20in%20Abyei.pdf>

CPA (The Comprehensive Peace Agreement between The Government of the Republic of The Sudan and The Sudan People>s Liberation Movement/Sudan>s People>s Liberation Army). 2005. Nairobi, 9 January.

Cunnison, Ian. 1966. Baggara Arabs: Power and Lineage in a Sudanese Nomad Tribe. Oxford: Clarendon Press.

Dawn.com. 2011. 'Khartoum Militia Heading South: Satellite Images.' 25 May. <http://www.dawn.com/2011/05/25/khartoum-militia-heading-south-satellite-images.html>

Deng, Biong Luka. 2010. 'Social Capital and Civil War: The Dinka Communities in Sudan>s Civil War.' African Affairs, pp. 231–50.

Deng, Francis. 1972. The Dinka of Sudan. New York: Holt, Rinehart and Winston.

—. 1973. Dynamics of Identification: A Basis for National Integration in the Sudan. Khartoum: University of Khartoum Press.

—. 1986. The Man Called Deng Majok: A Biography of Power, Polygyny, and Change. New Haven: Yale University Press.

—. 1995. War of Visions: Conflict of Identities in Sudan. New York: Brookings Institution.

Deutsche Welle. 2011. 'For Sudan, "a Peaceful Solution Is the Only Way," Minister Says.' 24 May.

GlobalPost. 2011. 'UN Choppers under Fire in Abyei.' 25 May. <http://www.globalpost.com/dispatches/globalpost-blogs/africa-emerges/un-choppers-shot-at-abyei>

GoSS (Government of South Sudan) Memorial at the PCA (Permanent Court of Arbitration). 2009. 'Witness Statement of Professor Ian Cunnison, 18 December 2008.' <http://www.pca-cpa.org/showfile.asp?fil_id=1145>

Guardian (London and Manchester). 2011. 'UN Admits Peacekeepers Failed in Sudan Clashes.' 6 June.

Hamilton, Rebecca. 2011. 'What Sparked the Attack in Abyei.' Pulitzer Center for Crisis Reporting. <http://pulitzercenter.org/articles/sudan-civil-war-abyei-attack-violence-khartoum-saf>

HRW (Human Rights Watch). 2008. Abandoning Abyei: Destruction and Displacement, May 2008. New York: HRW.

ICG (International Crisis Group). 2007. Sudan: Breaking the Abyei Deadlock. Nairobi/Brussels: ICG. 12 October.

—. 2008. Sudan>s Southern Kordofan Problem: The Next Darfur? Khartoum/Nairobi/Brussels: ICG. 21 October.

—. 2010. Sudan: Defining the North–South Border. Juba/Khartoum/Nairobi/Brussels: ICG. 2 September.

Johnson, Douglas H. 2008. 'Why Abyei Matters: The Breaking Point of Sudan>s Comprehensive Peace Agreement?' African Affairs, Vol. 107, No. 426, pp. 1–19.

—. 2010a. 'Border Battle Line.' International Journal of African Renaissance Studies, Vol. 5, No. 1, pp. 36–47.

—. 2010b. When Boundaries Become Borders: The Impact of Boundary-making in Southern Sudan>s Frontier Zones. London: Rift Valley Institute.

—. 2011a. 'The Road back from Abyei.' Unpublished manuscript.

—. 2011b. Abyei: Sudan>s West Bank. Washington, DC: Enough Project.

Juba Briefing. 2010. 'Abyei Voices: Messages for the Future.' <http://maggiefick.files.wordpress.com/2010/12/juba-briefing-dec2010nv.pdf>

Keen, David. 1994. The Benefits of Famine: A Political Economy of Famine and Relief in Southwestern Sudan, 1983–1989. Princeton: Princeton University Press.

Meldrum, Andrew. 2011. 'Who Is Surprised by Sudan>s Seizure of Abyei?' GlobalPost. 24 May. <http://www.globalpost.com/dispatch/news/regions/africa/110523/abyei-sudan-seizure>

Middle East Online. 2011. 'Sudan>s Bashir: No Abyei Vote without Missiriya.' 31 March. <http://www.middle-east-online.com/english/?id=45255>

Nesirky, Martin. 2011. 'Noon Statement for UN Secretary-General Ban Ki-Moon.' 22 March. <http://www.un.org/News/ossg/hilites/hilites_arch_view.asp?HighID=1845>

New York Times. 2011a. 'Border Town Incursion Poses Big Risk for Sudan.' 23 May.

—. 2011b. 'North Sudan May "Cleanse" Sudanese Border Town, U.N. Says.' 25 May.

Pantuliano, Sara, et al. 2009. Put out to Pasture: War, Oil and the Decline of Missiriya Humr Pastoralism in Sudan. Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute report. London: ODI.

PCA (Permanent Court of Arbitration). 2009. Final Award in the Matter of an Arbitration Before a Tribunal Constituted in Accordance with Article 5 of the Arbitration Agreement between the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army on Delimiting Abyei Area and the Permanent Court of Arbitration Optional Rules for Arbitrating Disputes between Two Parties of which Only One Is a State between the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army. The Hague, 22 July.

Republic of South Sudan. 2011. Draft Transitional Constitution. Juba.

Reuters. 2011a. 'Sudan>s North, South Militarise Disputed Abyei—U.N.' 30 March.

—. 2011b. 'Sudan's Bashir Says Abyei Belongs to the North.' 24 May.

Ryle, John. 1989. 'The Road to Abyei.' Granta, Vol. 26, pp. 44–104.

Salmon, Jago. 2007. A Paramilitary Revolution: The Popular Defence Forces. Geneva: Small Arms Survey.

Small Arms Survey. 2010. 'Militarization in Abyei.' Updated October. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/armed-groups/three-areas/HSBA-Armed-Groups-Militarization-Abyei.pdf>

—. 2011. 'Armed Entities in South Kordofan.' Updated February. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/armed-groups/three-areas/HSBA-Armed-Groups-South-Kordofan.pdf>

SSP (Satellite Sentinel Project). 2011a. 'Flashpoint: Abyei.' 4 March.

—. 2011b. 'Frontline Abyei: Evidence of Military Escalation in Abyei Region.' 10 March.

—. 2011c. 'Abyei Incursion: Evidence of Northern-aligned Forces Deployed to Abyei Region, Sudan.' 22 March.

—. 2011d. 'Sudan Armed Forces> Invasion of Abyei.' 25 May.

—. n.d. 'Deterring Possible War and Genocide in Sudan.' <http://www.satsentinel.org/deterring-possible-war-and-genocide-sudan>

Sudan.net. 2011. 'Misseriya Tribe Denies Sudan Militia Links.' 27 May. <http://www.sudan.net/completenews.php?nsid=1187&cid=1>

Sudan Tribune. 2010a. 'Interview: Pagan Amum Outlines South Sudan>s "Ransom" to Break Abyei Deadlock.' 1 November.

—. 2010b. 'Sudan>s North and South Sign Agreement on Securing Oil Fields.' 6 December.

—. 2011a. 'Abyei "Northern and Will Remain Northern".' 21 February.

—. 2011b. 'Abyei Administration Accuses Pro-Khartoum Militias of Killing 5 Civilians.' 22 February.

—. 2011c. 'Abyei Clashes Leave 10 Dead.' 27 February.

—. 2011d. ‘Abyei Civil Society Demands Immediate Stoppage of Missiriya Settlement.’ 15 March.

—. 2011e. ‘SPLM Rejects Deployment of Additional Northern Police in Abyei.’ 20 March.

—. 2011f. ‘Parties Commit to Withdrawal of Unauthorized Forces in Abyei and Deployment of Joint Integrated Unit.’ 9 May. <http://www.sudantribune.com/Parties-commit-to-withdrawal-of,38837>

—. 2011g. ‘Sudan Says 22 Soldiers Killed in Abyei Ambush, as Local Officials Denounce Ground and Air Attacks.’ 21 May.

Sudan Vision Daily. 2011. ‘UN Strengthens Its Forces in Abyei Region.’ 6 March.

SUNA (Sudanese News Agency). 2011. ‘Illegal Existence of SPLM Police Was the Cause of Incidents in Abyei Area.’ 3 March.

UN (United Nations). 2011. ‘Speech by Farhan Haq, Acting Deputy Spokesperson for Secretary-General Ban Ki-Moon.’ 14 March. <http://www.un.org/News/ossg/hilites/hilites_arch_view.asp?HighID=1839>

UNSC (UN Security Council). 2005. UN Security Council Resolution 1590. Adopted 24 March. S/RES/1590 (2005). <http://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?Open&DS=S/RES/1590%20(2005)&Lang=E&Area=UNDOC>

VOA (Voice of America). 2010. ‘Oil-rich Abyei Part of North, Says Sudan Ruling Party Official.’ 26 October.

—. 2011. ‘Political Agreement Needed in Abyei Crisis, Says Sudan Ruling Party Official.’ 25 May.

de Waal, Alex. 1993. ‘Some Comments on Militias in the Contemporary Sudan.’ In Martin Daly and Ahmed Alawad Sikainga, eds. Civil War in the Sudan. London: British Academic Press, pp.144–51.

Young, John. 2006. The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration. Sudan Working Papers No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.

نبذة عن المؤلف

جوشوا كريز هو مرشح لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا في جامعة كاليفورنيا، بيركلي، وباحث في مجال دراسة الحدود في أبيي. نشرت له عدة مقالات في صحف مختلفة مثل Washington Monthly و Onsite و Annalemma والغارديان البريطانية وغيرها. شارك مع مارك هازبند في تحرير The Kingdom: Saudi Arabia in the 21st Century (المملكة: العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين) (مطبعة جامعة كولومبيا/هيرست)، وهو مجلّد ساهم أيضا فيه. يعمل حالياً على تأليف كتاب لهيرست بعنوان: Line Language: on the borders of the Middle East (لغة الحدود: على حدود الشرق الأوسط)، يمكن العثور عليه على الموقع الإلكتروني http://www.joshuacraze.com.

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر إلى كلير ماك إيفوي وإميل ليبرن في مسح الأسلحة الصغيرة لدعمهما وصبرهما، وجيليان لوف للخرائط الممتازة. كما أود أن أشكر كلا المراجعين المجهولين اللذين قدما التعليقات المفيدة على النسخ السابقة لورقة العمل هذه. وأشكر بشكل خاص إدارة أبيي على مساعدتها وتعاونها وعلى استقبالي طوال فترة إقامتي في مدينة أبيي. كما أعرب عن امتناني العميق لشعب أبيي الذين شاركونني حياتهم والذين لا يمكنني ذكر أسمائهم هنا.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق عام١٩٩٩ ، كما تقوم حكومات بلجيكا، وكندا، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المشروع عن امتنانه لما تلقاه من دعم في الماضي والحاضر قدمته حكومات استراليا، وبلجيكا، والدانمرك، وفرنسا، ونيوزيلندا، واسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة : أن يكون مصدراً أساسياً عاماً يغطي جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية)حكومية وغير حكومية(المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر أفضل الممارسات. ويرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع.وعلم الجريمة، كما يتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة ومنظمات غير حكومية وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

تلفون: 41229085777+
فاكس: 41227322738+
البريد الألكتروني:sas@smallarmssurvey. org
الموقع الألكتروني: www.smallarmssurvey. org

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان هو مشروع بحث يمتد على عدة سنوات، ويخضع لإدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. لقد تمّ تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات غير الحكومية الشريكة الدولية والسودانية. ومن خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطط التحفيز لعمليات جمع الأسلحة المدنية ومبادرات إصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان. كما يقدم المشروع توجيهات متصلة بالسياسات حول مسألة التصدي لانعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول حدوده. كما يصدر عن المشروع تقارير مصغرة باسم تقارير السودان (Issue Briefs) تعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وذا استخدام سهل. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية على العنوان التالي: www. smallarmssurvey.org/sudan

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً مالياً مباشراً من وزارة الشؤون الخارجية الدانماركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية ووزارة الخارجية الخارجية الأميركية. وهو قد تلقى أيضاً في السابق دعماً من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا والتجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية. كما تلقى المشروع دعماً إضافياً في السابق من قبل فريق إزالة الألغام الدانماركي وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ: كلير مك إيفوي

مدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مسح الأسلحة الصغيرة

Graduate Institute of International and Development Studies

47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

البريد الالكتروني: claire. mcevoy@smallarmssurvey.org

الموقع الالكتروني: www. smallarmssurveysudan.org

محرر سلسلة أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA: اميل ليبرن

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ – فبراير/شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو/تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير/ شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس/أذار ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة (JIUs) ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، مايو/أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس/آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات:تحديات حكومة جنوب السودان (GOSS) الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل/نيسان ٢٠١٠
أعراض وأسباب: انعدام الأمن والتخلف التنموي في الاستوائية

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣ مايو/ايار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤ مايو/ايار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦ يوليو/ تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تاتّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و»دارفورة» تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجويد»: فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، ابريل/نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو/حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة:
مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، فبراير/شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان:
إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥، مارس/ آذار ٢٠١١
نبذ المتمرّدين:
الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and CamillaWaszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia,* by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons,* by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific,* by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation*, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as *Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004) Rands In Need of Review 63
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe*, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004*, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, 2-8288-0090-3
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions*, by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2- 940415-35-9 (also available in French)
25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08*, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica*, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0 64 Small Arms Survey HSBA Working Paper 23
27. *Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes,* edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. *Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009-10,* by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7

تقارير متخصصة

1. *Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons*, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo*, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo*, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia*, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands*, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. *La République Centrafricaine: une étude de cas sur les armes légères et les conflits*, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil)*, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6
8. *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo*, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)–République du Congo, décembre 2007, ISBN 2-8288-0089-X
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Rands In Need of Review 65 Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. *Firearm-related Violence in Mozambique*, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. *Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings*, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jlio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, September 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. *Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report*, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4

أوراق العمل

1. *The Role of Small Arms During the 2003–2004 Conflict in Iraq*, by Riyadh Lafta, Les Roberts, Richard Garfield, and Gilbert Burnham, September 2005 (Web version only)
2. *The Use and Perception of Weapons Before and After Conflict: Evidence from Rwanda*, by Cécelle Meijer and Philip Verwimp, October 2005 (Web version only)
3. *Islands of Safety in a Sea of Guns: Gun-free Zones in South Africa*, by Adèle Kirsten et al. , January 2006
4. *How Many Weapons Are There in Cambodia?* by Christina Wille, July 2006 (Web version only)
5. *Avoiding Disarmament Failure: The Critical Link in DDR— An Operational Manual for Donors, Managers, and Practitioners*, by Peter Swarbrick, February 2007
6. *Trading Life, Trading Death: The Flow of Small Arms from Mozambique to Malawi*, by Gregory Mthembu-Salter, January 2009
7. *Surplus Arms in South America: A Survey*, by Aaron Karp, a study by the Small Arms Survey in cooperation with the Conflict Analysis Resource Center (CERAC), August 2009
8. *No Other Life: Gangs, Guns, and Governance in Trinidad and Tobago*, by Dorn Townsend, December 2009 66 Small Arms Survey HSBA Working Paper 23
9. *National Implementation of the United Nations Small Arms Programme of Action and the International Tracing Instrument: An Analysis of Reporting in 2009–10 (Interim Version, June 2010)*, by Sarah Parker, June 2010
10. *Surveying Europe's Production and Procurement of Small Arms and Light Weapons Ammunition: The Cases of Italy, France, and the Russian Federation*, edited by Benjamin King, July 2010

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

L'insécurité est une autre guerre: Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

Insecurity Is Also a War: An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, edited by Diana Rodriguez, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8

حزيران ٢٠١١

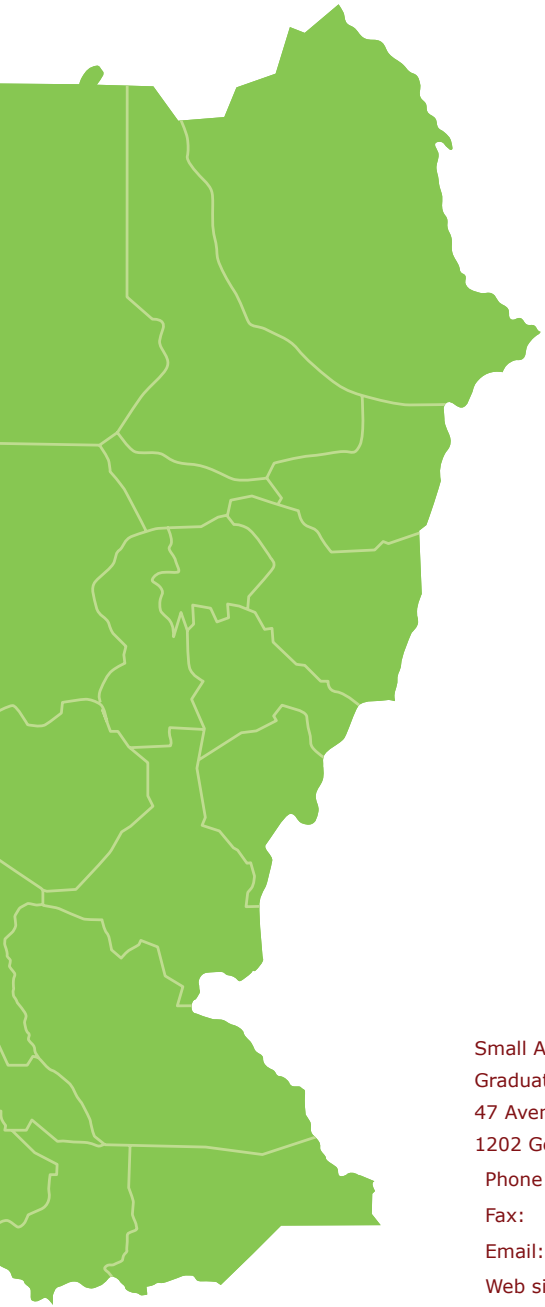

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777
Fax: +41 22 732 2738
Email: sas@smallarmssurvey.org
Web site: www.smallarmysurvey.org